الفصل التاسع

الموقف الأميريكى من النزاع المصرى الإسرائيلى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: مرحلة الاتصالات الأولية

ثانيا: التقديرات الأميريكية لاحتمالات التسوية السلمية بين مصر واسرائيل فى أعقاب رحلة دالاس لمصر ١١ـ١٣ مايو ١٩٥٣.

ثالثا: الموقف الأميريكى من قضايا النزاع بين مصر واسرائيل:

(أ) اغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية

(ب) آثار اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس ١٩٥٤.

(جـ) مشكلة الاشتباكات عبر خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل ١٩٥٤ـ١٩٥٥.

رابعاً: الجهود السرية الأميريكية للوساطة بين مصر واسرائيل لتحقيق تسوية سلمية ١٩٥٥ـ١٩٥٦.

(أ) المشاورات الأميريكية والبريطانية لإعداد الخطة السرية (ألفا).

(ب) المهمة السرية "لالمور جاكسون" بين بن جوريون وعبد الناصر.

(جـ) المهمة السرية «لروبرت أندرسون» بين بن جوريون وعبد الناصر.

خامساً: موقف الكونجرس من جهود الوساطة بين مصر واسرائيل.

سادساً: التقييم الأميريكى لنتائج جهود الوساطة بين مصر واسرائيل.

الموقف الأميريكى من النزاع المصرى
الإسرائيلى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: مرحلة الاتصالات الأولى:

منذ الأيام الأولى لقيام الثورة فى مصر اتضح اهتمام إسرائيل باستطلاع نوايا النظام الجديد نحوها ومدى استعداده للمضى فى طريق السلام، وقد سلكت إسرائيل فى ذلك مسلك إبداء القلق والتخوف للحكومة الأميريكية وحثها على التوسط بينها وبين مصر للتوصل إلى تسوية سلمية.

ففى مقابلة بين ابا ايبان سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة مع مستر «باركر هارت» Parker Hart مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى واشنطن بعد أسبوع واحد فقط من قيام الثورة فى مصر أى فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، أشار آبا ايبان إلى أن سقوط الملك فاروق ليس فى ذاته بالأمر الذى يثير القلق من وجهة نظر إسرائيل، ولكن الإشارة المستمرة إلى إسرائيل باعتبارها سببا فى هزيمة مصر هى ما تثير القلق كما أن الحكومة الإسرائيلية تشعر بالقلق لاحتمال أن تخلق هذه الإشارات المستمرة لحرب فلسطين أيديولوجية عدوانية بين ضباط الجيش فى مصر(١).

وقد نقل ايبان إلى الخارجية الأميريكية أن ممثلى إسرائيل فى أوروبا قد قابلوا عدداً من قيادات الوفد قبل وبعد الانقلاب، وأن انطباع ممثلى إسرائيل فى أوروبا أن قادة الوفد ليسوا معارضين للتسوية بين مصر وإسرائيل، ثم طرح أبا ايبان بعد ذلك أهم نقطة، كما تروى وثائق الخارجية الأميريكية وهى أن إسرائيل تأمل أن النظام الجديد فى مصر ربما يتيح طريقا نحو السلام بين مصر وإسرائيل وأنه يأمل أن تجد الولايات المتحدة الإمكانية لأن توضح لنجيب أن الولايات المتحدة تحبذ عقد مثل هذا السلام وأنه من مصلحة الاستقرار فى الشرق الأوسط ابرام الصلح(٢).

كما أشار آبا ايبان إلى أن السفير كافرى بالقاهرة يتمتع بمكانة رفيعة وبالثقة فى مصر وأن له تأثير على المصريين من كل الأحزاب وأن مكانته تلك تسمح له أن يشير على النظام الجديد بالسلام مع إسرائيل.

---

(١) انظر حديث آبا ايبان سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة آنئذ مع هارت مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ١٩٥٢/٧/٣١.

Secret scurity information. Dept. of state. Memorandum of conversation. Sub. Israeli views on Egyptian situation. July 31, 1952. 774. 00/731 - 52.

(٢) نفس المصدر.

كان هذا الموقف الذى طرحه سفير إسرائيل يعكس رغبة حكومته فى حث الولايات المتحدة على القيام بدور الوساطة بين إسرائيل ومصر، والواقع أن رد فعل الحكومة الأميريكية قد أكده مدير إدارة الشرق الأدنى حين صرح بأن الحكومة الأميريكية تأمل فى العثور على طريق لتسوية المسألة العربية الإسرائيلية وأن المسألة الإسرائيلية لها أولوية عالية باعتبارها من العوامل المؤثرة على الاستقرار فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة لطلب الوساطة فقد قال ممثل الخارجية الأميريكية أنه من الصعب على الولايات المتحدة بمفردها مفاتحة النظام الجديد فى مصر من التسوية مع إسرائيل إلا إذا جاء الوقت المناسب، وأن الارتباط بين الولايات المحدة ـ فى أعين العرب وبين الانحياز لاسرائيل جعلها أى جعل الولايات المتحدة ـ موضع الشك والريبة [١].

من الجلى أن هذه المقابلة التى تمت بعد أسبوع واحد من قيام الثورة فى مصر تدل على سعى إسرائيل الحثيث على دفع الدبلوماسية الأميريكية للوساطة بينها وبين مصر، وكان ذلك كما سوف يتضح، هدفا من أهداف السياسة الأميريكية نحو مصر وإحدى ملامحها الأساسية سواء فى إطار جهودها لتسوية مشكلة قاعدة قناة السويس بين مصر وبريطانيا وإقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أم تقديم المعونة العسكرية لمصر، وفى كل هذه الأوقات، كانت التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل والتى أثارها ايبان مع الخارجية الأميريكية قاسما مشتركا ومؤثرا فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر طوال السنوات الأربعة التى اعقبت ثورة يوليو وحتى عام ١٩٥٦.

كذلك فقد كان واضحا من قراءة اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى المرحلة المبكرة من قيام الثورة أن هدفها النهائى هو انجاز وإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كإطار واسع للعلاقات المصرية الأميريكية وذلك مقابل تقديم المعونة العسكرية لمصر، أما من ناحية مصر خلال مراحل الثورة وأيامها الأولى فكانت تاكيد نواياها بالوقوف إلى صف الولايات المتحدة أو بعبارة أخرى الانحياز لها ثم معاداة الشيوعية داخليا، والتعهد بعدم تجديد الاشتباكات مع إسرائيل ثالثا.

وقد تمثلت هذه المعانى منذ الاتصالات الأولى التى جرت بين السفارة الأميريكية فى القاهرة وبين مجلس قيادة الثورة فى مصر، فقد كانت رسالة نجيب والمجموعة العسكرية إلى الولايات المتحدة تؤكد الوقوف فى صف الولايات المتحدة ومعارضته الشيوعية دون هوادة، وفى نفس الوقت التاكيد بعدم وجود نوايا لدى مصر لتجديد الاشتباكات مع إسرائيل أو بريطانيا [٢].

وقد جاءت استجابة الخارجية الأميريكية للمبادرة التى بعث بها نجيب إلى السفارة الأمريكية فى القاهرة فى ١٨سبتمبر ١٩٥٢ توضح أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خاصة والغرب عامة تجاه مصر تدور حول العناصر التالية:

١ ـ اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.
٢ ـ تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى.
٣ ـ السلام مع إسرائيل [٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) راجع مقابلة عبدالمنعم امين مع السفير كافرى فى ١٩٥٢/٩/١٨ لنقل مبادرة نجيب بتقديم التزامات سرية للولايات المتحدة بشأن الانضمام إلى منظمة الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية فى برقية كافرى إلى الخارجية الأمريكية:

Incoming telegram, Dept. of state, secret. security information, from Cairo, to Sec. of state no, 730, Sept, 18, 1952, 774. 00/9 - 1852.

(٣) راجع رد الخارجية الأميريكية على مبادرة نجيب التى بعث بها إلى كافرى فى ١٩٥٢/٩/٢٧ (برقية الخارجية الأمريكية إلى السفارة فى القاهرة ملف (1774. 00/ 0 - 52).

والواقع أنه إذا كان اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط هدفاً نهائيا للسياسة الخارجية الأميريكية فإن تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى، وتحقيق السلام مع إسرائيل، لم يكونا سوى مرحلتين متعاقبتين لبلوغ هذا الهدف.

وفى تقييم الخارجية الأميريكية لرسالة نجيب وعرضه تقديم التزامات سرية سبق أن نقلها كافرى * فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ إلى واشنطن، كانت تبرز دقة وحساسية مناقشة موضوع إسرائيل مع النظام الجديد فى مصر، وكانت تأمل أن يتمكن النظام الجديد فى مصر من إصدار بيان يعبر عن نواياه غير العدوانية بشكل عام، ويفضل أن يكون محددا، فضلاً عن حرص الخارجية الأميريكية فى تقييمها الشامل لمبادرة نجيب على توضيح أن تزويد القوات المسلحة المصرية بالسلاح قبل تسوية السلام مع إسرائيل سوف يثير مشكلات داخلية صعبة (بمعنى ارتباط سياسة تسليح الولايات المتحدة لمصر بتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل مما يفسر كثيراً تردد الولايات المتحدة ـ الإدارة الكونجرس ـ فى تسليح مصر تحت مختلف الذرائع).

فالتقييم الأميريكى لمبادرة نجيب طرح فى الواقع ثلاثة عناصر أو ثلاثة أبعاد للسياسة الأميريكية نحو مصر، العنصر الأول: الدفاع عن الشرق الأوسط، والعنصر الثانى: تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى، والعنصر الثالث تحقيق السلام مع إسرائيل، هذه العناصر الثلاثة أو الأبعاد الثلاثة سوف تحدد تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى السنوات التالية.

وقد عزز هذا الاتجاه لدى الخارجية الأميريكية ماستشعره كافرى سفيرها فى القاهرة من «أنه أكثر اطمئنانا لاحتمال اتخاذ حكومة نجيب ـ فى نهاية المطاف ـ لخطوة إيجابية نحو إسرائيل مع أنها لاتستطيع الدعوة صراحة لاتفاقية سلام مع إسرائيل، فإن حضور نجيب لصلوات عيد الغفران ** توحى بهذا الاتجاه» ـ على حد قول كافرى[١]، على أنه يجدر القول أن مباحثات الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا (عبدالناصر ـ عامر ـ عبدالمنعم أمين) مع مستشار السفارة الأميريكية فى القاهرة فى إطار مشاوراتهم المستمرة أوضحوا تماما عدم التفكير فى أى صلح مع إسرائيل فى الوقت الراهن[٢].

وكانت السفارة الأميريكية قد قدرت أن الحكام الجدد فى مصر خلال الشهور الأولى للثورة سوف يركزون جهودهم على حل المشكلات الداخلية المعقدة، وأنه سوف يتعين عليهم العثور على الحلول للمشكلات الصعبة

(*) بدأ عمل جيفرسون كافرى كسفير للولايات المتحدة فى القاهرة فى عام ١٩٤٩ واستمر حتى يناير ١٩٥٥ حين خلفه هنرى بايرود فى فبراير ١٩٥٥.

(**) اورد نجيب ذكر زيارته للمعبداليهودى فى عيد الغفران حيث كان يستقبله الحاخام الأكبر «حاييم ناحوم» عضو مجمع اللغة العربية آنئذ وأن يقينه أن إسرائيل ليست هى عدونا الأول فى هذه الفترة. وأن اهتمامنا كان متركزا على تحرير مصر. انظر محمد نجيب ـ كلمتى للتاريخ المرجع السابق، ص١٤٣.

(١) تعقيب كافرى على تعقيبات الخارجية المرسلة إليه فى سبتمبر ١٩٥٢ للرد على رسالة نجيب فى ١٨سبتمبر ١٩٥٢ ـ انظر برقية السفارة إلى الخارجية الأميريكية:

Incoming telegram, Dept. of state, secret security infomatiom from cairo, to secretary of state no. 834 october2, 1952, 774. 00/ 10 - 2 - 52.

(٢) برقية السفارة فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن ـ انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from cairo to secretary of state no. 886, oct. 8, 1952, 611. 741/ 0852.

والتقدم نحو الاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى قبل التوجه لعلاج مشكلات مصر الخارجية التى تتمثل فى النظر فى العلاقات المصرية الانجليزية ثم السلام مع إسرائيل [١] وأخيرا قضية الدفاع عن الشرق الأوسط.

وكان تقدير السفارة واضحا فى أن تولى العسكريين للحكم فى مصر سوف يساعد أولا على علاج مشكلاتها الداخلية، وأن هذا ضرورى كمدخل أساسى لعلاج مشكلاتها الخارجية [٢].

لكن هذا التقدير المبدئى بالتركيز على مشكلات مصر الداخلية لم يكن حائلا بالطبع دون قيام الدبلوماسية الأميريكية نحو مصر بدور مؤثر ونشط فى معالجته مشكلات مصر الخارجية على نحو ما تناولنا فى فصول سابقة عن الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول تسوية مسألة السودان ومشكلة الجلاء عن قاعدة قناة السويس وحتى توقيع اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤، وقد كان الموقف الأميريكى تجاه النزاع المصرى الإسرائيلى يدور أساساً حول محاولة تبين نوايا النظام الجديد ومواقفه من الاستعداد للسلام وقبول الوساطة بين مصر وإسرائيل كما كان يحاول جس النبض لدى الجانبين مصر وإسرائيل لبحث احتمالات التسوية بينهما وتحديد مواقفه تجاه المشكلات القائمة بينهما مثل مشكلة اغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، ومشكلات اشتباكات الحدود والتحرشات العسكرية.

لم يكن البحث فى احتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل بغائب عن الاتصالات بين السفارة الأميريكية فى القاهرة وبين ضباط الثورة. وتكشف وثائق الخارجية الأميريكية أن هذه الاتصالات قد تكثفت بعد التوصل إلى معالجة أول جانب من جوانب مشكلات مصر الدولية وهى تسوية مسألة السودان كجزء من التسوية العامة للنزاع المصرى الإنجليزى، واتساقا مع الموقف الأميريكى من خلال البدء بعلاج المشكلات الداخلية قبل تناول المشكلات الخارجية لمصر.

وقد تمثلت اتصال أعضاء مجلس قيادة الثورة مع الجانب الأميريكى لبحث احتمالات التسوية بين مصر وإسرائيل فى مقابلة هامة عقدها صلاح سالم مع روبرت ماكلنتوك Robert Mcclintock المستشار السياسى للسفارة الأميريكية بالقاهرة [٣]، وقد تساءل صلاح سالم حول رأى المستشار الأميريكى فى احتمالات السلام مع إسرائيل وأضاف أنه سوف يكون من الصعب تحقيق أو إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تحل تلك المشكلة، وأوضح ماكلنتوك لصلاح سالم «أن ما كان تحث واشنطن عليه دائماً هو أن الصلح مع إسرائيل سيصبح أقرب منالا لو استطاعت الولايات المتحدة إنجاح مفاوضات الدفاع مع مصر» وأن اللواء نجيب بالمكانة

---

(١) انظر التقييم الأمريكى للمرحلة الثانية من الانقلاب فى مصر بعد تولى العسكريين للسلطة بعد إقالة الحكومة المدنية (برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ٦٣٢ فى ١٩٥٢/٩/١٩ ـ انظر:

Incoming telegram, Dept of state, secret, security information from Cairo to secretary of state no. 662, Sept. 19, 1952.

نفس الملف.

(٢) كرر كافرى هذا التقدير ـ أى الاهتمام بمشكلات مصر الداخلية اولا قبل حثها على تناول مشكلاتها الدولية (الخلافات مع الملكة المتحدة ـ السلام مع إسرائيل ـ انظر برقية السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن: Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Cairo to secretary of state no. . 561, sept. 5, 1952, 774, 00/ 9 - 5.

(٣) انظر رسالة المستشار الأميريكى فى القاهرة روبرت ماكلنتوك إلى هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى فى ٢٧ فبراير ١٩٥٣ التى نقل فيها حديثه مع صلاح سالم فى الملف رقم ٣٢٠ (مصر وإسرائيل): from Robert Mc Clintock, Amembassy Cairo, 27, 1953 to: Henry Byroade, Assistant secretary of state for Near Eastern Affairs file no. 320, Egypt - Asrael.

المتعاظمة التى تتحقق له بعد نجاح المفاوضات قد يكون قادراً على تحقيق الصلح مع إسرائيل ليس من جانب مصر وحدها بل من جانب العرب جميعاً».

وقد وافقه صلاح سالم على هذا التحليل وألمح بشكل عام إلى أن اللواء نجيب ومجلس قيادة الثورة يفكران فى احتمالات تسوية سلمية مع إسرائيل كخطوة تالية لمفاوضات الدفاع مع بريطانيا والولايات المتحدة وأضاف صلاح سالم أنهم كانوا يفكرون فى الصلح مع إسرائيل على أساس خطة برنادوت [١]، كما قال صلاح سالم «إنه ليس لمصر أطماع اقليمية فى منطقة النقب وإن كانت تود لو أنها كانت من نصيب الأردن كممر إلى البحر». ويعقب المستشار الأميريكى أنه قال لصلاح سالم «لو أن نجيب أتى إلى الولايات المتحدة فسوف يستقبل استقبال الأبطال باعتباره القائد العربى الذى عقد الصلح مع إسرائيل [٢].

ولم تكن الاتصالات الأميريكية فى مصر لاستكشاف احتمال التسوية بين مصر وإسرائيل تقتصر على رجال مجلس قيادة الثورة بل تعدتها إلى علاقات واتصالات مع قوى داخلية أخرى فى مقدمتها الاخوان المسلمين للتعرف على موازين القوى بينها وبين مجلس قيادة الثورة وللتعرف على اتجاهاتها ونواياها تجاه القضايا الداخلية والخارجية.

وفى إطار بحث نوايا القوى الداخلية السياسية فى مصر تجاه احتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، دارت اتصالات السفارة الأميريكية مع الإخوان المسلمين من خلال مقابلة السفير الأميريكى كافرى ومحمود مخلوف نجل المفتى الأكبر شيخ الجامع الأزهر وصهر المرشد العام للاخوان المسلمين القاضى المستشار حسن الهضيبى حول احتمالات السلام مع إسرائيل [٣].

وقد طرح مخلوف بعض الآراء عن احتمالات السلام مع إسرائيل تتناول ضرورة خلق الجو الملائم أى ما وصفه «بالعقول المتجاوبة» وأن ذلك لايتحقق إلا من خلال طرف ثالث بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدد مخلوف المشكلات التى يجب حلها بأنها تتلخص فى حل مشكلة اللاجئين وتعويضات الممتلكات المفقودة، وتدويل مدينة القدس، ثم تصحيح خطوط الحدود فى النقب، وأوضح مخلوف ضرورة تدويل القدس باتفاق عام بين العرب وإسرائيل والدول المسيحية والولايات المتحدة وبريطانيا، كما أن تصحيح الحدود يحقق انجازا هاما لتسوية كل الخلافات وتهدئة المخاوف العربية من البرنامج العدوانى التوسعى من جانب إسرائيل كما يسهم فى استعادة الثقة المتبادلة [٤].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ومن الجدير بالذكر أن نسجل أن الأهداف النهائية للولايات المتحدة حيال مصر لم تتغير طوال ثلاثين سنة وقد حدث نفس الموقف فى عهد الرئيس السابق أنور السادات حين وجدت لديه الولايات المتحدة الاستعداد لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، فلعبت دوراً نشيطاً وصف بانه (دور الشريك الكامل) مما أدى إلى التوصل لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى ٢١ أبريل ١٩٧٩.

(٣) انظر رسالة كافرى إلى الخارجية الأميريكية فى ٥مارس ١٩٥٣ التى أرفق بها المذكرة التى كتبها «محمود مخلوف» حول احتمالات السلام مع إسرائيل وأن تحفظ كافرى فى تعليقه بأن محمود مخلوف يعرب عن آرائه الشخصية ومع ذلك يعكس تيارا معينا بالغ المحافظة والتدين داخل تنظيم الإخوان المسلمين ومن هنا تبرز أهمية آرائه: Foreign service despatch, from Amembassy Cairo, desp. no. 1789, March. 5, 1953 File 320, Egypt - Israel.

والواقع أن الوثائق الأميريكية حافلة باتصالات السفارة الأميريكية بالقاهرة بل ووزارة الخارجية فى واشنطن بالقيادات الإخوانية، حسن الهضيبى وسعيد رمضان، وكانت مكانة محمود مخلوف تدخل فى هذا الإطار من شبكة الاتصالات الواسعة بحكم صلة المصاهرة بينه وبين المرشد العام وباعتباره نجل الشيخ «مخلوف» شيخ الجامع الأزهر.

(٤) نفس المصدر.

موضوع التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل بوساطة الولايات المتحدة كان إذن موضوعاً مطروحا فى أحاديث واتصالات السفارة الأميريكية وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومع ممثلى القوى الداخلية الأخرى فى مصر، على أن قناة الاتصال الرئيسية ظلت فى الواقع بين السفارة الأميريكية من ناحية وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى. وقد اتفق الجانبان على أن نجاح المفاوضات الخاصة بالدفاع ويقصد بها المفاوضات المصرية الانجليزية حول قاعدة قناة السويس سوف يمهد لنجاح التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، وكان ذلك كما هو واضح، تقدير السفارة الأميريكية فى القاهرة التى قال مستشارها السياسى إنه كان يحث الخارجية فى واشنطن عليه.

وواضح كذلك أن مجلس قيادة الثورة كان يحث الجانب الأمريكى على أن يلعب دوراً نشيطاً فى إنجاح المفاوضات المصرية الإنجليزية بأمل التوصل أولا إلى توفير الظروف المواتية لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ومن خلالها أو فى أعقابها طرح سبل التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل.

ويثير هذا التوقيت المبكر من الاتصالات الرسمية بين رجال الثورةوالسفارة الأميريكية فى مطلع عام ١٩٥٣ السؤال حول مدى اهتمام الإدارة الأميريكية الجديدة فى عهد ايزنهاور باحتمالات التسوية بين مصر وإسرائيل، ولاشك أن هذا الاهتمام كان فى إطار أشمل وأعم حول الاهتمام بمشكلات مصر الداخلية والخارجية، ثم فى إطار أخص هو السعى الحثيث للتوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى لإقامة نظام الدفاع عن الشرق الأوسط.

ومما يبرز الدور الذى احتلته مسألة تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فى هذا الوقت المبكر من ولاية الإدارة الأميريكية الجديدة تلك المقابلة التى أجراها أبا ايبان سفير إسرائيل فى واشنطن مع مساعد وزير الخارجية الأميريكية «هنرى بايرود» لابداء القلق من بوادر تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وأهمية هذه المقابلة أنها تحدد أبعاد الموقف الإسرائيلى وأهم من ذلك أنها تلقى الضوء على رد الفعل الأميريكى والتقييم الأمريكى لاحتمالات هذه التسوية وشروطها (١).

وقد أثار (أبا ايبان) مع (بايرود) فى مقابلته تلك ما وصفه بفتور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة بعد تولى الإدارة الأميريكية الجديدة، وأن صداقة إسرائيل مع الولايات المتحدة تتضاءل بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تدعيم صداقتها مع الدول العربية وأن ايزنهاور يطرح أسلوبا جديداً فى السياسة الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ،وأشار (أبان ايبان) إلى الزيارة المتوقعة «لجون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأميريكية إلى المنطقة «ليخطب ود العرب» واقترح إصدار بيان من وزير الخارجية الأميركية يؤكد صداقة أمريكا وإسرائيل ألا أن (بايرود) اعتذر عن عدم صوابية إصدار مثل هذا البيان لأنه يثير قلق العرب، واقترح إمكان إعادة تأكيد الأعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠. وأشار (بايرود) أنه يعتقد أن أى ترتيبات دفاعية عن المنطقة هى للدفاع ضد العدوان من خارج المنطقة لا من داخلها.

---

(١) انظر مقابلة السفير الإسرائيلى فى واشنطن (أبا ايبان) مع مساعد وزير الخارجية الأميريكى (هنرى بايرود) لابداء القلق من تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل فى ٦ مارس ١٩٥٣ (ملف الشرق الأدنى):

Confidential, security, information Memorandum of conversation, March 6, 1953 file 350, Near East, sub, U. S. Israel relations, including Israel concerns over changes in U.S. policies the Near East.

وقد حدد (بايرود) الموقف الأميريكى من تساؤلات السفير الإسرائيلى أو شكوكه بقوله «إنه من آماله الكبرى تحقيق السلام فى الشرق الأدنى، وأن ذلك فى ذهن وزير الخارجية وأنه لايمكن إنشاء ترتيب دفاعى فعال فى المنطقة حتى يتحقق السلام»، وتسامل (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية من السفير عن الثمن الذى يمكن لإسرائيل أن تدفعه مقابل السلام وأن كل طرف لابد وأن يدفع ثمنا وأنه يأمل أن تولى حكومة إسرائيل اهتمامها لهذا الأمر، وقد أوضح ايبان أن حكومته مهتمة فعلا بهذا الأمر وأن (رالف بانش) قد قام بدور الوسيط فعلا بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية حول الموضوع، وأن الحكومة الاسرائيلية تعتقد أنه لو اجتمع ممثلوها مع ممثلى الحكومة المصرية فلن ينهضوا قبل التوصل لاتفاقية، وأن حكومة إسرائيل تفكر فى حلول محتملة إلا أنه من الضرورى الجلوس مع الممثلين المصريين لحل هذه الخلافات [1].

وواضح أن توطيد الإدارة الأميريكية لعلاقاتها بمصر، وتقييمها الإيجابى لنظام الحكم الجديد بعد قيام الثورة ثم رحلة دالاس لمصر فى مايو ١٩٥٣ بعد شهرين من مقابلة (ايبان) مع (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية كان من العوامل المثيرة للقلق فى الخارجية الإسرائيلية خاصة وأن اهتمامات الإدارة بالترتيبات الدفاعية الإقليمية فى الشرق الأدنى كان محدداً لعلاقاتها مع الدول العربية ومع إسرائيل، وحافزا لها على توطيد علاقاتها مع مصر فى ظل نظامها الجديد بمساعدتها فى اتفاق السودان ثم فى النزاع المصرى الإنجليزى حول قاعدة قناة السويس، ومع ذلك فإن التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل لم تكن غائبة عن إطار التفكير السياسى للخارجية الأميريكية حتى قبل ثورة ٢٣يوليو ولكنها كانت ترى حل مشكلة قاعدة السويس وإنشاء نظام دفاعى للشرق الأوسط مدخلا يؤدى للتسوية التى تأتى فى أعقابه وليس قبله.

وفى أعقاب استطلاع ردود الفعل المصرية والإسرائيلية التى تجمعت لدى الخارجية الأميريكية وسفارتها فى القاهرة، انتقلت إلى مرحلة أكثر تقدما وهى استكشاف القنوات المحتملة للاتصال بين مصر وإسرائيل فى حالة اجراء مباحثات سلام فى المستقبل.

فقد بعث كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة إلى الخارجية الأميريكية فى ١٠مارس ١٩٥٣ بتقرير عن القنوات المحتملة لاجراء اتصالات بين مصر وإسرائيل فى حالة عقد مباحثات سلام فى المستقبل. وتضمن تقرير كافرى مذكرة أعدها محمود مخلوف من المصادر الإخوانية للسفارة اقترح فيها اثنين من المصادر الإسرائيلية التى قد تكون فى خدمة الحكومة المصرية إذا فكرت جديا فى عقد صلح مع إسرائيل [2].

وكان محمود مخلوف قد نقل إلى ماكيلنتوك المستشار السياسى للسفارة أنه فى أعقاب اغتيال (الكونت برنادوت) فقد استطاع إنقاذ حياة إحدى اليهوديات فى مصر وهى مدام يولاند نيل Mme Yolande Nel وهى صديقة حميمة لوزير خارجية إسرائيل موسى شاريت وأنها موجودة حاليا فى باريس وأنه يمكن من خلالها

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رسالة كافرى إلى الخارجية الأميريكية ـ انظر:

Foreign service despatch, desp. no. 1821, March 10, 1953, from Amembassy, Cario, to the Dept of state, File no. 320, Egypt - Israel - sub. possible Egyptian Israeli channels in event of future peace talks.

الاتصال بشاريت فى أى وقت، وقال مخلوف إن مصدره الإسرائيلى الثانى هو أحد أثرياء اليهود الإنجليز يقيم فى لندن ويدعى بنيت Bennet *، وكان رد فعل المستشار السياسى الأميريكى أنه طلب من مخلوف أنه لو استطاع تلمس أى بادرة حقيقية بالاهتمام من جانب إسرائيل لعقد سلام مع مصر بشروط يرى أنها مقبولة للحكومة المصرية فعلية أن يتصل به فورا، ويشير (ماكلينتوك) إلى الأفكار العامة التى سبق لمحمود مخلوف أن طرحها بشأن الصلح بين مصر وإسرائيل والتى سبق أن أرسلها ماكلينتوك إلى الخارجية الأميريكية فى رسالته التى تحمل رقم ١٧٨٦ فى ٥مارس ١٩٥٣(١).

وبالتوازى مع الاتصالات الأميريكية المصرية حول احتمالات التسوية مع إسرائيل والقنوات المحتملة للاتصال وبين الخارجية الأميريكية والسفير الإسرائيلى فى واشنطن كانت تجرى اتصالات بين السفارة الأميريكية فى إسرائيل والخارجية الإسرائيلية حول نفس الموضوع.

فقد بعث القائم بالأعمال الأميريكى فى إسرائيل برسالة إلى السفير الأميريكى فى القاهرة عن طريق الخارجية الأميريكية فى واشنطن ينقل إليه اتصالاته ومباحثاته مع الخارجية الإسرائيلية خاصة حديثه مع والتر ايتـــان Walter Eytan مدير عام الخارجية الإسرائيلية الذى استفسر من القائم بالأعمال الأميريكى عن صحة المعلومات التى تقول بوجود خطة أميريكية للسلام بين العرب وإسرائيل. وفى نفس الوقت نقل مدير عام الخارجية الإسرائيلية معلوماته عن الجهود السرية التى بذلتها الخارجية الإسرائيلية لإقامة اتصال مع ممثلى مصر عن طريق السفارتين فى باريس، لكنه - أى والتر ايتان - أضاف أن مثل هذه الجهود استمرت دون جدوى ويعقب القائم بالأعمال الأميريكى أن مدير عام الخارجية الإسرائيلية (ايتان) قال له إن إسرائيل متلهفة على إجراء أى اتصال مع أى من الدول العربية وخاصة مصر على أى أساس وبأى شكل من أجل استكشاف احتمالات السلام(٢).

(*) وذلك على أساس أن هذين اليهوديين يمكن أن يكونا ذا تأثير على بعض المسؤولين الإسرائيليين، ومن خلالهما يمكن أن تتأكد إسرائيل من حسن النوايا نحوها.

(١) المصدر السابق.

وقد عاد مخلوف لتأكيد هذه المعلومات المتصلة بالقنوات المحتملة للاتصال بين مصر وإسرائيل - مرة ثانية - فى مقابلاته مع المسئولين فى الخارجية الأمريكية فى واشنطن فى ٤يونيو ١٩٥٣ بعد زيارة دالاس لمصر، حيث نقل مخلوف للخارجية الأميريكية انه على اتصال بأعضاء الجالية اليهودية فى مصر وأصدقاء يهود فى لندن وانه يريد مساعدة الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية مع إسرائيل.

انظر مقابلة محمود مخلوف مع مسئولى الخارجية الأميريكية واشراته لتأييد مساعى الولايات المتحدة فى تحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل فى ٤ يونيو ١٩٥٣. وفى تقدير الباحث ان مخلوف فى اتصالاته مع السفارة الأميريكية فى القاهرة أو مع الخارجية الأميريكية فى واشنطن كان يحرص على اقتراح بديل لمجلس قيادة الثورة أمام الخارجية الأمريكية يحقق لها أهدافها الداخلية والخارجية فى مصر، فالأهداف الداخلية هى معاداة الشيوعية والأهداف الخارجية هى توثيق العلاقات مع أمريكا ثم تأييد الإخوان لمساعى التوصل لتسوية مع إسرائيل من خلال اتصالاته مع زعماء اليهود فى الخارج وفى إسرائيل - انظر:

Secret, security information, Dept. of state memo of Conversation, June4, 1949 views of Mahmoud Makhlouf on Egyptian situation 774. 00/ 6 - 4 - 53.

(٢) رسالة القائم بالأعمال الأميريكى فى إسرائيل حول حديث مدير عام الخارجية الإسرائيلية (والتر ايتان) عن تلهف إسرائيل لاجراء اتصالات للتسوية مع أى من الدول العربية وإسرائيل رقم ٣٢٠ فى ١٨مارس ١٩٥٣:

Foreign service of the U.S.top secret, American Amembassy, Tel Aviv, March18, 1953. from Francis H. Russell, charge D' affaires a .i. to Jefferson Caffrey.

وتشرح رسالة القائم بالأعمال الأميريكى فى إسرائيل رد فعله أزاء مفاتحة مدير عام الخارجية الإسرائيلية له بالرغبة فى إجراء اتصالات من أجل التسوية مع مصر. وقد تمثل رد فعل القائم بالأعمال الأميريكى فى قوله: أن الولايات المتحدة قد تلقت إشارات تبعث على الأمل من أن بعض الدول العربية قد تتمكن فى وقت مبكر من بحث موضوع السلام وأن نصحه بألا تصر حكومة إسرائيل على أن يكون الفضل لها فى بدء مباحثات السلام وذلك بسبب نفسية العرب الناتجة عن هزيمتهم العسكرية وفشلهم فى إخضاع إسرائيل للضغط الاقتصادى، وأن النجاح فى العمل من أجل مفاوضات السلام قد يعتمد على أن يبدو العرب أنهم قادرون على المبادرة وليس لمجرد الاستجابة للضغوط.

ويقترح القائم بالأعمال الأميريكى بعض الأسماء الإسرائيلية التى يمكن أن تكون وسيلة للاتصال من أجل مباحثات السلام مع مصر وذلك فى إطار البحث عن القنوات المحتملة للاتصال بين الجانبين من أجل السلام، وقد شملت مقترحات القائم بالأعمال الأمريكى «ريوفين شلواح» Reuven Shiloah المستشار الخاص لوزير الخارجية الإسرائيلى و«الياهو ايلات» Eliahu Elath سفير إسرائيل فى لندن وتيدى كوليك Teddie Kollak مدير عام مكتب رئيس وزراء إسرائيل(١).

ويحدد القائم بالأعمال الأميريكى فى رسالته المشكلات الرئيسية التى قد تثار فى أى مباحثات سلام وهى:اتفاقيات الحدود ـ اللاجئين ـ وضع مدينة القدس ـ موارد المياه ـ التسهيلات الحرة للموانئ ـ حقوق العبور للعرب إلى ميناء حر، يحتمل أن يكون ذلك عبر النقب.

وتجدر الإشارة فى هذه المرحلة إلى أن تقييم القائم بالأعمال الأميريكى لم يكن مجرد ملاحظات عامة بل أفكار محددة عن وسائل الاتصال المحتملة بين مصر وإسرائيل، ثم طرح محدد للمشكلات المطروحة للبحث بين مصر وإسرائيل، وثالثا طرح تصور للموقف الإسرائيلى من هذه المسائل، فبالنسبة لموضوع الحدود أوضح القائم بالأعمال الأميريكى فى رسالته أن الحكومة الإسرائيلية مترددة فى تقديم أى تنازلات هامة فى أى قطاع محدد خشية أن تفقد أفضل أوراقها قبل الجلوس فى أى مفاوضات. وبالنسبة للاجئين، يشير إلى أن هناك اتفاق عام على مبدأ عدم العودة على نطاق واسع وأن حكومة إسرائيل مع ذلك ربما قبلت عودة جزء محدود كجزء من تسويةشاملة وأنها قد توافق على مبدأ التعويض للعرب الذين يستقرون فى أماكن أخرى، أما بالنسبة للقدس، فيرى القائم بالأعمال الأميريكى أنها أعقد مشكلة، وفيما يتعلق بمشكلة مصادر المياه، ففى حالة التوصل إلى سلام، لن تكون هناك مشكلة فى وضع برامج لتنمية مصادر المياه يفيد المنطقة كلها. وفيما يتصل بمنطقة النقب، فإسرائيل لن تقبل التخلى عن سيادتها على النقب كممر إلى ميناء حر(٢).

هذه الأفكار المحددة عن الموقف الإسرائيلى، كما يقدره ويقيمه القائم بالأعمال الأميريكى فى تل أبيب يبرز أولا مدى اتساع وشمول الاتصالات التى أجراها مع الحكومة الإسرائيلية حول تفاصيل التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، ويبرز ثانيا اشتراك السفارة الأميريكية فى القاهرة فى متابعة هذه الاتصالات كما تبين نقل هذه المعلومات من تل أبيب للقاهرة عن طريق السفير الأميريكى كافرى فضلا عن نقلها بالطبع إلى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ولمساعد وزير الخارجية السفير (هنرى بايرود).

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

ويستخلص الباحث من وثائق الخارجية الأميريكية المرسلة من مساعد وزير الخارجية الأميريكية إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة أن الاتصالات المصرية الإسرائيلية من خلال الوساطة الأميريكية وقنواتها (السفارة الأميريكية فى تل أبيب والسفارة الأميريكية فى القاهرة) قد بلغت مرحلة متقدمة على نحو ما يتمثل فى اتصالات السفير كافرى مع عبدالناصر حول البحث عن وسيط غير رسمى بين مصر وإسرائيل لمحاولة تحقيق السلام بينهما.

فقد بعث بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكية فى ٢٦ مارس ١٩٥٣ بتقرير إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة يعقب فيهاعلى رسالة كافرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٣*، وكان كافرى قد أشار فى رسالته هذه اقتراح عبدالناصر أن يقوم السفير الالمانى فى القاهرة بدور الوسيط غير الرسمى informal intermediary فى محاولة الوساطة من أجل التوصل لتسوية سلمية(١).

وقد عقب (بايرود) على اقتراح عبدالناصر بأنه من الأهمية بمكان بحيث يستوجب استكشاف كل السبل التى تؤدى إلى الصلح بين مصر وإسرائيل. كما يشير (بايرود) إلى أن كافرى سبق أن بعث برسالة إلى سفير الولايات المتحدة فى إسرائيل (مونيت ديفيز Monnet B. Davis) يقترح عليه تقييم واقتراح الشخصيات الإسرائيلية التى قد يعهد إليها بهذه المهمة الدقيقة، ويحث مساعد وزير الخارجية الأميريكية سفيره فى القاهرة كافرى الاستمرار فى استغلال كل فرصة لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل.

لم تكن السفارتان الأميريكيتان فى القاهرة وتل أبيب، بل لم تكن الخارجية الأميريكية تعمل من فراغ لاستكشاف السبل واستغلال كل الفرص لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، فقد شملت الأهداف الأميريكية فى مصر والخطة الإقليمية المحددة لها لبلوغ هذه الأهداف نصا صريحا على تشجيع قبول إسرائيل كدولة تهدد مصر وجودها، والترويج للفكرة التى تدعو لأن السلام مع إسرائيل يهدف لتحقيق مصالح مصر(٢).

قبل رحلة دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط كأول اتصال رسمى للتعرف على الحقائق السياسية فى دول المنطقة فى عهد الإدارة الأميريكية الجديدة (إدارة الرئيس ايزنهاور)، حرصت إسرائيل على نقل وجهات نظرها ازاء نقاط الخلاف مع مصر خاصة مشكلة إغلاق المرور فى قناة السويس أمام سفنها، ومستقبل قاعدة قناة السويس بعد تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى إطار الترتيبات الدفاعية المحتملة المصاحبة للتسوية، ومن نافلة القول تكرار الحديث عن الدور الأميريكى النشط والمؤثر فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول مستقبل قاعدة قناة السويس وحول الترتيبات الدفاعية للقاعدة فى ضوء الاتفاق المحتمل.

ففى إطار بحث مستقبل قاعدة قناة السويس واحتمالات السلام فى المنطقة قابل موشى شاريت وزير خارجية إسرائيل وأبا ايبان سفير إسرائيل فى واشنطن (هنرى بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية فى

(*) لم تشمل برقيات كافرى من القاهرة إلى الخارجية الأميريكية نص هذه البرقية فى الملف ٣٢٠ (مصر وإسرائيل) وقد سحب النص من الملف المذكور ووردت الإشارة إلى سحب النص فى مقدمة محتويات الملف لاعتبارات الأمن.

(١) انظر رسالة بايرود إلى كافرى فى:

Dept. of state, March, 26, 1953, top secret, from Byroade to Caffery file no. 320, Egypt - Israel

(٢) انظر تفاصيل الخطة الاقليمية الأميريكية فى مصر الأهداف والمهام:

Confidential, security information, Amembassy, Cairo, no. 1986, March 28, 1953, Country plan Egypt U.S.I.S.

واشنطن وكان مدار المباحثات موقف الحكومة الإسرائيلية من مشكلة قاعدة قناة السويس، وقد حدد شاريت هذا الموقف فى النقاط التالية من حيث اهتمام إسرائيل بها [1]:

١ ـ أن قناة السويس ممر مائى دولى.

٢ ـ اهتمام إسرائيل بالترتيبات الدفاعية فى القناة بعد التسوية.

وقد أوضح (شاريت) أن إسرائيل طرفا يعنيه الأمر حيث أن أى تغييرات فى الوضع الحالى للقناة سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على إسرائيل، وأن الأمر يتجاوز مجرد قيام دولة غربية (يقصد الولايات المتحدة) بالتأثير على سيطرة مصر على منطقة القناة ويتعداها إلى ترك السيطرة على القناة للمصريين دون أى تدابير احتياطية لضمان حقوق الدول الأخرى.

وأكد (شاريت) أن رفع القيود المفروضة على الملاحة من وإلى إسرائيل فى قناة السويس ليس فضلا تقدمه مصر بل حق من حقوق إسرائيل*.

وقد شرح (بايرود) أن موقف الحكومة الأميريكية هو ضرورة رفع القيود، ثم شرح أن مشكلة قناة السويس هى مشكلة الدفاع عن المنطقة والضمانات التى تحصل عليها مصر من ابقاء الطابع الدولى لهذا الممر المائى. وحلل (بايرود) الموقف بأن الولايات المتحدة تفضل أن يتوصل المصريون والبريطانيون أولا إلى اتفاق دولى قبل الاقدام على اجراء لرفع المقاطعة المفروضة على إسرائيل وأن الولايات المتحدة سوف تجرى مفاوضات سرية هادئة مع البريطانيين والمصريين حول مستقبل القناة.

وأضاف (بايرود) أن الموقف الأميريكى هو ضرورة بقاء الممر المائى دوليا مع أخذ مصلحة إسرائيل فى الاعتبار دائماوأكد (بايرود) لشاريت أن السلام يحتل الأولوية فى تفكير وزير الخارجية الأميريكى وأنه سبق تساءل من السفير عن الثمن الذى يمكن لإسرائيل أن تكون مستعدة لدفعه مقابل السلام.

وطرح شاريت بدوره الموقف الإسرائيلى من السلام فقال «إن السلام يجب أن يكون بين الدول العربية فى حدودها الحالية وبين إسرائيل فى حدودها الحالية» وتساءل منه (بايرود) عما إذا كان ذلك يعنى عدم تقديمتنازلات اقليمية فأجابه شاريت:أنه قد يكون مستعدا لتقديم تعديلات adjustments وتساءل عن تقديم التنازلات الاقليمية ولماذا، وأوضح شاريت أن تقديم تنازلات اقليمية لن يحقق السلام بل سيثير شهية العرب لمزيد من الأراضى فأوضح له (بايرود) أن جزء من أراضى إسرائيل الحالية حصلت عليه بقوة السلاح فعاد شاريت ليقول أن الأرض لايمكن أخذها من إسرائيل إلا بقوة السلاح.

1- Secret security information, Memorandum of conversation, April 8, 1953, File, no. 350, Middle East.

(*) وهنا يتضح مدى الصلف الإسرائيلى فى محاولة الاشتراك فى ترتيبات دفاعية عن القناة وهى بهذا تسعى إلى ضمان امنها اولا وقبل كل شىء كما يهمها الا تترك مصر حرة السيادة فوق اراضيها ولعل ذلك قد تم من منطلق:

ـ موقف القوة التى كانت عليه إسرائيل.

ـ ضمانها وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها.

ـ ضمانها تأييد الكتلة الشرقية بشكل إيجابى.

حيث لم يكن للسوفيت انئذ نشاط بمصر وليس لهم وسائل ضغط او موطأ قدم ثم أنه قد وضح للسوفيت من خلال متابعة تطور الأحداث أن الولايات المتحدة تساند حركة الجيش.

ورغم هذا الاختلاف الواضح فى تناول الجانبين الأميريكى والإسرائيلى لفكرة (التعديلات الاقليمية) كاحدى عناصر التسوية بين مصر وإسرائيل فإن (بايرود) نقل الحديث حول احتمالات السلام إلى مستوى آخر واتجاه آخر حين قال له إنه لا العرب ولا إسرائيل مستعدون لتقديم خطة للسلام «ولذلك فإن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة لتقديم خطة من جانبها»، فعقب شاريت: «إنه ربما تحتاج الولايات المتحدة إلى قوة عسكرية لتنفيذها كم أن إسرائيل سوف تحتفظ بحدودها الحالية وإن كانت على استعداد لبحث فكرة «معبر» passage بين مصر والأردن وأنه طلب من (رالف بانش) ابلاغ وزير الخارجية المصرى أن إسرائيل توافق على ذلك وأن يطرح الموضوع على اجتماع بين ممثلى مصر وإسرائيل وأنه لو أمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر فإنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الحكومات العربية[1].

وفى ختام هذه المقابلة الهامة نفى (بايرود) أن يكون لدى الولايات المتحدة خطة جاهزة للسلام إلا أنه أوضح أنه قد يصبح من الضرورى أن تقوم الولايات المتحدة بإعداد خطة لأنه من مصلحتها عودة الأوضاع السلمية للشرق الأوسط وأن ذلك يمثل بالنسبة للولايات المتحدة هدفا سياسيا أساسيا، بيد أنه لايمكن وضع سياسات فى هذا الاتجاه قبل عودة وزير الخارجية دالاس من رحلته إلى الشرق الأوسط[2].

والواقع أن الدبلوماسية الأميريكية قد ازدادت اقتناعا بامكانيات انجاز ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط خلال زيارة دالاس لمصر (مايو١٩٥٣) ومقابلته لعبدالناصر لادراكه أنه لو أمكن إجلاء بريطانيا عن القواعد فى مصر فإنه من الممكن اقناع عبدالناصر بالانضمام للحلف الجديد، ومن ثم أصبح دالاس مقتنعا بضرورة تسهيل انسحاب بريطانيا من مصر بل وصمم على محاولة الصلح بين إسرائيل والدول العربية[3].

ثانيا: التقديرات الأمريكية لاحتمال التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل فى أعقاب رحلة دالاس لمصر١١ـ١٣مايو ١٩٥٣:

على أن تفكير دالاس قد تبلور فى اتجاه امكانيات التسوية السلمية بين إسرائيل ومصر فى أعقاب زيارته هذه المنطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ كما حللها فى مذكرته السرية المعروفة باسم «النقاط الهامة للرحلة»[4] التى تحدث فيها تفصيلا عما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بالنسبة للمشكلة العربية الاسرائيلية.

وتقدير دالاس فى (نقاطه الهامة) عن الرحلة هو أن نجيب يشعر أن التحرك قدما فى اتجاه الاتفاق مع إسرائيل ليس بالأمر العسير ما أن يستطيع حل المشكلة مع البريطانيين. وفى إطار الإجراءات التى يطرحها دالاس فى مجال الموقف بين مصر وإسرائيل يقترح تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه موضوع الحدود ويطلب من الرئيس اصدار بيان يحذر العرب والإسرائيليين من العدوان، كما يطرح دالاس فى ختام مذكرته عن (نقاط الرحلة الهامة) تصوراته أو حلوله المقترحة بالنسبة للمشكلات التى تواجه المنطقة وأولها فى تقديره الافتقار إلى الاستقرار السياسى وأولى مصادر عدم الاستقرار المنازعات التى تواجهها مصر، الصراع العربى الإسرائيلى.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

Heikal, M. H. Cairo Documents N.Y. 1973, P.42.

(٣) وقد سبق أن تناولنا فى فصل سابق تفاصيل رحلة دالاس لمصر دوافعها وأهدافها ونتائجها، انظر كذلك ما اورده الدكتور محمود فوزي عن محادثته مع دالاس وعن محادثات عبدالناصر مع دالاس فى تلك الزيارة، انظر محمود فوزى: حرب السويس ١٩٥٦ (ترجمة مختار الجمال) دار الشروق، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٤) الأوراق الخاصة السرية لدالاس المحفوظة بجامعة برنستون، انظر:

Seleceted correspondence and related Material Box (73) J.F Dulles papers secret, personal, private, important points of a trip, on Middle East.

ويحلل دالاس فى مذكرته السرية موقف الولايات المتحدة، فيرى أنه ليس «بالموقف الجيد» بسبب فقدان الاحترام للولايات المتحدة، حيث يتفاوت هذا الاحترام بقدر اقتراب أو ابتعاد الدول العربية من إسرائيل وينتقل دالاس إلى لمس جوهر مسببات هذا الضعف فى الموقف الأميريكى فيقول: إنه العامل الإسرائيلى، ثم ارتباط الولايات المتحدة فى الأذهان بالسياسة الاستعمارية التى «تمثل اثقالا ملتفة حول اعناقنا» فدالاس رأى بوضوح تام العاملين اللذين يؤثران سلبا على موقف الولايات المتحدة، وهما العامل الإسرائيلى أو العلاقة الأميريكية الإسرائيلية، ثم العلاقة الأميريكية الأنجلو فرنسية.

وترجع أهمية رحلة دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ إلى أنها حددت بوضوح موقف الولايات المتحدة بالنسبة للتوتر العربى الإسرائيلى من خلال بيان دالاس فى أول يونيو ١٩٥٣ بعد عودته من رحلته حيث قال «أن إسرائيل يجب أن تصبح عضواً من مجتمع الشرق الأوسط وأن هذا لايمكن أن يتحقق إلا من خلال تنازلات من الجانبين وأنه على الأطراف المعنية المسؤولية الأولى لتحقيق السلام وأن الولايات المتحدة لن تتردد فى استخدام نفوذها لتحقيق خفض تدريجى فى التوتر فى المنطقة وتحقيق السلام فى النهاية (١).

وفى أعقاب رحلة دالاس إلى مصر والشرق الأوسط بوجه عام، أعد مجلس الأمن القومى الأميريكى تقريرا سريا للغاية يحدد سياسات وأهداف الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء مواجهتها للاتحاد السوفيتى وضرورة تنسيق سياساتها مع المملكة المتحدة على أساس الحيلولة دون إسرائيل على الدول العربية لمنع تزايد عداء العرب ضد الولايات المتحدة ولعدم اتجاههم للانحياز إلى الاتحاد السوفيتى (٢).

وقد حددت ورقة مجلس الأمن القومى الأميريكى مواقف الولايات المتحدة تجاه عناصر النزاع (الحدود ـ اللاجئين ـ القدس ـ التعويضات) وبالنسبة لمصر بشكل خاص فقد اقترح التقرير ضرورة مقاومة الولايات المتحدة لتدخل مصر فى المرور فى قناة السويس ثم أوصى باستمرار بذل الجهود لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى الذى يشكل ـ فى تقدير مجلس الأمن القومى الأمريكى ـ حائلا لأى عمل بناء أو محتمل من جانب مصر فى اتجاه المشكلة الفلسطينية.

وكانت السفارة الأميريكية فى القاهرة مصدرا أساسيا لتحليل سياسة مصر تجاه إسرائيل والتعرف على نواياها حتى تضع صورة واقعية أمام الخارجية الأميريكية فى تقديراتها الشاملة عن احتكالات تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل. فقد أكد (كافرى) فى رسالته للخارجية الأميريكية فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٣ «أن المصريين لا يرون إسرائيل ذاتها خطرا على مصر ولكنهم يعتقدون أن إسرائيل المدعمة بالتأييد الذى تحصل عليه من الولايات المتحدة تمثل خطرا لايمكن تجاهله» (٣).

1- Sanger, Richards, Review of the American policy in the Middle East during 1953 p. 92 in proceedings of the Annual conference of the Ameircan Friends of the middle East inc. jan. 28 - 29, 1954.

(٢) انظر تقرير مجلس الأمن القومى الأميريكى السرى للغاية عن أهداف الولايات المتحدة وسياستها تجاه النزاع العربى الاسرائيلى وتهديد النفوذ السوفيتى المتزايد فى الدول العربية:

Top secret, Draft Suggesstion for a statement of policy by the national security council of U.S. objectives & policies with respect to the Arab Israeli conflict and the threat of increasing soviet influence in the Arab state.

(٣) انظر تحليل السفير الأمريكى كافرى لسياسة مصر تجاه إسرائيل:

Restricted, Cairo, from Cafffrey to Dept. of state. August 28, 1953, file no 350 Egypt - Israel.

وفى تقدير شامل لمناهج العمل المقترحة أمام السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال عام ١٩٥٣ ـ فى أعقاب رحلة دالاس ـ يطرح كافرى توصيات تتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة تجاه مصر فى ضوء عدة عناصر أهمها الصراع فى المصالح بين الحلفاء الغربيين ودول المنطقة، والصراع فى المصالح بين دولة إسرائيل المدعومة من الغرب وبين جيرانها العرب، ويشير كافرى إلى أنه أصبح من المحتم ومن المرغوب فيه أن تقوم الولايات المتحدة بدورمسئول وبشكل متزايد فى الشرق الأوسط خاصة وأن تسوية النزاع الحالى بين مصر وبريطانيا سوف يفتح إمكانيات جديدة للعمل البناء لدعم الدفاع عن الشرق الأوسط وتحسين الجو لتثبيت العلاقات بين العرب وإسرائيل (١).

وانطلاقا من اهتمام الخارجية الأميريكية بدفع جهود السلام بين مصر وإسرائيل فى أعقاب زيارة دالاس للمنطقة، فقد دعت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية رالف بانش (الأميريكى الجنسية) مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة لابلاغها بالمعلومات التى توفرت لديه عن الاتصالات الجارية بين مصر وإسرائيل.

وتلخص مذكرة حديث المسؤول بالخارجية الأميريكية مع (رالف بانش) تقييمه لاتصالاته مع نجيب ومحمود فوزى منذ فبراير ١٩٥٣ (٢)، وقد نقل (بانش) أن وزير الخارجية المصرى مجمود فوزى أشار بأنه قد جرت فعلا اتصالات مبدئية للسلام مع إسرائيل وصفها فوزى بأنه (دقات على الباب) وطلب إليه فوزى أن ينقل إلى القدس اهتمام مصر بامكانية إجراء مباحثات مع الإسرائيليين وأن مصر يمكن أن تقبل تقسيما واحدا لانقسيمين، بمعنى أن مصر يمكن أن تقبل وجود إسرائيل ذاتها، لكنها لاتقبل أن تنفصل عن الدول العربية الأخرى بسيطرة إسرائيل على منطقة النقب «ربما كان يعنى ذلك أن مصر تريد نوعا من «الممر» يربطها بالأردن، وقد استأذن (بانش) من الدكتور محمود فوزى أن يبلغ الإسرائيليين بمقترحاته فوافق على ذلك بشرط ألا يبلغ الإسرائيليين أن ذلك بناء علي اقتراح مصر. ويضيف (بانش) فى روايته اللاحقة عن اتصالاته بين مصر وإسرائيل التى ينقلها للخارجية الأميريكية بناء على طلبها ـ أنه قد تحدث فى القدس مع بن جوريون ولم يطلعه على اراء الدكتور محمود فوزى، لكنه أبلغ شاريت بها، ولم يحصل على ردود، ولكن شاريت استدعاه بعد ذلك لابلاغه برغبة إسرائيل فى إجراء مباحثات مع المصريين وأنهم مستعدون لاجرائها فى أى مكان حتى فى القاهرة فى نطاق مطلق من السرية ودون شروط وبجدول أعمال مفتوح، ويضيف (بانش) أنه قد أبلغ فوزى بذلك لدى عودته للقاهرة بشأن استجابة الإسرائيليين وبدا فوزى بالغ الاهتمام وقال أنه سوف يبلغ اللواء نجيب.

وفى هذا الحديث الذى يستعرض فيه (بانش) اتصالاته مع الخارجيتين المصرية والإسرائيلية لبحث شروطهما للتسوية السلمية، نرى أن بانش يقترح على الخارجية الأميريكية فى سبتمبر١٩٥٣ أنه لكى يجتمع الطرفان فلابد لهما من مساعدة طرف ثالث، وأن الولايات المتحدة قد تكون طرفا مناسبا، ووافق (بانش) على الرأى القائل بأنه حين تتم تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس مع البريطانيين فإن الوقت سوف يكون ملائما للجمع بين المصريين والإسرائيليين لتحقيق تسوية سلمية وقد أوضح (بانش) أن مصر يجب أن تكون الدولة العربية الأولى لعقد سلام مع إسرائيل حيث أن الدول العربية سوف تحذو حذو مصر(٣).

1- Foreign service despatch, secret security information, desp. no. 625 from Cairo sept. 4, 1953, appreciation of U.S. position in Egypt 611, 74/9 - 4 - 53.

(٢) انظر مذكرة الحديث بين رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة مع ممثلى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية حول الاتصالات الجارية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل:

Secret, security information, Dept. of state, Memo. of conversation Sept. 10, 1953, Subject: peace feelers between Israel & Egypt.

(٣) نفس المصدر.

إلا أنه فى الوقت الذى كانت فيه الدبلوماسية الأميريكية تجمع المعلومات عن النوايا والاتجاهات ، وتطرق السبل فى مصر وإسرائيل للبحث عن إمكانيات السلام واستطلاع الآراء والمواقف لدى مصر وإسرائيل والاستجابة للرغبة من الجانبين للقيام بدور الوساطة لتسوية النزاع كانت الدبلوماسية الأميريكية تصطدم بمواقف إسرائيلية متصلبة وعدوانية فى مواجهة كل من مصر والأردن. ولقد نقل كافرى بالفعل قلق عبدالناصر من حادث اعتداء القوات الإسرائيلية على منطقة العوجة منزوعة السلاح وهجومها بقوة «٣٠٠٠» جندى فى المنطقة وحفر الخنادق وإقامة الأسلاك الشائكة. وأوضح كافرى أن عبدالناصر أثار معه خطورة الموقف وأنه سوف يرسل بقواته إلى المنطقة وأنه لايستطيع الانتظار حتى لا يثير الرأى العام(١).

وقد تكرر نمط العدوان الإسرائيلى المسلح مرة أخرى على قرية (قبية) الأردنية مما دفع بالخارجية الأميريكية إلى دراسة فرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل. واستقراؤنا للتطورات الاقليمية المحيطة بنمط العدوان الإسرائيلى على مصر والأردن فى هذه الفترة من عام ١٩٥٣ يشير إلى أن توثق العلاقة المصرية الأميريكية، والدور الأميريكى المؤثر فى قضايا مصر الداخلية والخارجية خاصة مفاوضات تسوية النزاع المصرى الإنجليزى ثم إستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل خاصة إغلاق مصر للملاحة فى قناة السويس أمام إسرائيل كان محركا لتحرشات إسرائيل العسكرية بمصر والأردن *. وقد حاول أعضاء المنظمات اليهودية وأعضاء مجلس الشيوخ فى نيويورك وغيرهما الإعراب للخارجية الأميريكية عن شكواهم من المقاطعة العربية وخاصة ما يتصل بقناة السويس فى محاولة لتفسير دوافع العدوان الإسرائيلى المسلح، وفى نفس الوقت للحيلولة دون فرض العقوبات الاقتصادية الأميريكية.

وقد وجد الباحث فى ملف العلاقات الإسرائيلية الأميريكية محضر محادثة بين دالاس ووزير الخارجية الأميريكى وبايرود مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية من ناحية وبين عدد من أعضاء مجلس الشيوخ وبعض زعماء المنظمات اليهودية فى نيويورك من ناحية أخرى. وقد جاء هذا الحديث فى سياق قرار الحكومة الأميريكية فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل بسبب حادث قبية (٢).

ثالثا: الموقف الأميريكى من موضوعات النزاع بين مصر وإسرائيل:

وأهمية هذه الوثيقة ودلالاتها بالنسبة للموضوع الذى نتناوله، أنها توضح أولا رد فعل إسرائيل تجاه التجاوب الأميريكى مع مصر خلال الفترة موضع البحث كما توضح ثانيا ضغوط رجال الكونجرس وزعماء اليهود على الخارجية الأميريكية فى مواقفها المؤيدة لمصر والأردن ضد إسرائيل.

---

(١) انظر حديث عبدالناصر مع كافرى حول حادث اعتداء إسرائيل على منطقة العوجة فى ٢٩ سبتمبر١٩٥٣:

Top seret, telegram sent to secretary of state, sept. 29, 1953, file 320, Israel - Egypt.

(*) خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ تكررت حوادث الاعتداء الإسرائيلية على مناطق الحدود مع كل من مصر والأردن، ففى٢١ مايو ١٩٥٣ (وفوستر دالاس ما زال فى منطقة الشرق الاوسط خلال رحلته) قامت إسرائيل بالأعتداء على خمس قرى أردنية، وفى ٢٩ مايو هاجمت قطاع غزة وقتلت ثلاثة من المصريين، انظر الاهرام ٢٢ مايو ١٩٥٣، ص٣، ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص٣، والأهرام ٢يونيو ١٩٥٣، ص٣، وراجع ايضاً:

Huchinson, Elmo, H., Violenr truce, N.Y, Devinadair, 1956, pp. 11, 17, 39 - 46, 120.

(٢) مذكرة حديث دالاس وبايرود مع زعماء اليهود وأعضاء مجلس الشيوخ الأميريكى حول العقوبات الاقتصادية ضد إسرائيل والموضوعات المتصلة بالعلاقات الأميريكية الإسرائيلية ـ انظر:

Restricted, Dept. of state, Memo of conversation, Sub. economic sanctions against Israel, and related matters affecting U.S. Isralel relations oct, 6, 1953, Dulles, Sealey Mudd library, Box no. (10) File Israeli - U.S. relations (951 - 1957).

والخارجية الأميريكية فى تقييمها لعلاقاتها بين مصر وإسرائيل ولدورها المحتمل للوساطة من أجل تحقيق السلام كانت تنظر إلى هاتين الحادثتين: (العوجة وقبية) على أنهما معوقان لاتخاذ خطوات إيجابية نحو السلام وقد يستشف منهما أن إسرائيل لازالت تحمل الروح العدوانية والتوسعية نحو العرب *. وكانت الخارجية الأمريكية تدرك النوايا التوسعية لإسرائيل لمد حدودها إلى الأراضى الغنية فى أودية دجلة والفرات والأراضى فى سوريا، كما كانت الخارجية الأميريكية تدرك وجود عناصر فى الجيش والحكومة وداخل الشعب الإسرائيلى ترى أن الحل الوحيد لمشكلات إسرائيل هو التوسع الأقليمى وأنه مع تزايد الضغط الاقتصادى فإن هذه الجماعات داخل إسرائيل تزداد عددا وأن هذا الموقف خطير على أمن الشرق الأوسط وأمن الدولة الجديدة[1].

واستقراء الخارجية الأميريكية لهذه الاتجاهات المتشددة داخل إسرائيل أكدته الأحداث والتطورات اللاحقة كما سوف تتمثل فى تصاعد النزاع المصرى الإسرائيلى سواء فى شكل موقف مصر من استمرار إغلاق قناة السويس أمام إسرائيل أم فى شكل الاشتباكات على الحدود المتكررة عامى ١٩٥٤، ١٩٥٥ خاصة مع اقتراب تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس والتى تزايدت وارتفعت معدلاتها ونسبة خطورتها بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤.

وفى تحليل مفصل لموقف الولايات المتحدة من تسوية مسألة قاعدة السويس أعدت وزارة الخارجية الأميريكية مذكرة معلومات لوزير الخارجية دالاس عشية انعقاد مؤتمر برمودا فى ١٨ديسمبر ١٩٥٣ ** تبرز عمق اهتمام الولايات المتحدة بالتسوية المقبولة لمشكلة القاعدة [2] من منطلق تقديرها أن مشكلة القاعدة تزداد تعقيدا بسبب القيود التى تواصل مصر فرضها على السفن التى تحمل أنواعا من السلع من وإلى إسرائيل - وكانت الولايات المتحدة تأمل أن تكون تسوية هذه المشكلة - رفع القيود المفروضة على الملاحة الإسرائيلية - جزء من التسوية العامة لمشكلة قاعدة قناة السويس.

فاهتمام الولايات المتحدة فى هذه الفترة بتسوية مشكلة القاعدة كان يرجع - فى تقدير الباحث - إلى ثلاثة عوامل أساسية: هى تسوية المشكلة مع إحدى حليفاتها وهى المملكة المتحدة لازالة التناقض فى مواقفهما تجاه مصر من ناحية وتجاه الولاياتالمتحدة من ناحية أخرى، ثم لتنفيذ الاتفاق السرى مع نجيب للمساهمة فى تخطيط الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط بعد إتمام الانسحاب والتوصل إلى اتفاق مقابل الحصول على معونة عسكرية واقتصادية، وثالثا لحل مشكلة إغلاق قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية كجزء من تسوية عامة لمشكلة القاعدة.

(*) وانظر بيان الخارجية الأمريكية فى ١٨اكتوبر ١٩٥٣ عن إدانة حادث (قبية):
Dept. of state Bulletin, oct. 26, 1953 p. 552.

1- Top secret, security information, office Memo. sub. Israel fundamental problems, oct. 29, 1953, Jackson record Box (1) file OCB Misc. Memos (2).

(**) سبق أن تناولنا الإشارة إلى هذا المؤتمر فى فصل سابق.

2- Secret security information, Memo. Addendum to briefing paper on Egypt for Mr. Dulles, 774. 00/12 - 18 - 53.

واستقراء تطور الأحداث عام ١٩٥٤، ١٩٥٥ يدلنا على أن مشكلة استمرار قيام مصر بإغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية قد بدأت تعود لتطرح نفسها على الدبلوماسية الأميريكية خلال عام ١٩٥٤ بصفة خاصة مع تنامى الدور الأميريكى ونشاطه فى مفاوضات الجلاء واحتمالات تأثيرها على وضع قناة السويس بعد عودتها للسيطرة المصرية.

وقبل أن نتناول عناصر الموقف الأميريكى عن أزمة إغلاق مصر للملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس خلال عام ١٩٥٤ ـ أى بعد قيام الثورة وهى الإطار الزمنى للفصل الذى نتناوله ـ فإنه يهمنا أن نستعرض بإيجاز كيف تطور هذا الموقف وماذا انتهت إليه خاصة فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت وتنامت بين نظام الحكم الجديد فى مصر وبين السياسة الأميريكية فى ظل إدارة أيزنهاور.

(أ) مشكلة إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية:

فور اندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل، بدأت الحكومة المصرية تفتيش كافة السفن التى تعبر قناة السويس [١] وبدأت مصر تحظر الملاحة الإسرائيلية عبر القناة كإجراء احتياطى ومنع البضائع المهربة من الوصول إلى إسرائيل [٢]، ومع توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل رفضت مصر السماح للسفن الإسرائيلية أو السفن المتجهة إلى إسرائيل من عبور قناة السويس، وكان رأى مصر أنه برغم انتهاء القتال الفعلى فإن حالة الحرب لاتزال قائمة مادامت لم توقع اتفاقية صلح، وحتى تؤكد مصر قيودها المفروضة على الملاحة الإسرائيلية أعلنت فى ٦فبراير ١٩٥٠ قانون الحظر الذى نص على استمرار ترتيبات الزيارة والتفتيش وقد حددت المادة العاشرة من هذا القانون السلع التى تعتبر من المهربات الحربية التى تستحق المصادرة ما أن تتأكد أن وجهتها إسرائيل [٣]. وكان الهدف من قانون الحظر منع كل مامن شأنه دعم القوة العسكرية أو الاقتصادية لإسرائيل.

ولاشك أن الحظر المصرى والمقاطعة العربية قد الحقت الضرر بالاقتصاد الإسرائيلى [٤]، ومن الواضح أن أخطر جوانب المقاطعة العربية كان إغلاق قناة السويس وخليج العقبة مما حرم إسرائيل اسواقا فى شرق افريقيا واسيا وقد قدر أحد المتخصصين أن الآثار المباشرة وغير المباشرة للمقاطعة العربية قد كلفت إسرائيل ٤٠مليون دولار من جملة العجز السنوى من ميزانيتها البالغ ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٣، وكان الجزء الأكبر من الأربعين مليون دولار عبارة عن تكاليف النقل الإضافية الناتجة عن إغلاق قناة السويس أمام الملاحة

1- New york Times May 18, 1948 p. 1.

(٢) مصطفى الحفناوى، قناة السويس، ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثالث حرية الملاحة فى القناة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، ص ٢٨٩.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣٦، ٣ ابريل ١٩٥٠، ص١.

الإسـرائيليـة [1]، والواقع أنه نتيجة لقانون الحظر المصرى فى فبراير ١٩٥٠، لم يصل إلى إسرائيل سوى ١٥،٠٠٠ طن عبر قناة السويس عام ١٩٥٣ مقابل ١٧٥،٠٠٠ إلـى ٢٠٠،٠٠٠ طن سنويا قبل فرض الحضر على الملاحة [2].

وتقدمت إسرائيل بشكواها إلى مـجلس الأمن فى أغسطس ١٩٥١ وقد شارك الوفد الأميريكى فى تأييد مشروع القرار الثنائى المقدم من بريطانيا وفرنسا فى ١٦ أغسطس ١٩٥١ والذى يطالب مصر برفع القيود المفروضة على السفن الإسرائيلية [3]، وقد صرح المندوب الأميريكى وارين أوستن بإن حكومته مدفوعة بالرغبة فى رؤية واحد من مصادر التوتر فى الشرق الأدنى وقد أزيل وأننا مقتنعون أن اتفاقية الهدنة التى أوقفت الاشتباكات بين مصر وإسرائيل منذ عامين ونصف تقريبا لابد من احترامها وتدعيمها حتى يأتى وقت يتحقق فيه السلام الدائم وأننا نشعر انه برفع هذه القيود فإن مصر يمكن أن تسهم بشكل إيجابى فى تخفيف التوتر فى الشرق الأدنى» [4].

كما أضاف المندوب الأميريكى «إن القيود التى فرضتها مصر على المرور فى القناة لاتتفق بالتاكيد مع روح ونص اتفاقيات الهدنة وأن حكومته تعتقد أن فرض هذه القيود واستمرارها هذه المدة بعد توقيع اتفاقية الهدنة انتكاس لما التزم به الجانبان ألا وهو إقامة سلام دائم فى منطقة فلسطين [5].

وفى أول سبتمبر ١٩٥١ اعتمد مجلس الأمن مشروع قرار بتأييد ٨أصوات مقابل لاشئ وامتناع ثلاثة (الاتحاد السوفيتى والصين والهند) وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح إسرائيل لتأييد القرار الذى دعا مصر لإنهاء القيود المفروضة على الملاحة التجارية الدولية ووقف التدخل فى الملاحة [6]، ولكن لم يكن للقرار أى نتيجة إذ استمر الموقف المصرى كما هو على أساس أن حصارها لإسرائيل مشروع بموجب اتفاقية القسطنطينية التى تنظم الملاحة فى قناة السويس، بمعنى أن ذلك من حقها فى الدفاع عن النفس ضد (دولة محاربة) كما أن إسرائيل من ناحية أخرى ظلت تجرب العبور فى القناة منذ عام ١٩٥١ لما تعتبره حقها فى حرية الملاحة عبر القناة. ومن المرات التى أقدمت عليها إسرائيل لاختبار هذا الحق ما حدث فى ٢٤ يناير ١٩٥٤ حين دخلت السفينة الإيطالية فرانكا ماريا Franca Maria قناة السويس بحمولة متجهة إلى إسرائيل فأوقفتها السلطات المصرية وصادرت الشحنة، وفى ٢٨ يناير ١٩٥٤ تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر[٧]. وقد أيدت الشكوى الإسرائيلية أصوات عديدة داخل الولايات المتحدة [٨] وكانت الضغوط تتوالى لحث الولايات المتحدة على إرغام مصر لرفع قيودها المفروضة على إسرائيل.

1- Ellis, Harry. Israel and Middle East N. Y. The Ronald Press Company 1957. p 163.

2- Eliezer, Ereli, the Bat Galim Case before the secureity council, Middle Eastren affairs Vo. VI, No. 4 April 1955. p. 108.

3- U. N. security council, official records, 6th year 552 meeding 16. 1951 pp. 3 - 6.

4- Ibid. p . 8.

5- Ibid p. 9.

6- U. N. S. C. O. R. 6 th yaer 558 Meeting, sept. 1. 1951. Doc. 5/2322 p. 30.

(٧) الأهرام ٢٩ يناير ١٩٥٤، ص ٦.

(٨) انظر فهرس صحيفة النيويورك تايمز:

Index of New york Times jan. feb. 54. p. 717.

وسرعان ماجرت الاتصالات الاسرائيليه الأميريكية بشأن موقف مصر من إغلاق قناة السويس أمام اسرائيل وذلك لتنسيق المواقف اثناء مناقشة الشكوى الإسرائيلية أمام مجلس الأمن وقد بعث ايبان إلى السفير الأميريكى (لودج) فى الأمم المتحدة ينسق معه مناقشة مجلس الأمن فى فبراير ١٩٥٤ حول القيود التى تفرضها مصر على الملاحة المتجهة من وإلى اسرائيل فى قناة السويس (١).

ويبلغ السفير (ايبان) «هنرى كابوت لودج» بمشاوراته مع ممثلى النرويج والدانمارك والسويد وهولندا وبلجيكا وجنوب افريقيا وأستراليا ونيوزلندا وأثيوبيا وإيطاليا وكندا والأرجنتين والاكوادور، ويطرح ايبان على لودج أن يخرج المناقشة من اطار النزاع العربى الإسرائيلى إلى إطار يتعلق بتأييد حرية الملاحة الدولية ضد القيود التى تفرضها مصر.

ويقترح سفير إسرائيل على لودج المندوب الأميريكى فى مجلس الأمن أن تقوم الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا بالمساعدة فى الادلاء ببيانات ضد القيود التى تفرضها مصر وبعث ايبان مع رسالته هذه بعناصر مشروع قرار تساعد فى رأيه على رفع القيود وتسهم فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط (٢).

وقد بحثت الخارجية الأميريكية فى دراسة تفصيلية موقف الولايات المتحدة من مناقشة اجراءات مصر لاغلاق الملاحة أمام اسرائيل فى قناة السويس منذ قرار مجلس الأمن أول سبتمبر ١٩٥١ حتى ديسمبر ١٩٥٣(٣) حين اتخذت الحكومة المصرية قرارا بتوسيع تطبيق القيود المفروضة على السلع الإسرائيلية. وقد طرحت الخارجية الأميريكية الموقف الأميريكى حيال مصر فى ضوء الأهداف الأميريكية من النزاع ومن أطرافه واحتمالاته على النحو التالى:

- إن الولايات المتحدة يهمها أمران أساسيان:

أولا: تجنب أى ضرر مادى يلحق بضرورة احترام اتفاقية وجهاز الهدنة (هدنة رودس الموقعة فى ١٩٤٩) نصا وروحا.

ثانيا: إن الولايات المتحدة تحاول مساعدة مصر والمملكة المتحدة فى مفاوضات قاعدة السويس وضرورة التقليل من الضرر الذى يلحق بوضع الولايات المتحدة فى مصر إلى أقصى درجة، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تلتزم خلال المناقشة فى مجلس الأمن بالسلوك التالى:

أ - ألا تبادر بالمناقشة وألا تعارض المناقشة أو الأجراء الذى قد يتخذه مجلس الأمن.

ب - إن الموقف العام خلال المناقشة سوف يتوقف كلية على خصائص الحالات والحجج والقضايا التى يطرحها أطراف النزاع.

جـ - الاستعداد لتأييد أى اتجاه من جانب أطراف النزاع لسحب الشكوى.

وكان موقف الولايات المتحدة من طرح الموضوع على مجلس الأمن قد أثير من قبل فى ١٥ يناير ١٩٥٤ فى حديث بين وزير الخارجية والسفير الاسرائيلى ايبان حين أشار السفير إلى أن إسرائيل تبحث طرح الموضوع

1- Letter to Ambassador Lodge from Ambassador Eban Feb. 11, 1954 file no 510. Memo to Ambassador Lodge from Brom Burdett.

2- Ibid. idem.

(٣) انظر Confidential, Palestine in the Security Council, Egyptian blockade practices,Feb, 12, 1954. file no. 530

الخاص بممارسات مصر ضد الملاحة الإسرائيلية على مجلس الأمن، وكان موقف وزير الخارجية الأميريكى أنه إزاء عدم اعتراض بريطانيا على المناقشة فى المجلس فإن الولايات المتحدة لن تحث اسرائيل على الامتناع، ومن ثم ففى ٢٧ يناير ١٩٥٤ فى حديث بين ميرفى Murphy مساعد وزير الخارجية الأميريكى وبين ايبان أبلغه (ميرفى) إن اسرائيل يمكن أن تتقدم بشكواها وإن اوضح له ان اسرائيل يجب أن تعى آثار ونتائج هذا العمل وإن موقف الولايات المتحدة كان ولايزال ان مصر تنتهك قرار مجلس الأمن حول الموضوع وأن أى إجراء من المجلس يتجاوز هذا الحد سوف يحكم عليه فى ضوء الاعتبارات الخاصة.

وفى نفس الوقت أبلغت الولايات المتحدة سفيرها فى القاهرة كافرى بأن يثير مع الخارجية المصرية مسألة رفع القيود والحصار، وقام كافرى فعلا بمقابلة محمود فوزى فى ٣٠ يناير ١٩٥٤ حيث أبلغه فوزى أن مصر على استعداد لرفع القيود المفروضة فى ديسمبر (الخاصة بالأغذية وليس كل القيود) بشرط عدم إتخاذ اسرائيل لاى إجراء فى المجلس (١).

وتحليل هذا الموقف الأميريكى من هذه المسألة التى تعتبر من أولى المشكلات المثارة بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وبعد أن طرحت للمرة الثانية أمام مجلس الأمن عام ١٩٥٤ ان الموقف الأميريكى من حيث نقده ورفضه للإجراءات المصرية كان واضحا ولالبس فيه منذ عام ١٩٥١،ولكنه هذه المرة خلال تقدم إسرائيل بشكواها للمجلس كان حريصا على عدم أخذ زمام المبادرة فى المجلس وكان يحبذ ضبط النفس وعدم المغالاة فى الادانة أخذا فى الإعتبار علاقته بمصر وبالمملكة المتحدة أثناء مفاوضات قناة السويس ومكانة الولايات المتحدة فى مصر وعلاقتها بحكومة نجيب.

وبالإضافة إلى ذلك كان الموقف الأميريكى تحكمه اعتبارات تتعلق بتجنب استفادة الاتحاد السوفيتى من المناقشة فى المجلس ضد الغرب، ومن ناحية ثانية كانت الولايات المتحدة تريد أن تحتفظ لنفسها بحرية الحركة فى السيطرة على الملاحة فى المياه الاقليمية خارج قناة بنما (٢) ولذلك حددت الولايات المتحدة لنفسها السلوك التالى:

- عدم القيام بأى دور قيادى فى مناقشة المجلس او صياغة أى قرار مالم تتطلب التطورات ذلك.
- انها لن تتدخل باسم مصر أو اسرائيل بالنسبة لتوقيت المناقشة.
- إنها سوف تدفع دول أخرى مثل البرازيل وكولومبيا ونيوزلندا لتبنى قرار يشير إلى تحدى مصر لقرار مجلس الأمن مع تخفيف لغة الإدانة، وأن تشير المناقشة إلى أن الدولة التى تتحدى قرار مجلس الأمن لاتنفذ متطلبات عضويتها فى الأمم المتحدة وأن مصر تتحدى قرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ وضرورة دعوة مصر لوقف التدخل فى الملاحة.

كما كانت الخارجية الأميريكية تدرك أنه إذا طلب الجانبان المصرى والبريطانى أثناء المناقشة فى مجلس الأمن ضرورة تعديل اللغة والمواقف تجاه مصر بما يساعد على تقدم مفاوضات قاعدة قناة السويس، فانه لابد - من وجهة النظر الأميريكية - إعطاء ذلك كل الاهتمام واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتعديل مسار المناقشة ولغة القرار (٣).

1- Ibid, idem

2- Ibid, idem.

3 - Ibid, idem

وباختصار فإن الموقف الأميريكى تجاه المسألة ككل وتجاه المناقشة فى مجلس الأمن كان موقفا يتسم بالحذر والرغبة فى التوازن وعدم حرق الجسور مع مصر بصفة خاصة.

والواقع إن الخطوط الارشادية للسلوك الأميريكى فى مناقشة مجلس الأمن كما حددتها الدراسة التفصيلية لوزارة الخارجية الأميريكية التى أشرنا اليها قد تمثلت بدقة فى بيان السفير لودج فى مجلس الأمن فى جلسة الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤، فبعد أن حدد لودج نقاط الموقف الأميريكى التى تقوم على أن المشكلة المطروحة تتعلق بتنفيذ أحد أعضاء الأمم المتحدة لقرار اتخذه أعلى جهاز فى الأمم المتحدة منذ أكثر من عامين (١٩٥١) بعد أن وقع الطرفان (مصر وإسرائيل) اتفاقية الهدنة «التى من أهدافها تحقيق السلام الدائم فى فلسطين،» وبعد أن أشار لودج إلى ان المشكلة تتركز فى أنه لايحق لطرف أن يدعى انه فى حالة حرب فعلية أو أنه يحتاج لممارسة حق الزيارة والتفتيش لاى غرض مشروع للدفاع عن النفس، أيد لودج مشروع القرار المقدم من نيوزلندة (الوثيقة 5/3/8) لكن لودج فى نفس الوقت اشاد بما جاء فى بيان مندوب مصر فى مجلس الأمن السفير (عزمى) حول النوايا الطيبة لمصر وجهودها للاعداد لحل معقول وأنه أى (لودج) لايسعه إلا الاشادة بهذه المشاعر (١).

وفى التاسع والعشرين من مارس جرى التصويت فى مجلس الأمن حول مشروع القرار المقدم من نيوزلندة والمؤيد من الغرب والولايات المتحدة حول حرية الملاحة فى قناة السويس وكان القرار مؤيدا لإسرائيل وقد عارضته مصر بقوة واستخدم الاتحاد السوفيتى حق (الفيتو) فى التصويت ضد المشروع.

وفى تقدير الباحث أن دلالات هذه المسألة التى أثارتها إسرائيل فى مجلس الأمن تتجاوز فى دوافعها وأهدافها الاطار المحدد للآثار الواقعة على اسرائيل من استمرار إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الاسرائيلية وتتعداها إلى تنفيذ تخطيط مدروس من ممارسة الضغط الدولى على نظام الحكم فى مصر وعلى الإدارة الأميريكية والحكومة البريطانية أثناء عملية المفاوضات الدقيقة الخاصة بقاعدة قناة السويس والتذكير بدعاوى اسرائيل فى استخدم هذا الممر المائى، فضلا عن أن التحرك الاسرائيلى لاثارة الموضوع فى مجلس الأمن فى هذا التوقيت الحرج بالنسبة للإدارة الأميريكية فى ضوء علاقتها مع مصر ومع نظام حكمها كان يتم خلال الربع الأول منذ عام ١٩٥٤ وهى فترة كان الخط العام للسياسة الخارجية الأميريكية فى المنطقة خلالها يتجه إلى تقديم الدعم العسكرى للعراق وعقد اتفاق للأمن المتبادل معها، وقد كانت اسرائيل فى نفس التوقيت تحاول الاحتجاج على اى صفقات سلاح تقدم للعرب (٢) ولم تقتنع اسرائيل فى ذلك بأى تاكيدات يقدمها وكيل الخارجية الأميريكية بيديل سميث Beedel smith أو (هنرى بايرود) مساعد الخارجية الأميريكية بإن الاسلحة لن تستخدم ضد اسرائيل (٣).

---

(١) انظر:

S.C.O.R 663. Meeting March 25, 1954, p. 1 -3.

وانظر كذلك :

S.C.O.R 65 7tg Meeting 4 Feb. 54, pp. 8 - 9.

(فى نفس الوقت تقدمت مصر بشكوى الى المجلس حول انتهاكات اسرائيل للهدنة فى منطقة العوجة).

وانظر ايضا

S. C. O. R. 658th Meeting 5 Feb. 54, p. 1.

(٢) انظر

New York times March 7, 1954 p.2. March 9, 54 p. 6. March 17 54 p. 14 March 19, 54 p. 8 March 22 54 p. 8

(٣) انظر

New York Times March 7, 54 p.2.

وقد قدمت هذه البيانات أو التاكيدات لمجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس

لم يكن غريبا إذن أن يكون الربع الأول من عام ١٩٥٤ فترة «التوتر العربى الاسرائيلى» من أهم الموضوعات التى يبحثها ايزنهاور مع دالاس فى التاسع عشر من أبريل ١٩٥٤ حيث ناقش دالاس جوانب هذا التوتر وموضوع المساعدة العسكرية للعراق. لكن أهم مايلفت النظر فى التقييم الذى طرحه دالاس على ايزنهاور تلك الخطورة الكامنة فى أن تتعمد اسرائيل كسر الهدنة على أساس أن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى ترتيب أفضل، وقد أكد ايزنهاور لدالاس ضرورة استمرار سياسة عدم التحيز Impartality وعدم الخضوع للضغوط السياسة وأشار بالتحديد إلى المضى قدما فى إبرام اتفاق أمن متبادل مع العراق وعقب دالاس بانه يتوقع معارضة سياسية قوية من العناصر الخاضعة للنفوذ الصهيونى (١).

وكما أوضح تطور الاحداث فيما بعد فان هذا الحديث بين ايزنهاور ودالاس حول نوايا اسرائيل لخرق «الهدنة» كان فى الحقيقة قراءة صحيحة للمستقبل الذى سوف تكشف عنه التطورات اللاحقة خاصة بعد رد فعل اسرائيل لتوقيع الاتفاق الخاص بقاعدة قناة السويس والعودة لإثارة موضوع حرية الملاحة فى القناة إلى أن يتحقق ماتوقعه ايزنهاور ودالاس من نية إسرائيل فى خرق الهدنة بوقوع حوادث الحدود والاشتباكات المسلحة أواخر عام ١٩٥٤ ومطلع عام ١٩٥٥ كما سنرى فى موضع لاحق.

ب. آثار اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس اكتوبر ١٩٥٤:

فى أعقاب توقيع رؤوس الاتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس بدأت ردود الفعل تتضح فى أوساط الكونجرس بصفة خاصة ازاء آثار هذا الاتفاق على اسرائيل بالنسبة لاغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الاسرائيلية، فقد بعث النائب الأميريكى امانويل سيللار Emanuel Cellar عن ولاية نيويورك فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ رسالة إلى وزير الخارجية الأميريكى دالاس يتحدث فيها عن المخاطر التى تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الاتفاقية بسبب انسحاب القوات البريطانية من القاعدة وتفزع الجيش المصرى لها وتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، كما تثير الرسالة إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام اسرائيل ويطالب الحكومة الأميريكية بالتدخل لتفرض على مصر الامتثال لقرار مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٥١ (٢).

وأهمية خطاب النائب الأميريكى أنه أولا يحمل النقد للسياسة الأميريكية تجاه مصر كما يحمل معانى الانحياز لها والتجاهل لمصلحة اسرائيل خاصة بعد توقيع رؤوس الاتفاق، ويرسل دالاس إلى النائب الأميريكى ردا فى ١١ أغسطس يكتبه له مساعد وزير الخارجية (مورتون) يستشهد فيها بتصريحات عبد الناصر فى أول أغسطس التى تنطوى على نفى أى نوايا عدوانية ضد اسرائيل (٣) وأنه ليس لدى الولايات المتحدة دليل على وجود مثل هذه النوايا، وإنها ملتزمة بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠، وإنها لازالت تقف وراء قرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ الخاص بحرية الملاحة فى قناة السويس (٤).

---

(١) انظر مذكرة الحديث بين الرئيس ايزنهاور ودالاس فى ١٩ ابريل ١٩٥٤

Memo of Conference with the president, April 19 , 1954. P.3 Box (1). Meetings with the President, White House Memo. Series. J. F. D papers 1952 - 1959.

(٢) انظر:
U. S. Dept . of state bulletin Vol. XXXI, no. 792, August 30, 1954. pp 316 - 318. U .S News World report

(٣) نص تصريحات عبد الناصر

(٤) انظر:
U. S Dept. of state bulletin no. 792. Loci cit.

ويلاحظ أن نفس النائب «سيلار» كان قد اثار نفس القضية الخاصة بفرض القيود من جانب مصر على اسرائيل في ١٨ يناير ١٩٥٤ مما وصفه «بالقيود» التعسفية التى تفرضها مصر على السلع الاسرائيلية التى تمر عبر قناة السويس وطالب بان يتخذ الوفد الأميريكي لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية اجراء فى هذا الشأن وإن مصر بذلك تشدد من مقاطعة اسرائيل انتهاكا لقرار مجلس الأمن فى اول سبتمبر ١٩٥١ وان مصر وسعت نطاق المقاطعة والمصادرة لتشمل حتى الغذاء وان للولايات المتحدة مصلحة في اسرائيل، وان اجراءات مصر مضادة للمصالح والاهداف الأميريكية في اسرائيل ولذلك ادعو السفير الأميريكى فى مجلس الأمن لاثارة الموضوع.

راجع
Gong. Record, House , Jan. 18, 1954. p. 410.

وقيمة هذه الرسالة التى أرسلها النائب الأميريكى انها تحدد أولا رد الفعل لدى الكونجرس فى قطاع النواب المؤيدين لاسرائيل تجاه آثار الاتفاقية المصرية الإنجليزية لقاعدة قناة السويس خاصة إغلاق مصر للملاحة فى قناة السويس أمام اسرائيل، وثانيا تكمن قيمتها فى مضمون الرد الذى بعث به دالاس إلى النائب الأميريكى يوضح فيه حقيقة الموقف الأميريكى ازاء التزام الولايات المتحدة بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وتأكيدها لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ الخاص بالملاحة فى قناة السويس، وكلاهما فى الواقع يمثلان ركنين أساسيين فى الموقف الأمريكى تجاه النزاع الاسرائيلى المصرى ويحددان المسلك الأميريكى تجاه محاولات التسوية بينهما.

ومما يؤكد هذا الاتجاه المعارض للموقف الأميريكى ذلك الهجوم على السياسة المصرية تجاه اسرائيل الذى شنه عضو آخر فى مجلس النواب هو تشارلز كيرستين Charles Kersten عن إغلاق مصر للمرور فى قناة السويس أمام اسرائيل مذكرا أنه منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ومصر مستمرة فى منع السفن بما فيها السفن الأميريكية المتجهة إلى اسرائيل من المرور، وأن الحكومة الأميريكية أو الحكومات الغربية لم تقبل حجج مصر فى هذا الشأن وأن هذا الحصار أصاب إسرائيل باضرار اقتصادية بالغة وأن مصر تقوم حاليا بفحص بيانات حمولات السفن الأميريكية المتجهة إلى اسرائيل، وأن هذه اهانة لايمكن أن تقبلها الولايات المتحدة وأنه من المأمول أنه عندما توقع مصر وبريطانيا الاتفاقية أن تصحح العلاقة بين مصر واسرائيل وأن ترفع مصر حصارها (١).

وبالطبع لم يكن رد فعل توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية يقتصر على أوساط الكونجرس المؤيدة لاسرائيل خاصة مايتصل منها بحرية الملاحة فى قناة السويس أمام السفن الاسرائيلية، بل كان مدارا للمباحثات بين الحكومتين الاسرائيلية والأميريكية وبين الحكومتين الأميريكية والمصرية، وكانت الدبلوماسية الأميريكية فى إطار هذه المباحثات بين الجانبين المصرى والاسرائيلى تحاول طرح أفكارها وتصوراتها للوصول إلى تسوية لهذه المشكلة المعقدة.

ففى الثلاثين من يوليو ١٩٥٤، قابل ايبان سفير اسرائيل فى واشنطن (هنرى بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكى لمناقشة آثار الأتفاقية المصرية الانجليزية لقاعدة قناة السويس على اسرائيل (٢). ذكر ايبان أنه بتوقيع هذه الاتفاقية، فإن اسرائيل قد وصلت إلى مرحلة أقرب إلى مفترق الطرق، فاما أن تتسلح بالكامل - مالم تساعدها الولايات المتحدة فى علاقاتها مع الدول العربية - أو تتحول إلى عهد من التعاون السلمى مع الدول العربية إذا ساعدتها الولايات المتحدة، وأوضح (ايبان) أن اتفاقية قاعدة السويس قد ازالت حاجزا بين اسرائيل ومصر وإنها تقوى مصر من خلال المخازن والتسهيلات التى سوف تترك لمصر وأن هذه الآثار سوف تتضاعف لو أن الولايات المتحدة قدمت معونة عسكرية لمصر، وأشار (ايبان) أنه لايريد أن يهاجم الاتفاق ولكنه يقترح خطوات تخفف من الاخطار التى تتعرض لها اسرائيل بسبب الاتفاقية:-

---

1 - Congressional Record, House, August 20, 1954. P. 15815.

وراجع ايضا رد فعل الكونجرس المؤيد لاسرائيل بعد توقيع اتفاقية الجلاء واثاره السلبية على اسرائيل Cong. Record House 18 June, 1956 p. 10 505 June, 1956 p. 10622

ومن الأدلة على أن هذه المسألة كانت مطروحة على الرأى العام الأميريكي الموالى لاسرائيل أن لجنة من المحامين الأميريكيين اعدت دراسة قانونية خلصت الى أن تدخل مصر فى مرور البضائع فى قناة السويس يتنافى مع اتفاقية قناة السويس ١٨٨٨ ومع اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية ومع ميثاق الامم المتحدة وقراراتها. انظر:

Pamphlet entiled The U. N and Egyptian blockade of the Suez Canal (Lawyers committee on blockades) 1954 p. 25

(٢) انظر مذكرة الحديث بين ايبان وبايرود في ٣٠ يوليو ١٩٥٤:

Memo. of conversation Jily. 30, 1954, sub. effects of Anglo Egyptian Suez base-Agreement on Israel, file no. 500, U. S. economic and military aid to Egypt, Dept. of state.

١ـ الموافقة على الطلب الذى تقدمت به اسرائيل فى فبراير ١٩٥٣ لمنحة مساعدة عسكرية وضرورة التوازن فى التسلح بين الدول العربية واسرائيل لأسباب عسكرية ونفسية وان اسرائيل تفضل الا تزود الولايات المتحدة الدول العربية بالسلاح وإنها لو فعلت ذلك فإنها يجب ان تزود اسرائيل بالسلاح.

٢ ـ اقناع مصر بالعدول عن موقف العداء تجاه اسرائيل (وقد استجاب ايبان لاقتراح بعد ذلك من بايرود بأن يصدر عبد الناصر بيانا يعلن فيه أنه ليس لمصر نوايا عدوانية ضد اسرائيل).

٣ ـ ضمان الدول الغربية لحدود اسرائيل بشكل أكثر تحديدا أو تفصيلا من الاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وأنه لاتكفى مجرد تكرار الاعلان، وانتقد السفير بقوة عدم نص الاتفاقية على تعهد خاص من جانب مصر لرفع القيود على العبور فى قناة السويس من وإلى اسرائيل وأن اسرائيل قد تثير الموضوع فى مجلس الأمن.

وفى مواجهة هذا الطرح الاسرائيلى لآثار الاتفاقية المصرية الإنجليزية حول قاعدة قناة السويس على اسرائيل وتأثيرها على امكانيات السلام، قدم (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية الموقف الأميريكى فى النقاط التالية:

١ ـ إن الولايات المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة تجاه اسرائيل بمحاولة حث مصر على التقدم نحو تسوية المشكلة بين العرب واسرائيل وأنه لايجد مايثبطه تجاه احتمالات النجاح، وأن النتائج سوف تتحقق قبل ان يتأثر توازن القوى الحالى بين اسرائيل والدول العربية.

٢ ـ إن الولايات المتحدة تبذل جهدا حقيقيا للبحث عن وسيلة لضمان الحدود بما يطمئن كل الاطراف.

٣ ـ إن الرئيس ايزنهاور فى رسالة إلى اللواء نجيب منذ زمن طويل الزم الولايات المتحدة بمساعدة مصر بمعونة اقتصادية وعسكرية فور تسوية مشكلة قاعدة السويس.

٤ ـ ليس من مصلحة اسرائيل أو الولايات المتحدة أن تصبح المشكلة العربية الاسرائيلية العقبة الوحيدة أمام التقدم فى المنطقة، والولايات المتحدة ترحب بمشورة اسرائيل فى كيفية تجنب هذا الموقف وأن اسرائيل قد تبحث تقديم تنازلات فى إطار تسوية شاملة مع الدول العربية [١].

ومن الواضح أن الاتفاقية المصرية الانجليزية قد طرحت آثارا على النزاع بين مصر واسرائيل مما دفع بالخارجية الاسرائيلية إلى إثارة الموضوع مع الولايات المتحدة فى محادثة بين (ايبان) وبايرود، هذه الآثار صورها (ايبان) على أنها أخطار ناجمة عن الاتفاقية بعد تولى مصر للقاعدة وزوال الحاجز بينها وبين اسرائيل وتلقيها المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة، وطرح (ايبان) مطالب محددة وهى أن تحث الولايات المتحدة مصر على تعديل موقفها المعادى تجاه اسرائيل. وكان رد الفعل الأميريكى ازاء هذه المخاوف الاسرائيلية تأكيد (بايرود) للالتزام الأميريكى بذلك إلا أنه من الواضح فى نفس الوقت التزام الولايات المتحدة من خلال رسالة ايزنهاور إلى نجيب (١٩٥٣) بمساعدة مصر عسكريا واقتصاديا فور تسوية مشكلة قاعدة السويس. وقصارى القول ان اتفاقية الجلاء عن قاعدة السويس نشطت التأثير الاسرائيلى بالسلب على اتجاهات الولايات المتحدة نحو مصر بالحث على عدم تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية لمصر مالم يتم التوصل إلى تسوية سلمية بينها وبين الدول العربية.

---

1 - Ibid, idem.

والواقع أن الخارجية الأميريكية فى اعقاب مقابلة بايرود وايبان - التى اسلفنا الإشارة اليها - تباحثت مع الخارجية المصرية فى هذه المخاوف والشكوى الاسرائيلية فى إطار المحاولات الأميريكية للتسوية السلمية بين مصر واسرائيل، ففى مقابلة بين كافرى وبين محمود فوزى نقلها كافرى للخارجية الأميريكية طرح فوزى موقف مصر من الهواجس الاسرائيلية كما نقلها كافرى - فى النقاط التالية (١):

- إن مصر بالتأكيد تريد التعايش مع اسرائيل وتعرف أنها ذات يوم سوف تواجه احتمال اتفاق سلام ولكن الوقت لم يحن بعد *.
- أن السلطات المصرية لن تصدر بيانات بعدم مهاجمة اسرائيل واشار إلى تصريحاته وتصريحات رئيس الوزراء بأنه ليس لدى مصر نوايا الهجوم على اسرائيل.
- أن مصر تحث بريطانيا على المضى فى المفاوضات للتوقيع النهائى على الاتفاقيات.
- أشار إلى أن المخابرات المصرية لديها ادلة على أن اسرائيل تدبر الحوداث لتخريب الاتفاقية مع بريطانيا.
- أشار وزير الخارجية المصرى إلى أن مصر تحترم الاتفاق الثلاثى.
- أن السلطات المصرية تدرس مشروعات اتفاقيات المعونة الاقتصادية والعسكرية وأنه يفضل دراستها بعناية مع زملائه ليتفهموا مضامينها.

وحقيقة هذا الحديث الذى دار بين (فوزى) وكافرى فى أعقاب الحديث المطول بين بايرود وايبان فى واشنطن حول الآثار المترتبة على الاتفاقية المصرية الانجليزية خاصة ماطرحه ايبان عن ضرورة قيام الولايات المتحدة بحث مصر على تعديل موقفها المعادى لاسرائيل وأن اسرائيل - بعد الاتفاقية - فى مفترق طرق إما إلى التسلح الكامل وإما إلى التعايش السلمى مع الدول العربية - هذا الحديث يندرج فى اطار المساعى الأميريكية الحثيثة لطمأنة اسرائيل من ناحية ولمحاولة حث مصر - كما طلبت اسرائيل - على التقدم نحو التسوية السلمية.

وكان ايبان قد قابل دالاس فى الرابع من أغسطس وتحدث معه عن الآثار المترتبة على اتفاقية قاعدة السويس وعلى العلاقات بين مصر واسرائيل واحتمالات السلام بشكل عام وذلك بعد لقائه مع (بايرود) فى الثلاثين من يوليو ١٩٥٤ (٢).

وقد كان طرح ايبان مع دالاس عن آثار الاتفاقية على اسرائيل على احتمالات السلام مع مصر أكثر تحديدا وتفصيلا فقد أوضح النقاط التالية:

---

(١) انظر برقية كافرى فى ٤ اغسطس ١٩٥٤ عن مقابلته مع محمود فوزى:
Secret telegram, sent to sec. of state, Washington, 4 August, 1954 sent to Dept. of state no. 62 from Cairo file no. 320 Israel Egypt re: peace treaty possablilities.

وكان مدار المباحثات احتمالات عقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل.

(*) وهذا تنبؤ صحيح كما حدث فيما بعد بعقد الاتفاقيات مع إسرائيل بداية من عام ١٩٧٨، ١٩٧٩.

(٢) انظر مقابلة دالاس وايبان فى ٤ اغسطس ١٩٥٤ :
Telegram received August 4, 1954, from secretary of state to Tel Avive no. 61, Cairo, file no. 320, Israel - Arabs, Israel ambassador on Suez - Arab relations in Gerenrai.

١ ـ أن الاتفاقية ذات طابع ثورى بالنسبة لاسرائيل والشرق الأوسط ككل بحيث يجب بحث آثارها مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فالتسوية والتطورات أثارت قلقا شديدا فى اسرائيل

٢ ـ أن اسرائيل مع ذلك لم تعارض الاتفاق من حيث المبدأ ومع ذلك فقد يكون لها آثار مدمرة على اسرائيل:

أ ـ فى الجانب العسكرى فجلاء البريطانيين عن القناة أزال عائقا أمام القوات المصرية، وقضى على وضع منطقة سيناء كحاجز بين مصر واسرائيل بالاضافة الى أن وراثة مصر للتسهيلات سوف يزيد من قوتها العسكرية وأن ذلك سوف يتضاعف لو تسلمت مصر معونة عسكرية من الولايات المتحدة.

ب ـ من الناحية السياسية أن التسوية تمت فى الوقت الذى أصبحت فيه مصر أكثر تهديدا لاسرائيل وصدور تصريحات من المسؤولين بهذا المعنى.

٣ ـ أن التسوية تمت دون ضمان من مصر برفع الحصار عن تجارة اسرائيل فى القناة.

٤ ـ العنصر الثالث الذى يثير قلق اسرائيل هو أن المعونة العسكرية المقترحة لمصر والاجراءات الأميريكية الأخرى المتعاطفة مع العرب تتخذ دون اتخاذ اجراء مقابل مع اسرائيل ودون ضمان لاسرائيل وأن الاتفاق الثلاثى ليس كافيا وأنه غير ملزم للاطراف كما أنه إنهار بسبب تغير ميزان القوى بسبب المساعدة العسكرية للعراق ولمصر.

٥ ـ أنه لو تركت اسرائيل تواجه الدول المجاورة المعادية لها ووقفت الولايات المتحدة موقفا سلبيا فإن اسرائيل قد تصبح معسكرا مسلحا متوترا وعصبيا يسيطر عليها الاستعداد العسكرى على حساب التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ثم تقدم سفير اسرائيل بثلاثة مطالب محددة:

أ ـ منحة معونة عسكرية لموازنة الدول العربية.

ب ـ ضمانات أقوى ضد العدوان.

جـ ـ رفع القيود فى القناة

وفى مقابل الشرح والمطالب الاسرائيلية، قدم دالاس الموقف الأميريكى فى النقاط التالية:

١ ـ أن الولايات فى محاولاتها المساعدة لتحقيق تسوية السويس لم تقصد مطلقا الاضرار باسرائيل وأن الموقف فى مصر كان خطيرا ينذر بالحرب وكان استمراره مشحونا بالخطر.

٢ ـ أن الآثار السلبية قد تبدو للوهلة الأولى، لكن ليس ثمة أخطار مباشرة فالجلاء البريطانى سوف يستغرق عامين.

٣ ـ يجب على اسرائيل الاطمئنان لاهتمام الولايات المتحدة بمستقبلها وأن معلومات الولايات تشير الى أن اسرائيل أقوى من جيرانها مجتمعين [1] ولن تغير من المعادلة بجعل جيرانها أقوى منها.

---

1 - Ibid, idem

٤ ـ إن الولايات المتحدة ملتزمة بتأييد الاعلان الثلاثى وأنها تتصدى للعدوان ولايمكن أن تفعل أكثر من ذلك حتى لو كانت هنالك اتفاقية مع اسرائيل.

٥ ـ إن الصداقة الاساسية للشعب الأميريكى تجاه اسرائيل معروفة وفريدة ولم يحدث مايغير من تلك الصداقة ولاداعى لان تشعر اسرائيل بالقلق والعزلة.

٦ ـ إنه لايمكن أن تتوقع اسرائيل أن تبقى الولايات المتحدة فى حالة ضعف بالنسبة لاسرائيل، فتسليح العراق بهدف تدعيم المنطقة وإن الولايات المتحدة سوف تدرس بعناية برامج الاسلحة لمصر وسوف تكون محدودة الحجم ولن تغير موازين القوى [١].

هاتان المقابلتان بين ايبان وبايرود فى ٣٠ يوليو، ثم بين ايبان ودالاس فى ٤ أغسطس ، وماتبعهما من اتصال كافرى بمحمود فوزى فى القاهرة فى نفس إطار نقل المخاوف الاسرائيلية والحصول على تأكيدات مصرية إنما توضحان مدى التركيز فى اتصالات الحكومة الاسرائيلية على ابراز آثار الاتفاقية المصرية الانجليزية على اسرائيل ومحاولة دفع الدبلوماسية الأميريكية فى اتجاه الوساطة بينها وبين مصر من أجل تحقيق مطلبها فى التسوية السلمية ورفع القيود على قناة السويس.

وقد تأكد مدى هذا التركيز الاسرائيلى، بل ويمكن القول فى الضغط الاسرائيلى على الحكومة الأميريكية فى طرح العلاقات المصرية الاسرائيلية والتوتر على الحدود المصرية الاسرائيلية فى حديث هام بين موشى دايان رئيس الأركان فى الجيش الاسرائيلى وبين المسؤولين بادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية يوم ٥ أغسطس [٢] (فى اليوم التالى لمقابلة ابيان دالاس) وقد تساءل الممثلون الاسرائيليون ماذا تتوقعه حكومة الولايات المتحدة من إسرائيل لتحسين علاقاتها مع مصر بعد توقيع اتفاقية القناة، كما أعربوا عن القلق إزاء القيود التى تفرضها مصر فى قناة السويس و فى خليج العقبة.

وقد أوضح جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية أن المشكلة المصرية الانجليزية ظلت عقبة كؤود أمام رغبة الولايات المتحدة فى تحقيق تقدم نحو الاهداف المشتركة خلال السنوات السابقة وأن الأحداث من عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر أثبتت خطأ أن مجرد الوجود العسكرى البريطانى فى منطقة السويس قد قلل من الحوادث على طول خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية، وأن الحكومة الأميريكية على اقتناع بأن ابرام اتفاق القاعدة واحتمالات تقوية العلاقات المصرية الأميريكية طرحت اطارا جديدا يساعد على بذل جهود أكثر فعالية نحو السلام والاستقرار اللذين تتطلع إليهما الولايات المتحدة واسرائيل.

أما بالنسبة لحرية العبور فى قناة السويس وخليج العقبة فإن الموقف الأميريكى معروف وواضح فى الأمم المتحدة وفى الاتصالات الدبلوماسية مع القاهرة وأنه مع الصبر، يمكن لاسرائيل أن تحصل على مايرضيها بالنسبة لهذه المسائل خلال فترة معقولة [٣].

---

1 - Ibid, idem.

(٢) انظر مقابلة موشى داين مع جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية يوم ٥ أغسطس ١٩٥٤ :

Confidential, Dept. of state Memo of conversation sub:

Israel - Egyptian relations, August 5, 1954, file no. 320 Israel - Egypt relations

3 - Ibid, idem.

هذا التكثيف فى الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية (مقابلات ايبان مع بايرود، ثم مع دالاس ثم دايان مع مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ثم اتصالات الخارجية الأميريكية بسفارتيها فى تل أبيب والقاهرة واتصالات كافرى مع فوزى) يعكس مدى حدة القلق الاسرائيلى، وفى نفس الوقت الاهتمام بتنشيط الدور الأميريكى للتأثير على مصر أو للحد من ايجابيته نحو مصر على الأقل على أن الدلالة المستخلصة من تكثيف اسرائيل لاتصالاتها مع واشنطن تكشف عن احتمال قوى بأن اسرائيل سوف تحاول خلق «مشكلة» من آثار اتفاقية قاعدة السويس وآثارها على النزاع مع مصر سواء حول حرية العبور فى قناة السويس أم حول حوادث الحدود بين البلدين.

وقد كانت الخارجية الأميريكية تعى، كما تدل على ذلك وثائقها، هذا الموقف الاسرائيلى الذى يصر على اثارة المشكلات كنتيجة لما يعتبره الآثار السلبية للاتفاقية المصرية الانجليزية. وفى إطار مساعى الخارجية الأميريكية لمعالجة موضوع القيود المصرية المفروضة على الملاحة فى قناة السويس المتجهة إلى إسرائيل بعث وزير الخارجية الأميريكى بالنيابة «سميث» فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ * إلى السفارات والقنصليات الأميريكية فى كل من الاسكندرية والقاهرة وحيفا ولندن وبورسعيد وتل أبيب يعرب عن قلق الخارجية الأميريكية من استمرار القيود المصرية المفروضة على الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل وأوضح وزير الخارجية بالنيابة أن الهدف الأول حاليا هو ضمان التخلى - عمليا - عن هذه القيود وأن أفضل وسيلة عملية فى هذا الاتجاه هو اقناع مصر بالتخلى عن اشكال التحكم فى هدوء ودون علنية.

وأعرب وزير الخارجية بالنيابة أن الخارجية تشعر بالاطمئنان لعملية التخفيف التدريجية لهذا الحظر عن انواع من الحمولات مثل نقل البترول.

وتسجل الخارجية الأميريكية فى برقياتها السرية أن التقارير الأسبوعية للقنصليات الأميريكية فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ بأن السفن لم تعد بحاجة إلى الحصول على تصريح عند دخول بورسعيد للحصول على مياه، وأن السفن المتجهة إلى حيفا يمكن ان تحصل على المياه والطعام، وأن الخارجية الأميريكية ترحب بهذا القرار(١).

وتطلب الخارجية الأميريكية من سفاراتها وقنصلياتها المذكورة فى البرقية ارسال تقارير تفصيلية عن المعلومات المتاحة عن حركة السفن فى القناة من وإلى اسرائيل، وعن القيود المفروضة عمليا لانظريا، وتطلب من سفاراتها فى لندن تحديدا الاستفسار عن أى تغيرات تطرأ على أسعار التأمين البحرى بما يعكس تخفيف القيود على الملاحة من قناة السويس من وإلى اسرائيل، فاتصالات الخارجية الأميريكية ببعثاتها واهتمامها بمتابعة الشكوى الاسرائيلية واضحة من برقياتها فهى تعمل على حث مصر على رفع القيود عمليا دون حاجة إلى اعلان تغيير فى الموقف، وفى نفس الوقت تسجل بعض التخفيف فى القيود وتطلب متابعة هذا التطور، ويستخلص الباحث أن هذا الموقف الحذر والذى حقق قدرا من الانفراج فى القيود قد جاء فى اعقاب اتصالات مكثفة بين الخارجية الأميريكية ووزارة الخارجية المصرية وفى اعقاب اتصالات اميريكية اسرائيلية.

(*) هو الجنرال والتر بيديل سميث General Walter Beddel Smith، ويلاحظ انه كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية حتى ٨ فبراير ١٩٥٣ ووكيلا لوزارة الخارجية من ٩ فبراير ١٩٥٣ حتى أول اكتوبر ١٩٥٤.

(١) انظر برقية الخارجية الأميريكية إلى سفارتها وقنصلياتها فى كل من الاسكندرية والقاهرة ولندن وحيفا وبور سعيد وتل ابيب :

Dept. of state, confidential no. C. A 1981, Sept. 21, 1954, Sub. Egyptin restrictions on Suez canal shipping to Israel, sent to Alexandria, Cairo, port said file no. 510.

ولكن اسرائيل رأت اثارة المشكلة مرة أخرى أمام مجلس الأمن بعد احتجاز السفينة بات جاليم Bat Galim فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ وهى سفينة ترفع علم اسرائيل تبلغ حمولتها ٥٠٠ طن وصلت إلى المدخل الجنوبى لقناة السويس متجهة من ميناء مصوع إلى حيفا باسرائيل وكان على ظهر السفينة طاقم اسرائيلى من عشرة أفراد وتحمل حمولة مكونة من ٩٣ طن من اللحوم و ٤٢ طن من الاخشاب و ٣٠ طن من الجلود [١] وقد أثارت الدوائر الصهيونية الرأى العام الأميريكى ضد مصر إلى درجة أن عرض الأمر على مجلس الأمن، وفى ١٤ يناير ١٩٥٥ خلال مناقشة بات جاليم Bat Galim فى مجلس الأمن أعرب السفير الأميريكى (كابوت لودج) عن رأى الولايات المتحدة فى الحادث بأنه ليس إلا حلقة فى سلسلة الحالات التى ينظر اليها مجلس الأمن فيما يتصل بالمسألة الفلسطنية وانه يجب أن ينظر إليها فى إطار المنازعات بين اسرائيل والدول العربية [٢] وأبرز المندوب الأميريكى فى نيويورك انه كان من حق الفرد ان يتوقع حدوث تقدم اكبر نحو اقامة سلام عام بين مصر واسرائيل وان الهدف الوحيد للولايات المتحدة هو رؤية تسوية عادلة ومنصفة للمشكلات القائمة بين اسرائيل وجيرانها ولكن ذلك لايمكن أن يتحقق دون الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

كما أعلن المندوب الاميريكى انه من رأى الولايات المتحدة أن القيود المصرية المفروضة على السفن التى تمر فى قناة السويس وتتجه إلى إسرائيل أو الخارجة منها لاتتفق مع روح وهدف اتفاقية الهدنة العامة المصرية الاسرائيلية الموقعة فى رودس عام ١٩٤٩ وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن فى أول سبتمبر ١٩٥١ وتراجعا عن الاهداف التى التزم بها الطرفان [٣] وإن كان المندوب الاميريكى قد أشار فى نفس الوقت إلى استجابة مصر إلى نداءات مجلس الأمن على لسان ممثلها الدكتور محمود عزمى فى ١٤ اكتوبر وان مصر لم تعترض على عبور السفن المتجهة إلى اسرائيل وإن مصر أبدت روح التفاهم وتستحق الثناء والتشجيع [٤].

جـ ـ مشكلة الاشتباكات عبر الحدود بين مصر واسرائيل:

إلا أن مشكلة المرور فى القناة أمام الملاحة الاسرائيلية لم تكن العقبة الوحيدة أمام السياسة الخارجية الأميريكية فى معالجتها للنزاع بين مصر واسرائيل، فقد كان الموقف المتوتر على الحدود بين البلدين والحوادث التى ازدادت بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية قاعدة السويس، من أهم التطورات التى فرضت نفسها على الخارجية الأميريكية فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٤ وطوال عام ١٩٥٥ وكان واضحا أن النزاع المصرى الاسرائيلى ـ بعد توقيع اتفاقية السويس ـ يتجه بشكل مضطرد إلى درجة من التوتر التى تنذر بالصدام.

1- United Nations Security council official records 9 the year 962 meeting Octoper 14, 1954 pp. 1 - 18

2- U. N. S. C. R 4 th Jan. 1955 885. 7 Meeting pp. II - 13

ويلاحظ أن اسرائيل تقدمت بشكواها إلى مجلس الأمن فى ١٤ أكتوبر تحت بند «المسألة الفلسطينية» انظر :

U. N. S. C. O. R 9th year, October 14, 1945. p. I.

وانظر كذلك نص خطاب اسرائيل في ١٤ فبراير ١٩٥٥ إلى رئيس مجلس الأمن

U.N.S.C.O.R 10th Year - 5/3362 - supplement for Jan - Feb. March 55. N. Y. pp. 31 - 32.

3- U.S.Dept of state Bulletin Vol XXXXII, Fep. 21, 1955 P. 305

(٤) كانت القضية قد انتهت فعلا فى ٢٣ ديسمبر حين أبلغ مندوب مصر فى مجلس الأمن أن مصر تتخذ الاجراءات اللازمة لتسليم طاقم السفينة الى السلطات الاسرائيلية عن طريق لجنة الهدنة المشتركة وانها على استعداد للافراج عن السفينة والحمولة ـ انظر

U.N.S.C.O.R.supplement. Oct. Nov. Dec. 1854. Doc. 5/3352 P. 54.

ففى ٥ نوفمبر ١٩٥٤ بعثت الخارجية الأميريكية إلى «كافرى» سفيرها بالقاهرة بأن يقابل المسؤولين فى الخارجية المصرية ويقدم لهم الموقف الاميريكى حول حوادث الحدود بين مصر واسرائيل فى قطاع غزة وقد نقل «كافرى» للخارجية المصرية ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق ازاء الحوادث الخطيرة فى منطقة غزة التى وجهت لجنة الهدنة المشتركة اللوم لمصر بشأنها كما أبلغها ان اسرائيل نقلت للولايات المتحدة ادعاءاتها بأن الحوادث التى وقعت فى غزة توحى بتورط الحكومة المصرية وأن لديها الدليل على وجود (متسللين متهمين)(١).

إن الولايات المتحدة - كما نقل كافرى - وان لم تقبل دعاوى اسرائيل بتورط الحكومة المصرية فهى تعتقد أن الحكومة المصرية مسؤولة عن وضع حد للحوادث التى تسبب فيها اشخاص فى منطقة تحت السيطرة المصرية وأن تقصير مصر فى أداء ذلك أدى إلى انتقام اسرائيل فى سلسلة من ردود الفعل التى تثق الولايات المتحدة فى ان مصر تريد تجنبها وأن الولايات المتحدة تعتقد ان مجلس قيادة الثورة المصرية سوف يراجع بدقة الترتيبات بهدف اقرار السلام فى المنطقة وترجو الولايات المتحدة ان يقوم مجلس قيادة الثورة بالتحقيق فيما إذا كانت ثمة جماعات مناوئة للحكومة تعمل لخلق الصعوبات أمامها بالعمليات فى منطقة غزة، وتقترح الولايات المتحدة العمل من خلال هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة وترتيباتها بين الشرطة المحلية وقادة الجيش على الجانبين.

وفى نفس الوقت تطلب الخارجية الأميريكية من سفارتها فى إسرائيل ابلاغ المسؤولين فى الحكومة الاسرائيلية بهذا المسعى الأميريكى لدى الحكومة المصرية وتبلغها أن الحكومة الأميريكية مستمرة فى معارضتها لسياسة الانتقام التى أدانها مجلس الأمن وتطلب تأكيدا من الحكومة الاسرائيلية بألا ترتب لانتهاج مثل هذه الاساليب فى قطاع غزة (٢) كما تطلب الخارجية الأميريكية من ممثلها فى القدس ابلاغ الجنرال «بيرنز» * قائد قوات الهدنة بمساعى الولايات المتحدة وبتقييمه لاحتمالات قيام اسرائيل بضربات انتقامية (٣).

فالموقف الأميريكى وإن بدا فى الظاهر - يحمل مصر مسؤولية أحداث الحدود فى غزة فى نوفمبر ١٩٥٤ ويطالبها بفرض تدابير لاقرار الأمن، فقد كان يطلب من إسرائيل ويتوقع فى نفس الوقت الا توجه ضربات انتقامية فى محاولة لاحتواء الأزمة تجنبا لمضاعفات فى الموقف بين البلدين.

والواقع أن عناصر عديدة فى النزاع المصرى الاسرائيلى بدأت تفرض نفسها على السياسة الخارجية الاميريكية تجاه البلدين والتى رأت فى تطورات مابعد اتفاقية قاعدة السويس اتجاهات سلبية متزايدة (القلاقل المتزايدة على الحدود - حادث السفينة بات جاليم).

---

(١) انظر برقية وزير الخارجية المرسلة الى السفير «كافري» فى القاهرة عن المسؤولين عن حوادث الحدود فى نوفمبر ١٩٥٤:

Telegram received from secretary of state, Washington, 5 Nov. 1954, Sent, Sem to Cairo, no. 705, file no 431. Egypt, Israel.

2- Ibid

وقد فعلت اسرائيل العكس تماما بالغارة التى شنتها في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على المواقع المصرية فى قطاع غزة.

(*) هو الميجور جنرال ليدون ل. م بيرنز، ضابط كندي مدير هيئة الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة اعتبارا من ١١ اغسطس ١٩٥٤

3- Ibid

وتعكس مقابلة آبا ايبان سفيرإسرائيل فى واشنطن مع وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة «هربرت هوفر»، ومع نائب وكيل الخارجية الأميريكية «روبرت ميرفى»، ومساعد وزير الخارجية بالنيابة «جرنيجان» فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٤ عناصر الموقف الاسرائيلى من هذا النزاع، كما تعكس بالتفصيل أبعاد الموقف الأميريكى من هذه الاوجه المتعددة للنزاع المصرى الإسرائيلى فى الربع الأخير من عام ١٩٥٤ (١).

طرح آبا ايبان على المسؤولين الأميريكيين مايرى أنه تطورات سلبية منذ أكتوبر ١٩٥٤ تمثلت فى عدم اتخاذ أى خطوات عملية لتغيير الموقف العدائى الذى خلقته السياسة الأميريكية فى تسليح العرب والاتفاقية المصرية الانجليزية حول قاعدة السويس والقلاقل السائدة على الحدود بين مصر وإسرائيل وإستيلاء المصريين على السفينة «بات جاليم Bat Galim ومحاكمة اليهود فى الاسكندرية المتهمين بالجاسوسية *.

وطرح ايبان أن الحاجات المباشرة لاسرائيل هى أولا ترتيبات لضمان أمن إسرائيل، وثانيا الحفاظ على توازن القوة العسكرية بين اسرائيل والدول العربية، وثالثا ضم إسرائيل لأى ترتيبات دفاعية فى المنطقة كما اقترح ايبان أن إسرائيل مستعدة لدفع تعويضات عن ممتلكات اللاجئين المفقودة مقابل رفع الحصار المصرى فى قناة السويس، واضاف أنه يجب وقف التدهور بين مصر واسرائيل، وضرب أمثلة على ذلك بمحاكمات الاسكندرية وحادث السفينة «بات جاليم» (٢).

اما بالنسبة لرد الفعل الأميريكى لهذه المطالب والمقترحات الاسرائيلية ازاء نزاعها مع مصر فقد اوضح نائب وزير الخارجية الأميريكى «هربرت هوفر» الموقف الأميريكى كما يلى:

١ ـ إنه بالنسبة للمساعدة العسكرية فهى تقدم فى ظل شروط لاتنطوى على تهديد لأمن إسرائيل.

٢ ـ إن الولايات المتحدة مستمرة فى اقناع مصر باحترام قرار مجلس الأمن بشأن حرية العبور فى قناة السويس لكل السفن وتشعر ان هناك فرصة طيبة لكى تحصل اسرائيل على ماتريد إذا أستطاعت الولايات المتحدة تهيئة الجو للتفاوض حول التخفيض التدريجى للقيود المصرية، ونصحت اسرائيل بألا تضخم المشكلة وتعمل على احراج مصر.

٣ ـ بالنسبة للحدود فالولايات المتحدة تعرب عن قلقها إزاء الموقف على الحدود المصرية الاسرائيلية وأن الولايات المتحدة سبق أن تباحثت مع مصر حول الموضوع ولكن دون نتيجة وأنها على استعداد للمضى وبحث الموضوع.

ان السفير الأميريكى فى القاهرة قد أشار بطريقة غير رسمية إلى أن إصدار مصر لاحكام بالاعدام على اليهود الأحد عشرة يمكن ان يؤثر بشكل سلبى على أمن المنطقة (٣).

---

(١) انظر نص مذكرة المباحثات فى:

Dept. of state , Memo, of cionversation, Dec. 17, 1954, U.S.policy toward Arap - Israel relations file no. 325, alpha - Israel - settlement.

2- Ibid

(*) سبق الاشارة فى موضع سابق إلي محاكمة بعض عملاء اسرائيل من اليهود بسبب تفجير قنابل فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فيما عرف باسم «فضيحة لافون»

(٣) نفس المصدر.

ومن الواضح أن طرح ايبان للآراء والمطالب الاسرائيلية كان صريحا ومحددا، كما كان الطرح الأميريكى يستهدف طمأنة اسرائيل أولا ثم يشرح لها المساعى المبذولة مع الحكومة المصرية بالنسبة لرفع القيود المفروضة على الملاحة الاسرائيلية وحوادث الحدود ومحاكمات الاسكندرية مع اليهود. بل ان الخارجية الأميريكية ذهبت فى استجابتها ولا نقول - تعبيرها - عن الآراء والمطالب الاسرائيلية شوطا ابعد عندما قامت بعد مقابلة ايبان مع وزير الخارجية بالنيابة بابلاغ سفارتها بالقاهرة بأن تثير مع الخارجية المصرية قلقها من التصريحات المعادية لاسرائيل فى مصر والتى تعتبر معارضة للسلام مع إسرائيل وتعبيرا عن النوايا العدوانية وان المعارضة المتشددة للتسوية مع إسرائيل تتعارض مع السلوك الدولى المقبول، وأن هذه الدعاوى المصرية تطرح للتساؤل التزام مصر بمبادئ الأمم المتحدة (١).

ولاشك أن مضمون هذه الرسالة ولغتها يتسم بالحدة والحسم فى (لفت نظر) مصر إلى آثار التصريحات المعادية لاسرائيل ليس فقط بالنسبة للتعاون بين مصر والولايات المتحدة بل على الموقف الدولى ككل بل وتطالب مصر أن تتخذ موقف بناء تجاه إسرائيل وتجاه السلام (٢).

وبرغم نشاط الدبلوماسية الأميريكية بين كل من مصر وإسرائيل لاحتواء أزمات اشتباكات الحدود والحيلولة دون ممارسة إسرائيل لسياسة الضربات الانتقامية على خط الحدود المصرية الإسرائيلية فقد شهد عام ١٩٥٥ سلسلة من هذه الحوادث المتفاوتة الحجم والتأثير من اختراق الحدود وشن الغارات والتسلل والانتقام، وسوف نركز فى تناولنا لهذه الأحداث المتتالية على الموقف الأميريكى منها وأسلوب معالجتها فى إطار موقفه العام من النزاع المصرى الإسرائيلى.

فمن أهم حوادث الحدود هجوم القوات النظامية الاسرائيلية فى ٢٨ فبراير على المواقع المصرية فى قطاع غزة * وكانت خسائر مصر فيه ٣٨ قتيلا و ٣٠ جريح **. ويهمنا تتبع وتحليل الموقف الأميريكى من هذا الحادث وغيره من اشتباكات الحدود المتكررة طول الفترة من فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية العام ومطلع عام ١٩٥٦. وقد عقد

1- Telegram received from secretary of state , Washington, sent, Cairo, no. 1001, 31 Dec. 1954, confidential file no. 350, Egypt - Israe

2 - Ibid.

(*) سبق أن تناولنا تفاصيل الحادث فى فصل سابق.

(**) تضمنت شكوى مصر المقدمة لمجلس الامن التى وجهها عمر لطفى مندوب مصر فى الأمم المتحدة فى ١ مارس ١٩٥٥ (مستند 5/33 65) طلب عقد مجلس الامن لبحث العدوان المدبر في ٢٨ فبراير من جانب القوات المسلحة الاسرائيلية على منطقة غزة مما ادى إلى خسائر تشمل ٣٩ قتيل، ٣٢ جريح، انظر نص الوثيقة 5/3367في: U.N.S.C.O.R.10th Year Jan. Feb. March 1955 p.33 وانظر تفاصيل وتطورات حوادث الحدود والتسلل من مصر الى اسرائيل ومن اسرائيل الى مصر فى التقرير المؤرخ فى ١٧ مارس ١٩٥٥ من كبير مراقبى الهدنة حول حادث غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ (المستند 5/3373 وقد ارفقت بالتقرير ملاحق مطولة من الادلة المقدمة من مصر عن اعتداءات اسرائيل منذ نوفمبر ١٩٥٤ حدد فيه اليوم والساعة والمكان وعدد الضحايا (الملحق ٤) كما ارفق الملحق رقم (٥) متضمنا شكاوى اسرائيل والأدلة المقدمة منها عن تسلل الفدائيين من قطاع غزة، ثم انظر كذلك شكوى اسرائيل في ٢٥ مارس ١٩٥٥ (مستند S/3376) عما وصفته باغارات المتسللين من مصر من قطاع غزة، ٢٨ مارس ١٩٥٥ (مستند S/3381) المرفق بها خريطة توضح مواقع تسلل المصريين من غزة الى داخل اسرائيل.

- راجع المحاضر الرسمية لمجلس الامن، ملحق يناير، فبراير، مارس ١٩٥٥ وملحق ابريل ومايو ويونيو ١٩٥٥، وملحق يوليو واغسطس وسبتمبر ١٩٥٥.

وراجع اليوميات الخاصة لموشى شاريت عن تدبير وتخطيط من جوريون للغارة على فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

Livia Rokach, Israel, s sacred terrorism. A study based on Moshe shareit, s personal, diary Belmont, Massachusetts, U.S.A. 1980, pp.41 - 45.

وانظر كذلك رواية بن جوريون عن الحادث نفسه فى:

Neff, Donald, Warriors at Suez. London press. N. Y. 1981, pp. 29 - 47.

مجلس الامن أولى جلساته فى الرابع من مارس ١٩٥٥ بناء على شكوى مقدمة من مصر وأرجأ اتخاذ أى قرار أو اجراء حتى يتم تقديم تقرير من الجنرال بيرنز Burns كبير مراقبى الهدنة إلا أن السفير الأميريكى «وادزورث» Wadsworth تحدث فى جلسة مجلس الأمن فاشار إلى أنه ولو أنه ليس من الملائم مناقشة الحادث المفزع فى غزة مناقشة كاملة فى الوقت الراهن لعدم توافر نتائج مناقشات لجنة الهدنة المشتركة أو التقرير النهائى لرئيس الهدنة فإنه لو ضمت التقارير المبدئية فإن الحادث الذى وقع فى غزة ليس ثمة مايبرره أو الدفاع عنه، وأن الولايات المتحدة تعارض سياسة الثأر والانتقام وأن استخدام القوات المسلحة لن يؤدى إلى مفاوضات السلام [١].

وفى السابع عشر مارس قدم «بيرنز Burns» تقريره الذى أدان اسرائيل [٢]، وفى التاسع والعشرين من مارس قدمت الولايات المتحدة بالاشتراك مع فرنسا والمملكة المتحدة مشروع قرار يقرر أن العدوان الاسرائيلى كان عملا عسكريا مدبرا ووصف السفير «لودج» الحادث بأنه هجوم مدبر بأوامر من السلطات الاسرائيلية [٣] وارتكبته القوات الاسرائيلية النظامية. وفى معرض تحليل السفير الأميريكى فى مجلس الأمن لأسباب الحادث المح الى أن التسلل من الأراضى الواقعة تحت السيطرة المصرية وإن لم تكن السبب المباشر فى حادث غزة، فقد كانت من أسبابه الرئيسية، ودعا - بكلمات منتقاة - الطرفين مصر وإسرائيل إلى تشديد الرقابة على التسلل عبر الحدود، واضاف لودج أن حكومته تدرك أنه كانت هناك استفزازات وأنه كان يجب منعها بواسطة السلطات المسؤولة إلا أن الولايات المتحدة كدولة تتبنى القرار، ومهما كان الاستفزاز ترى أنه لم يكن ثمة مبرر للعمل العسكرى الاسرائيلى فى غزة، وأن الولايات المتحدة سبق أن قالت فى المجلس أن أعمال اسرائيل الانتقامية تتناقض مع التزاماتها فى الميثاق وأن الحادث بالغ الخطورة بسبب تدبيره المسبق الواضح وأنه ليس من مصلحة اسرائيل، أن تضاعف من التوتر بينها وبين جيرانها وإن تدفع المنطقة إلى حافة الحرب، وأن تحبط الجهود المخلصة لبناء السلام، وانه من هنا يجب أن نحكم على العمل الذى لايمكن أن نرضاه، وأن هدفنا هو منع المزيد من التدهور فى العلاقات بين مصر واسرائيل [٤]، وأيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن فى ٢٩ مارس بادانة الهجوم الاسرائيلى انتهاكا لقرار وقف اطلاق النار فى ١٥ يوليو ١٩٤٨ [٥] ولموازنة قرار الإدانة ضد اسرائيل اعتمد مجلس الأمن قرارا ثانيا فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ يدعو مصر واسرائيل للتعاون مع هيئة الرقابة الدولية [٦]. ويلاحظ الباحث أن السفير الأميريكى «كابوت لودج» هو الذى قدم مشروع القرار الثانى الخاص بالاوضاع على خطوط الهدنة وتخفيف حدة القرار على الجانبين بشكل عام، وكان (لودج) يركز فى تقديمه أن هذا المشروع يمثل رغبة صادقة فى تقديم كل مساعدة لمنع تكرار الأحداث وحث الأطراف المعنية على التعاون مع هيئة الرقابة على الهدنة [٧] لتقليل مشكلة التسلل الذى يرى كبير المراقبين أنها من أسباب التوتر،

1- S.C.O.R 692th Meeting 5 March, 1955, p.3.

2- Barber, Hollis,W, The United States in World affairs, 1955, Puplished dor the council on foreign relations by harper, Brothers. N.Y.1957 pp./67 - 170

3- S.C.O.R. 695 Meeting 29 March 1955 pp 9. - 10.

(٤) انظر نص بيان السفير «لودج» ايضا فى: U.S.Dept. of state Bulletin Vol XXXII, April 18, 1955 pp 569, 633.

(٥) نص القرار فى U.N Doc.s/3379, 28 March 1955.

(٦) نص القرار الثاني فى U.N.Doic.s/3379, 28 March 1955.

(٧)نص بيان «لودج» فى تقديم مشروع القرار الثانى - انظر : U.N.S.C.O.R 696 th Meeting 30 March, 1955 pp. 8 - 9.

وطالب «لودج» بتأييد مقترحات رئيس هيئة الهدنة (بترتيب داوريات مصرية اسرائيلية مشتركة فى المناطق الحساسة من الحدود)، وذلك بهدف خلق احساس بالامن على الجانبين ومنع حدوث مأسى مثل مأساة غزة ولوضع مشكلة التسلل فى منظورها الصحيح [١].

فقراءة الموقف الأميريكى من خلال تحليل بيانات المندوب الأميريكى فى مجلس الأمن ونصوص مشروع القرار الذى تبنته الولايات المتحدة وقدمت له، يدل على أنه ينطلق أولا من تحميل اسرائيل بمسئولية العدوان «المدبر» وإدانتها، ثم محاولة موازنة هذا الموقف - ثانيا - بارجاع اسباب الحادث الى عمليات التسلل عبر الحدود ولو أنها فى تقدير السفير الأميريكى لم تكن مبررا للعمل الانتقامى. على أن التقييم الكامل للموقف الأميريكى لايستكمل إلا إذا حللنا رد الفعل الأميريكى لشكوى تالية تقدمت بها إسرائيل إلى مجلس الأمن ضد مصر حول ماوصفته «بالهجمات المتكررة من القوات المسلحة النظامية وغير النظامية المصرية ومن المتسللين المسلحين من الأراضى الواقعة تحت السيطرة المصرية ضد القوات الإسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين» [٢].

وقد تحدث المندوب الأميريكى فى جلسة التاسع عشر من ابريل ١٩٥٥، محددا الموقف الأميريكى فى مناقشة الشكوى الاسرائيلية فاشار الى أن المجلس سبق وأن اتخذ قرارا منذ ثلاثة أسابيع (الوثيقة S/3379)* يتصل بالأحوال السائدة على خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل وأن هذا القرار أيد جهود مراقبى الهدنة وأوضح أن حكومته لاتوافق على وقوع مثل هذه الحوادث بعد حادث غزة لأنها تعكس الافتقار الى اليقظة من جانب السلطات والحكومات المحلية وأنه على مصر أن توقف مثل هذه الاحداث، كما أمن المندوب الأميريكى على جهة نظر كبير المراقبين بأن الأحداث التى وقعت قد تكون نتيجة لاجراءات الثأر المحلية وبطريقة غير رسمية وأنه ليس ثمةمايبرر أى عمل انتقامى مهما كانت أسبابه، وفى النهاية طالب المندوب الأميريكى حكومتى مصر واسرائيل بممارسة ضبط النفس وتطبيق الاجراءات الوقائية لمنع هذه الأحداث [٣] .ومن الواضح أن رسالة المندوب الأميريكى فى هذه المرة كانت موجهة لمصر التى وصف سلطاتها المحلية (بأنها تفتقر الى اليقظة) وأن عليها أن توقف مثل هذه الأحداث، فالموقف الأميريكى اذن وجد فى «شكوى اسرائيل ضد مصر» فرصة لتحقيق (توازن) بين إدانة اسرائيل فى قرار ٢٩ مارس وفى مناقشة مسئولية مصر عن أحداث ٩ ابريل كما جاء فى شكوى اسرائيل.

وكان واضحا أن الموقف بين مصر واسرائيل يزداد تدهورا وتوترا مما دعا السفير الأميريكى بتوجيه رسالة فى ٧ يونيو ١٩٥٥ بوصفه رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر يدعو فيه إلى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ بالتعاون مع هيئة الرقابة الدولية ومنع التسلل عبر الحدود [٤].

وكان تتابع الحوادث واتساع نطاقها وتقديم الشكاوى من الجانبين أمرا استوجب رد فعل الإدارة الأميريكية سواء على مستوى الخارجية الأميريكية أم على مستوى رئيس الجمهورية حيث كانت هنالك مساع سرية للسلام

---

1 - Ibid.

S.C.O.R.697 th meeting 6 Aprial 1955.

(٢) - انظر نص شكوى اسرائيل ضد مصر فى :

(*) راجع الهامش رقم (٣) بالصفحة قبل السابقة

3- S.C.O.R 19th April, 1955, pp. 16 - 17.

U.N.Dos .s/3404, 7 June 1955.

(٤) نص رسالة رئيس مجلس الامن (السفير الأميريكى لودج) انظر:

والتسوية الاقليمية قد بدأت تدخل مرحلة التنفيذ والمتابعة مع مصر واسرائيل وسوف نتناول هذه المساعى الأميريكية السرية فى موضع لاحق من هذا الفصل.

إلا أنه على المستوى العلنى فقد أبرز «دالاس» فى تصريح له فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ موقف حكومته من النزاع على الحدود بين مصر واسرائيل حيث قال «إن الحكومة الأميريكية قامت بمساع مباشرة مع مصر واسرائيل لوقف القتال فى منطقة غزة والامتناع عن استخدام القوة». وكان «دالاس» قد القى بيانا هاما حول السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة أمام مجلس الشؤون الخارجية فى نيويورك فى ٢٦ اغسطس بموافقة الرئيس اعرب فيه عن أنه من أجل تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والدول العربية فإن الولايات المتحدة على استعداد :

(أ) للانضمام الى معاهدات رسمية مع دول أخرى فى الشرق الأوسط لحماية الحدود المتفق عليها بين اسرائيل والدول العربية

(ب) دعم تقديم قرض دولى لاسرائيل لتمكينها من تعويض اللاجئين العرب

(جـ) المساهمة فى تكاليف تنمية مشروعات الرى فى المنطقة [١].

وكرد فعل أميريكى لسلسلة من الأحداث التى وقعت مابين ٢٢ اغسطس حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٥ تبلور الموقف الأميريكى فى مجلس الأمن تجاه مناقشة وقف الاشتباكات واجراءات منع المزيد من الحوادث فى منطقة غـــزة [٢] بأن تقدمت الولايات المتحدة ـ مع المملكة المتحدة وفرنسا ـ فى ٨ سبتمبر باقتراح لمناقشة موضوع الاشتباكات بشكل عام عبر الحدود دون الدخول فى تفاصيل كل حادث على حدة، وقد أشار السفير «كابوت لودج» الى أن مصر واسرائيل لم تنفذا المقترحات التى تضمنها قرار مجلس الأمن فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ لمنع حوادث الحدود حول منطقة غزة واقترح السفير الأميريكى أن يوجه مجلس الأمن جهوده لتحقيق هدفين اساسيين: للحفاظ على السلام فى الشرق الأدنى ولاقرار وقف اطلاق النار بشكل فعال فى منطقة غزة، وثانيا اتخاذ اجراءات محددة من جانب مصر واسرائيل بالتعاون مع هيئة الهدنة الدولية لعدم تكرار حوادث العنف وقد تجنب «لودج» مناقشة حادثة معينة، وقد صدر بالفعل قرار جديد يتضمن نداء يدعو للتعاون بين مصر واسرائيل مع هيئة الهدنة فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ [٣].

وبرغم رسالة رئيس مجلس الأمن (السفير الأميريكى لودج خلال شهر يونيو) الى الدول الاعضاء للتعاون مع هيئة الرقابة على الهدنة وبرغم قرار مجلس الأمن فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة فى كلتا الحالتين ـ رسالة رئيس المجلس (السفير الأميريكى) وقرار المجلس فى ٨ سبتمبر ـ تحرص على تأكيد تعاون مصر واسرائيل مع هيئة الرقابة على الهدنة، برغم ذلك كله، فقد كان الموقف على الحدود بين مصر واسرائيل الذى هدأ قليلا وبعد قوع الاشتباكات فى شهر اغسطس من العالم نفسه، قد عاد للتوتر فى منطقة العوجة

1- Keesing.s contemporary archivesp. p. 14 390 - 14392, 26 August 1955.

2 - S.C.O.R. 700 th Meeting 8 Sept. 1955. p. 6 - 7

3 - U.N.S.C.Dos. .s/3422 Sept.7, 1955.

المنزوعة السلاح حيث احتلتها القوات الاسرائيلية فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ واتهمت مصر اسرائيل بالعدوان، وقد شهد بذلك الجنرال «بيرنز» Burns كبير مراقبى الهدنة ولم يعقد اجتماع لمجلس الأمن واستطاعت هيئة الهدنة تحقيق الانسحاب يوم ٢ أكتوبر [١]، لكن التوتر وصل الى الذروة فى الثالث من نوفمبر فى اشتباك مسلح فى منطقة العوجة المنزوعة السلاح دفع الخارجية الأميريكية أن تستدعى فى ٥ نوفمبر سفيرى مصر واسرائيل لمباحثات منفصلة مع «جورج آلان» مساعد وزير الخارجية للشئون الشرق الأدنى [٢] صدر على أثرها بيان من الخارجية الأميريكية أشار إلى أن الولايات المتحدة لاحظت بقلق بالغ زيادة العدوان والاشتباكات بين مصر وإسرائيل وإنه قد حدثت انتهاكات للهدنة من جانب مصر واسرائيل وأنها تأسف للجوء لاستخدام القوة لتسوية المنازعات وتؤيد بقوة تسوية النزاع بالطرق السلمية .

كما صدر عن الرئيس ايزنهاور فى ٩ نوفمبر بيانا قرأه «هربرت هوفر» وكيل الخارجية الأميريكية أبرز القلق العميق إزاء التطورات الاخيرة فى الشرق الأدنى وأن الاندلاع الأخير للاشتباكات قد أدى الى زيادة حدة التوتر وأن هذه الاحداث تؤدى حتما الى عرقلة البحث عن السلام والافتقار إلى الأمن فى المنطقة.. «واننا نعتقد أن الأمن الحقيقى يقام على التسوية العادلة المعقولة» [٣].

وفى اليوم التالى مباشرة لبيان ايزنهاور صدر فى العاشر من نوفمبر بيان ثان عن الخارجية الاميريكية يقول «ان الولايات المتحدة قد أعلنت انها سوف تعارض بقوة أى طرف يبدأ الحرب فى الشرق الأوسط وسوف تقف موقف المؤيد إلى الجانب الذى تقتنع الولايات المتحدة برغبته فى الحفاظ على السلام واننا نبذل كل ما نستطيع لاقناع الطرفين بأن بدء الحرب يعنى حماقة كبرى» [٤].

وقد كرر ايزنهاور نفس المعانى فى ٢ مارس ١٩٥٦ حين اعلن فى مؤتمر صحفى أن اندلاع الاشتباكات فى الشرق الأوسط يمثل كارثة للعالم كله وأكد الحاجة لاقناع الطرفين مصر واسرائيل بأن الأمل الوحيد فى التسوية السلمية يكمن فى «الوساطة» [٥].

وتحركت الدلوماسية الاميريكية للعمل من خلال مجلس الأمن لمواجهة التوتر المتزايد على الحدود بين مصر وإسرائيل فطلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن فى ٢٧ مارس ١٩٥٦ لبحث مشروع مقدم من الولايات المتحدة بصفة عاجلة يدعو همر شولد سكرتير عام الأم المتحدة بالتباحث مع القادة العرب والاسرائيليين ومع الجنرال «بيريز Burns كبير مراقبى الهدنة وان يجرى بحثا ميدانيا حول أساليب تخفيف حدة التوتر ودعم جهاز الرقابة[٦].

---

1 - Barper, Hollis, W. op. cit.pp. 167 - 170.

(٢) نص بيان وزارة الخارجية الأميريكية انظر:

Dept. of state Bulletin. Nov.14, 1955 P. 786.

3 - Keesing. s Contemporary archives. p. 14526. Nov. 12. 1955.

4 - Ibid, idem.

5 - Ibid, April, 7, 1956 p. 14793.

6 - Lbid, idem.

رابعا: الجهود السرية الأميريكية للوساطة بين مصروإسرائيل لتحقيق تسوية سلمية شاملة:

واضح للمتتبع لتطور أزمات الحدود المتتالية بين مصر وإسرائيل خلال عام ١٩٥٥ بشكل خاص أن الولايات المتحدة فى موقفها كانت تحرص أولا على (احتواء الأزمة) من خلال معالجتها فى مجلس الأمن باصدار قرارات الإدانة أو البيانات على لسان ممثليها لتوضيح الإطار العام للموقف الأميريكى وكانت تركز بصفة خاصة على جهاز الهدنة، كوسيلة للتحقق من المسئولية عن الحوادث وتخفيف التوتر على الجانبين. ولكن كما لمسنا فى تصريحات الخارجية الأميريكية بعد حادث العوجة فى الثانى من نوفمبر ١٩٥٥ و تصريحات الرئيس ايزنهاور ان ادراك الدبلوماسية الأميريكية لأبعاد خطر النزاع المصرى الاسرائيلى فى اشتباكات الحدود كان عميقا وحادا وكانت تطرحه فى إطار تهديد السلم والأمن الإقليمى والعالمى وانها كانت تحاول اقناع الجانبين مصر وإسرائيل بأن خير وسيلة لتحقيق التسوية السلمية هى «الوساطة».

وقراءة السياق الزمنى لتصاعد هذه الأزمات الحدودية تشير إلى أنها قد تزامنت مع توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس وفى اعقابها، ثم تصاعدت فى الحدة واتسعت فى النطاق بعد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر فى سبتمبر ١٩٥٥.

السؤال الذى يطرح نفسه فى تحليلنا للموقف الأميريكى تجاه النزاع المصرى الإسرائيلى فى صوره العديدة، سواء النزاع حول حرية المرور فى قناة السويس أمام الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل أم اشتباكات الحدود، هو هل اكتفت الدبلوماسية الأميريكة فى رد فعلها تجاه هذه الأحداث بمجرد (احتواء الأزمة) أو ما نسميه (إدارة الأزمات أو التحكم فى الأزمات) Crisis management فقط أم أن أنها سعت لما هو أشمل وأوسع نطاقا لمحاولات الوساطة لتسوية النزاع من خلال اتصالات سرية على مستوى عال بين مصر واسرائيل.

الثابت لنا من الإطلاع على الوثائق السرية الأميريكية المتاحة حتى الآن، أن الدبلوماسية الأميريكية لم تكتف باحتواء الازمات أو معالجتها فحسب، بل أنها بالفعل وضعت خطة سرية مدروسة للوساطة بين مصر وإسرائيل للتوصل لتسوية سليمة بينهما خاصة فى ضوء تصاعد التوتر بينهما بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، ولكن لا يجب أن نغفل حقيقة أن الموقف الأميريكى الأساسى منذ قيام ثورة يوليو واتصالاتها مع اعضاء مجلس قيادة الثورة كان يعمل على حث مصر وإسرائيل للتوصل إلى هذه التسوية الإقليمية بل وجعلها هدفا من أهدافه فى خطته الإقليمية للشرق الأوسط كما سبق أن تناولنا بالتفصيل.

وسوف نحاول أن نستعرض بإيجاز أبعاد التحرك الأميريكى السرى - كما ورد فى الوثائق السرية الأميريكية - لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فى أعقاب اتفاق قاعدة قناة السويس بشكل عام وفى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية المصرية فى سبتمبر ١٩٥ بشكل خاص.

أ. المشاورات الأميريكية البريطانية لاعداد الخطة السرية (ألفا):

من ثوابت السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر حثها على الأشتراك فى الترتيبات الدفاعية الإقليمية فى الشرق الأوسط، وكانت ترى أن المساعدة فى حل مشكلة قاعدة قناة السويس والتوصل إلى اتفاق بشأنها سوف يزيح عقبة أساسية أمام تحقيق هذا الهدف ووعدت بتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية فور تحقيق هذا الاتفاق الذى وقع بالفعل فى أكتوبر ١٩٥٤، كما كانت ترى أن النزاع المصرى الإسرائيلى بدوره يمثل عقبة

أمام بلوغ هدفها الاستراتيجي ، وهو اشراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولذلك فقد جعلت تسوية النزاع المصرى الإسرائيلى هدفا من أهدافها الأساسية فى تعاملها مع النظام الجديد فى مصر.

ولذلك فإن السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر منذ مطلع عام ١٩٥٥ قد اتجهت للربط بين المساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى وهو ما عرف باسم الخطة «الفا» أو المشروع «الفـــا» Alpha[١] وجوهر هذه الخطة التى بحثت مع الجانب البريطانى القيام بمساع مشتركة لدى إسرائيل والدول العربية حول تسوية المسائل المعلقة بينهما *.

وقد اتفقت مجموعة العمل المشتركة (الأميريكية البريطانية) على أن الحوافز المطلوبة لاتخاذ الخطوات الضرورية سوف تشمل عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا (ويحتمل فرنسا وتركيا) وبين إسرائيل، ثم اتفاقية منفصلة مع كل دولة مجاورة مع إسرائيل تضمن الحدود المتفق عليها.

كما اتفق على أن التسوية سوف تتطلب معونة اقتصادية إضافية ضخمة من الولايات المتحدة وقد قسمت هذه المشروعات إلى نوعين، النوع الأول تبلغ قيمته ٤٨٦ مليون دولار تنفذ فى ظل استمرار الموقف الحالى بين العرب وإسرائيل وتدور حول توطين اللاجئين فى سيناء وسوريا ومشروع لتنمية وادى الأردن، ومساعدات اقتصادية منتظمة لاسرائيل، أما المشروعات من النوع الثانى فتتضمن تقديم معونات مرتبطة ومطلوبة للتسوية بين العرب وإسرائيل، فتقدم لاسرائيل بمفردها ٢٠٠ مليون دولار، ويقدم لمصر والأردن وسوريا ولبنان ١٤٥ مليون دولار، كما أن تقديم المعونة لإسرائيل والدول العربية المجاورة (٢٥٠ مليون دولار) مشروطة بتحقيق التسوية [٢].

وجدير بالذكر أنه فى النوع الثانى من المشروعات كان تقديم المساعدة العسكرية لمصر بشكل خاص مرتبط بتحقيق التسوية مع إسرائيل. وكان الهدف من الخطة (ألفا) يتلخص فى تحقيق أمن المنطقة فى مواجهة التهديد الشيوعى الخارجى والداخلى.

وتلخص هذه المذكرة فى الحقيقة التوجه الصريح للإدارة الأميريكية نحو مصر بعد توقيع اتفاقية قاعدة القناة بأن تقديم مساعداتها العسكرية لمصر - ضمن الدول العربية الأخرى - أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتسوية للنزاع بينها وبين إسرائيل من منطلق ربط المساعدات الثنائية لدول المنطقة بالتسوية الاقليمية بهدف تحقيق الأمن الاقليمى فى مواجهة الخطر الشيوعى من الداخل والخارج[٣].

---

1 - Alpha, Feb. 14, 1955, to the secretary, from Fracis H. Russellsub. Arab - Israel settlement, Persnal & Private, top secret, White House, Correspondence, General, D. D. E Papers, Box (3)

(*) سبق أن جرت مشاورات غير رسمية بين وزير الخارجية الامبريكية «دالاس» ووزير الخارجية البريطاني «إيدن» في باريس في نوفمبر ١٩٥٤ اتجه في أعقابها وكيل الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مستر «شاك برج» Shuckburg إلي واشنطن لمباحثات أستغرقت أسبوعين في يناير ١٩٥٤، كما سافر وكيل الخارجية الأميريكي «فرانسيس راسل» إلي لندن لمدة أسبوعين في فبراير ١٩٥٥، ثم أوائل مايو بعد ذلك - أنظر: Top Secret, Alpha, to Mr. Hoover, From Russell, sub. Present status of efforts to secure Israel - Arab settlement, White House Memo Series, Box (3), D. d . E. Library.

وقد اطلق على الخطة اسم «الفا» كتعبير رمزى سرى عن خطة التسوية بين مصر واسرائيل على اساس ربطها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

2 -Alpha, Feb. 14 1955, to the secretary from Russell, op. cit.

3 -Ibid, idem.

وفى الخامس من مايو كما سبق أن اشرنا * استمرت المباحثات والأعمال التحضيرية التى تجريها ادارتا الشرق الأدنى فى كل من الخارجية الأميريكية والخارجية البريطانية حول العناصر التى يمكن أن تشكل تسوية عادلة حول المسائل الكبرى بين إسرائيل وجاراتها العربية [1]، وقد شملت هذه المسائل: الحدود، اعادة توطين اللاجئين والتعويضات، والقدس والعلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وغزة، وحقوق مصر فى المرور عبر النقب، وتفترض الخطة نجاح مشروع تنمية وادى الأردن.

وقد توصل الجانبان الأميريكى والبريطانى للاتفاق حول أفضل السبل لتحقيق اتفاق العرب وإسرائيل تتمثل فى:

- اجراء مباحثات للتعرف على مدى تعاون مصر بين السفير الأميريكى (بايرود) وعبد الناصر فى الأسبوع التالى (هذه المذكرة أعدت فى ٥ مايو ١٩٥٥ وبالتالى كان من المتوقع أن تجرى المباحثات فى ١٢ مايو١٩٥٥).
- أنه فى حالة نجاح مباحثات عبد الناصر وبايرود فسوف تجرى اتصالات مع الأردن وإسرائيل، وإذا لم يبد عبد الناصر تعاونا فقد أتفق الجانبان البريطانى والأميريكى على أساليب بديلة.
- اما الفروض التى استندت إليها التسوية فقد كانت ان العنصر الأساسى فى أى تسوية سوف يكون ضمان أميريكى بريطانى للحدود بين إسرائيل والدول العربية.
- والفرض الثانى أن الجزء الأكبر من الأموال الضرورية لتعويض اللاجئين سوف توفره الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
- أما الفرض الثالث فهو الاعداد لمعونات اقتصادية وعسكرية ضخمة تقدم للدول المتعاونة[2].

وتشير المذكرة إلى أن هذه المقترحات قد وافق عليها «هارولد ماكميلان» وزير الخارجية البريطانى و«انتونى ايدن» رئيس الوزراء، وفى الولايات المتحدة نوقشت الخطط مع «جورج آلان» وكيل الخارجية الأميريكى ومع مسؤولى إدارة الشرق الأدنى ومع «هوفر» ومع الرئيس «ايزنهاور» كما أن «دالاس» سبق أن ناقش الخطط بايجاز مع الرئيس «ايزنهاور» فى ٢٥ فبراير (ظهرت على المذكرة تأشيرة بخط اليد تقول: «إن الرئيس ايزنهاور قد اطلع على المذكرة فى ٥ مايو ١٩٥٥».

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى فى سبيل تنفيذ الخطة «الفا» ـ كما اوضحت الوثيقة ـ هى المشاورات التى يتوقع أن يجريها السفير الأميريكى فى القاهرة (بايرود) مع الرئيس عبد الناصر، وقد تناولت الخطة كما طرحت المذكرة تفاصيل كثيرة عن النزاع العربى الاسرائيلى مثل الحدود واللاجئين وقطاع غزة ولم تستبعد المذكرة احتمالات رفض عبد الناصر وعدم تعاونه مع السفير الأميريكى بايرود، وان اشارت الى اعداد خطط بديلة عند وقوع هذا الاحتمال.

(*) انظر الهامش على الصفحة السابقة الخاص بالمشاورات الاميريكية البريطانية حول الخطة الفاء من يناير الى مايو ١٩٥.

1- Top secret, to Mr. Hoover, from Russell, sup. present statuse of efforts to secure Israel- Arab settlement, White House Memo series D. E. Library.

2 - Ibid p. 2.

ولعل ما يلفت النظر ـ أن الفرضية الثالثة التى قامت عليها خطة «الفا» ان المساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة سوف تقدم للدول المتعاونة فقط. وليس مستبعدا أن يكون التفكير فى عدم تعاون عبد الناصر مع (بايرود) واردا في الاعداد للخطط البديلة التى اشارت إليها المذكرة، بالتالى حرمان مصر من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المرتبطة والمرهونة بتنفيذ التسوية العربية الإسرائيلية، ويمكن القول ان هذه الوثيقة توضح وفى وقت مبكر (مايو ١٩٥٥) الاحتمالات برفض الولايات المتحدة تقديم أى مساعدة عسكرية أو اقتصاديةلمصر إذا فشلت الخطة «الفا» التى تعبر ركيزة السياسة الخارجية الأميريكية والبريطانية تجاه دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر خاصة ما يتصل بالنزاع العربى الإسرائيلى.

وقد عقد مجلس الأمن القومى الأميريكى اجتماعا فى الخامس من مايو ١٩٥٥ بحث فيه «هربرت هوفر» مع الرئيس ايزنهاور تطورات الخطة «الفا» وقدم له مذكرة (فرانسيس راسل) وعقب عليها ايزنهاوربأنه يدرك الصعوبات الجمة المرتبطة بتنفيذ المشروع وطالب ببذل كل جهد لا نجاح هذا المشروع [١].

وفى نفس الاجتماع اقترح المساعد الخاص لوزير الخارجية «اوكنور» O'conner ان يقوم السفير بايرود بمقابلة عبد الناصر فى الأسبوع التالى لمفاتحته فى مشروع (الفا) وان أبدى المساعد الخاص لوزير الخارجية أن ذلك يعنى التزام الولايات المتحدة بمبلغ ألف مليون دولار حتي وإن كانت المباحثات استطلاعية فحسب.

كمال اوضحت المذكرة المقدمة من المساعد الخاص لوزير الخارجية الأميريكى فى ١٥ فبراير ١٩٥٥ النقاط التالية فى حالة التوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى:

١ـ أن تضمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مشتركتين السلامة الاقليمية لدول المنطقة.

٢ ـ زيادة المساهمات الأميريكية والبريطانية للمنطقة إلى مبلغ يضاعف من مائة إلى مائتى مليون جنيه او إلى ألف مليون جنيه خلال خمس سنوات.

ومع أن موقف الرئيس أيزنهاور من عدم رغبته فى الالتزام فى ذلك الوقت، أصابته الدهشة لضخامة المبلغ ومع ذلك فقد وافق على ضرورة بذل جهد لتحقيق تسوية خلال سنتين والاستمرار فى تنفيذ المشروع [٢].

كان واضحا من استقراء السياق الزمنى للتفكير فى هذه الخطة والاجتماعات التى تجريها الإدارة الأميريكية لدفعها إلى حيز التنفيذ أنها قد جاءت متزامنة مع الغارة الإسرائيلية على المواقع المصرية فى قطاع غزة فى ٢٧ فبراير وما تركته من آثار على النزاع المصرى الإسرائيلى وسلسلة اشتباكات الحدود المتعاقبة وانعكاساتها على الموقف الأميريكى داخل مجلس الأمن.

وكما يدل استقراء الوثائق الخاصة بالخطة (الفا) فان ركيزتها الأولى كانت تتوقف على التعاون من جانب عبد الناصر فى ضوء المباحثات التى سوف يجريها مع (بايرود) فى القاهرة.

---

1 -personal & private, top secret, Alpha, May 5, 1955 Memo for the secretary, White House Memo series, Box (3) Meetings with the president, 1955.

2 -Special Assistant to the Secretary May 6, 1955. Memo for the secretary Re. Alpha, D.D. E. Library.

ب ـ المهمة السرية لالمور جاكسون بين بن جوريون وعبد الناصر:

وقد تزامن مع إعداد الخطة وبلورة عناصرها وأهدافها فى مايو ١٩٥٥، أن الإدارة الأميريكية اتجهت للاستعانة بطرف (ثالث) غير حكومى هو المور جاكسون Elmore Jackson ممثل جماعة الكويكرز فى الأمم المتحدة [١] للقيام بوساطة سرية بين عبد الناصر من جهة وموسى شاريت ودافيد بين جوريون من جهة أخرى، طوال الفترة من أغسطس إلى سبتمبر ١٩٥٥،فى رحلات متصلة بين القاهرة والقدس بتأييد من الإدارة الأميريكية وبتعاون سفيرى الولايات المتحدة «ادوارد لوسون» Edward Lawson فى تل أبيب و(بايرود) فى القاهرة، وكانت بداية هذه الوساطة السرية لقاء جاكسون مع السفير المصرى أحمد حسين فى واشنطن فى أبريل ١٩٥٥ ثم مع الدكتور محمود فوزى فى نيويورك فى ١٥ يوليو ١٩٥٥ الذى أكد له أهمية سلوك منهج شجاع ومبتكر للتوصل لتسوية شاملة، ويروى جاكسون مباحثاته مع شاريت وبن جوريون وجدعون رافائيل فى القدس ومع عبد الناصر ومحمود فوزى ومع السفارتين الأميريكية فى كل من القاهرة والقدس ويبرز أن مباحثاته شملت نقاطا محددة هى: تخفيض حدة التوتر على الحدود والتقليل من تصاعد العنف، ولكنها شملت فى الوقت نفسه احتمالات المفاوضات المباشرة وعقد لقاء بين عبد الناصر وبن جوريون [٢] . واستخلص جاكسون من رحلاته الخمسة السرية الى كل من القاهرة والقدس أنه مع اهتمام عبد الناصر باحتواء التهديدات بتصاعد العنف على الحدود، فإنه لم يبد أهتماما بمناقشة موضوعات أشمل عن الشرق الأوسط[٣]، ويستنتج جاكسون أن عبد الناصر ربما كان يحتاج لوقت قبل الدخول فى بحث مناقشات أساسية وان استطرد أنه من المحتمل أيضا أن عبد الناصر مشغول بمفاوضات اخرى ذات طبيعة هامة تجرى مع دول أوروبا الشرقية [٤].

واستقراء احداث تلك الفترة الهامة من محاولات الإدارة الأميريكية التوسط لتسوية النزاع المصرى الاسرائيلى من خلال خطة (الفا) الشاملة لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى - يشير إلى أن السياق الزمنى لها قد جاء فى أعقاب حدثين هامين هما: حادث الهجوم الاسرائيلى على قطاع غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وما كان له من آثار مباشرة على استكشاف عبد الناصر لمصادر جديدة لتسليح جيش مصر، ثم اشتراك عبد الناصر فى أبريل من نفس العام فى مؤتمر باندونج وبدء ظهور الاتجاهات الحيادية فى نهج السياسة المصرية. ويبدو أن الاستنتاج الثانى الذى طرحه (المور جاكسون Elmore Jackson) بأن عبد الناصر فى مباحثاته معه لم يكن مستعدا آنئذ (اغسطس/ سبتمبر ١٩٥٥) لبحث مسائل اساسية تتصل بالنزاع العربى الاسرائيلى وهو ماكانت

---

1 -Jackson, Elmore, Middle East Mission, the story of a major bid for peace in the time of Nasser. Ben Gurion ,W.W. Norton and Co. N.Y. London, 1983.

ويروى جاكسون فى كتابه بداية علاقته بعبد الناصر منذ عمليات الإغاثة التى قامت بها جماعة الكويكرز اثناء حصار الفالوجا فى حرب ١٩٤٨ والمساعدات التى قدمت لقطاع غزة.

2 - Ibid pp. 32-56.

3 - Ibid p. 55 .

4- Ibid p. 56.

تقوم عليه اسس خطة (الفا) كلها هو الاستنتاج الأقرب إلى الدقة ولاشك ـ فى تقديرنا أن بايرود السفير الأميريكى بالقاهرة كان على علم بتفاصيل هذه المباحثات كما يؤكد جاكسون فى روايته.

والواقع أن دالاس قد توصل إلى نفس النتيجة فى سياق تقديراته لاحتمالات رفض أو قبول (خطة الفا) من جانب بعض الدول العربية وإسرائيل وارتباط ذلك بالدور السوفيتى مع العرب، فقد حلل دالاس فى رسالة هامة للرئيس ايزنهاور فى ١٩ أغسطس ١٩٥٥ احتمالات رفض أو قبول خطة الفا، وأعد بالفعل مشروع بيان للعرض على الرئيس ايزنهاور يتعرض فيه إلى المشروع ، وقد رتب دالاس القاء هذا البيان أمام مجلس الشؤون الخارجية Council on foreign relations فى نيويورك يوم ٢٦ أغسطس(١).

البيان الذى اقترحه دالاس كان يتناول مسألة الحدود بشكل عام دون المساس بموضوعات محددة ويشرح دالاس أسباب الإسراع فى الاعلان عن خطة (الفا) فى النقاط التالية:

١ ـ أن عبد الناصر يبدو ولو مؤقتا متفهما للمشروع وإن كانت أطماعه مبالغ فيها.

٢ ـ أن مشروع جونستون (الخاص بتنمية وادى نهر الأردن*) قد تعثر بسبب اصرار الدول العربية على العمل مع جونستون من خلال الجامعة العربية **.

1-personal and private, August 19, 1955, top secret, Alpha,J.F.D. papers 1952-1959, White House Memo series Box (3) white correspondance General 1955 (1) D.d.E. Library.

(*) كان الرئيس ايزنهاور قد اعلن في ١٤ اكتوبر ١٩٥٣ انه سوف يوفد «ايريك جونستون» Eric johnston احد كبار رجال الاعمال إلي الشرق الأوسط برتبة سفير ممثلا خاصا له لكى يبحث مع الحكومات في المنطقة عددا من الخطوات لتحسين الموقف العام في المنطقة وان الهدف الرئيسى لبعثة جونستون هذه تحقيق اتفاق بين اسرائيل والعرب حول التنمية المشتركة والاستغلال المشترك لمياه نهر الأردن بما يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط والتقدم الاقتصادي للمنطقة وكان ذلك رد فعل لمحاولات اسرائيل حول مياه نهر الاردن.

لكن الدول العربية المعنية (سوريا ـ الأردن ـ لبنان) كانت رافضة لهذه الخطة التي تحدد تقسيم مياه نهر الأردن بينها وبين اسرائيل لتخصيص حصة من المياه لاسرائيل اكبر بالنسبة لتعداد سكانها من الحصة المخصصة للدول العربية الثلاث (سوريا ـ لبنان والأردن) وقد ظلت الدول العربية علي رفضها خلال عامى ١٩٥٤، ١٩٥٥.

انظـــر: Dept. of state bulletin, Oct. 26, 1953 p. 553. stevens, Georgiana, the Jordan River valley,international conciliation no. 506, 1956, p. 262-272 Middle East Journal vIII, 1954 p. 75, peretz, Don, development of Jordan, waters August 1955, p. 400, Middle East Journal Ix, Doherty, Katheryn, Jordan waters, conflict international conciliation no. 553, 1965 p. 16.

حتي انتهت مهمة جونستون بالفشل، وقد قام جونستون بأخر رحلاته للشرق الأوسط في اغسطس ١٩٥٥.

(**) في حديث تليفوني بين دالاس وجونستون قبل سفر الاخير الي الشرق الأوسط شرح فيه جونستون مقاومة بعض الدول العربية للمشروع مثل لبنان والعراق والسعودية. وعقب دالاس انه لو بدأ الروس يدخلون مسرح الأحداث وخاصة في مصر بمختلف الاساليب التي يستخدمونها حاليا وازداد توتر الموقف فإننا يجب ان نغير موقفنا بالكامل من الحياد في المنطقة، كما أن الموقف يتغير بسرعة في المنطقة ولابد من عمل شيء، وتحليل هذه الوثيقة ـ نص الحديث التليفوني بين دالاس وجونستون ـ يؤكد ان السياسة الخارجية الأميريكية كانت تنطلق من فرضية مستمرة هي ان التسوية الاقليمية للنزاع في الشرق الأوسط هو مفتاح مواجهة النفوذ السوفيتي، ومن ثم كان ترتيب زيارة جونستون للمنطقة في اغسطس ١٩٥٥ للتباحث حول مشروعه. وكانت وجهة نظر دالاس انه يتخوف من دخول الروس مسرح الأحداث في مصر وان هذا سيؤدي إلي تغيير الموقف الأميريكي بالكامل من المنطقة اي التحول عن موقف الحياد، وبينما كان جونستون يري في موقف مصر اتجاها موائيا للمساعدة في المشروع، يري دالاس ان عبد الناصر علي العكس يريد استغلال الموقف ـ الصراع العربي الاسرائيلى – لاستعادة هيبته في المنطقة العربية. وبينما كان جونستون يحث دالاس على عدم الادلاء بتصريحات قبل سفره الي المنطقة كان دالاس يميل الي الادلاء ببيان يحذر فيه من دخول الروس في المنطقة خاصة مصر، خاصة بعد وضوح نزعة الحياد لدى مصر في اعقاب مؤتمر باندونج في ابريل من نفس العام وفشله في الحصول علي الأسلحة من الولايات المتحدة.

وتصارى القول ان التطورات فى النصف الثانى من عام ١٩٥٥ ـ من وجهة نظر السياسة الخارجية الأميريكية ـ وبدء دخول الروس مسرح احداث الشرق الأوسط وخاصة مصر كانت تعتبر نقطة تحول في تغيير الموقف الأميريكي ـ كما وصفه دالاس من موقف الحياد الي دعم اسرائيل حيث رأي في تدخل الروس مساندة لمصر ضد إسرائيل ورأى في ذلك اخطارا كامنة. انظر مذكرة الحديث التليفوني:

Memo of telephone conversation with Eric johnston, August 18, 1955, telephone call series Box (40, J.F.D. papers 1952-1959.

٣ ـ أنه مع وجود هدوء نسبى فى المنطقة فإنه يتوقع حدوث تطورات فى إطار التقارب السوفيتى العربى.

وفى ضوء هذه الاحتمالات التى يطرحها دالاس فى اغسطس ١٩٥٥ فإن الولايات المتحدة لن يكون لها خيار سوى مساندة إسرائيل وبقوة أكبر والتخلى عن الدور المحايد، ويرى دالاس أنه من المستحيل تنفيذ مشروع (الفا) إلا إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على التحدث كصديق لإسرائيل والعرب معا.

وتحليل رسالة دالاس إلى ايزنهاور والتى يتعجله فيها الاعلان عن مشروع (الفا) للتسوية بين العرب وإسرائيل وتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق تكشف إلى حد كبير عن الدافع الحقيقى ،وراء فكرة المشروع ذاته، هى كما وصفها بايجاز تلك التطورات التى يمكن أن تحدث فى إطار التقارب العربى السوفيتى، كما يكشف تحليل الرسالة عن نتيجة كامنة تترتب على هذا التطور المحتمل وهى تقديم الدعم القوى لاسرائيل من جانب الولايات المتحدة واسقاطها او تخليها عن دور (المحايد)، فالمشروع بهذه الصورة كان أقرب ما يكون إلى الخطة الوقائية لاستباق حدوث التقارب العربى السوفيتى بالاسراع فى دفع عجلة التسوية بين العرب واسرائيل.

وكان دالاس ـ كما تشير رسالته إلى ايزنهاور ـ يشعر بتشاؤم من احتمالات نجاح الخطة لتوقعه ردا سلبيا من جانب العرب واسرائيل، إذ لا يرى العرب يريدون فعلا عقد صلح مع اسرائيل، كما أن اسرائيل لا تريد بحث أى تعديلات فى الحدود، وأن كل ما تريده عقد اتفاقية أمن مع الولايات المتحدة[١].

ومع تشاؤم دالاس من الرد السلبى للجانبين فقد كان يرى فى تقديم المشروع ـ على الأقل ـ جهدا ايجابيا من جانب الولايات المتحدة للتعامل مع المسألة[٢].

وبالفعل فإن دالاس فى محاضرة له أمام مجلس العلاقات الخارجية الأميريكية فى نيويورك فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ استعرض ما وصفه بتحقيق بعض الآمال وتحولها الى حقائق منذ زيارته للمنطقة فى ربيع ١٩٥٣، وبعد أن كانت قاعدة السويس موضعا للنزاع، والصراع المحتمل ، وأنها نتيجة للجهد الدؤوب وروح المصالحة، فقد تم حل المشكلة حلا ناجحا. وأشار دالاس فى محاضرته أنه برغم ذلك بقيت مشكلة أخرى هى «أمن المنطقة» وأنه كان واضحا من الدفاع عن الاقليم بطريقة فعالة يعتمد على التدابير الجماعية[٣].

ثم انتقل دالاس إلى موضوعه الرئيسى فى محاضرته حين قال: أما المشكلات المتبقية فهى النزاع بين العرب واسرائيل وأنه من مظاهرها الافتقار إلى حدود دائمة بين العرب واسرائيل، وبالنسبة لأمن المنطقة بين العرب واسرائيل فإن الولايات المتحدة يمكن أن تنضم إلى ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أى محاولة من أى جانب لتغيير الحدود بين اسرائيل والعرب بالقوة،أى ضمان أمن الحدود، ولكن بعد الاتفاق على تحديد خطوطها [٤]. كما أشار إلى نية الولايات المتحدة لتقديم قرض دولى لاسرائيل لتمكينها من تعويض اللاجئين العرب ثم المساهة فى تكاليف تنمية مشروعات الرى فى المنطقة.

1- personal and private, August 19, 1955, top secret, Alpha, J.F.D 1952 - 1959. White House Memo series box (3) .

2 -Ibid.

3 -U.S. Dept. of state bulletin vol XXXIII no. 845. sept. 5, 1955. pp. 378-380. -

4 -Ibid, idem.

وخطاب دالاس أو بالأحرى محاضرته أمام مجلس العلاقات الخارجية يلخص عمليا الخطوط العريضة لمشروع (الفا) والهدف من ورائها.

بيد أن السياق الزمنى الذى طرحت فيه، كما لمسنا من قبل، قد اقترن بتدهور سريع على طول خط الحدود بين مصر واسرائيل وفى منطقة العوجة بصفة خاصة، وكان موضوعا للبحث فى مجلس الأمن وصدور قراره فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥*، وازداد الموقف تدهورا فى الأسبوعين الأخيرين من أكتوبر حتى الخامس من نوفمبر حيث وقع العدوان الاسرائيلى على منطقة العوجة فى الثانى من نوفمبر وتوالت سلسلة ردود الفعل من الولايات المتحدة فى الخامس من نوفمبر على نحو ما تناولنا فى هذا الفصل فى موضع سابق.

جـ.المهمة السرية لروبرت اندرسون بين عبد الناصر وبن جوريون:

على أن الحدث الكبير الذى دفع بالسياسة الأميريكية لتغيير تقديراتها مرة أخرى بعد فشل خطة (الفا) إعلان عبد الناصر فى السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ عن اتفاق صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، واحدثت ردود فعل عنيفة داخل الإدارة الأميريكية والكونجرس الأميريكى كما سبق أن تناولنا فى فصل سابق، وكان من الضرورى أن تبحث الدبلوماسية الأميريكية عن منهج مختلف للتعامل مع مصر بعد رفض مصر للشروط المرتبطة بتقديم المعونات العسكرية وإبرامها لصفقة السلاح مع إحدى دول الكتلة الشرقية .

ويرى(هيكل) أن دالاس، رغم غضبه واحباطه من عبد الناصر فى محاولته تحقيق تسوية بين مصر واسرائيل فانه بعد صفقة الأسلحة سلك طريق الدبلوماسيةالسرية [1] ففى مطلع يناير ١٩٥٦ قررت واشنطن ايفاد روبرت اندرسون Robert Anderson لمهمة غير معلنة بين القدس والقاهرة [2] ، ويروى ايزنهاور أنه قد استقبل اندرسون فى ١١ يناير ١٩٥٦ (وهو نائب وزير الدفاع السابق) كما استقبل دالاس وان مناقشتهم تركزت حول الزيارة المقبلة لروبرت اندرسون للشرق الأوسط حيث تأمل الولايات المتحدة - كما يقول ايزنهاور - تحقيق بعض التقدم بين مصر واسرائيل [3] ، ويضيف ايزنهاو ر انه ودالاس قد طلبا من (اندرسون) اجراء اكثر المباحثات صراحة مع عبد الناصر فى مصر وبن جورين فى اسرائيل ، ويستطرد ايزنهاور انه لو تم التوصل إلى اتفاقية صلح عملية بين الدولتين فإن الشعب الأميريكى والكونجرس سوف يوافقان على أى قدر من

(*) صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٠٨ في ٨ سبتمبر ١٩٥٥ (المستند s/3435) تحت بند المسألة الفلسطينية، وقف الاشتباكات واتخاذ التدابيرلمنع المزيد من الحوادث في منطقة غزة (المستند s/3432) ويدعو القرار كلا من مصر واسرائيل لاتخاذ كافة الخطوات لاقرار انظام والهدوء في المنطقة وبصفة خاصة، الامتناع عن المزيد من اعمال العنف والاستمرار فى وقف اطلاق النار، وقد تم اقرار هذا القرار بالاجماع فى الاجتماع رقم ٧٠٠ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ - انظر: S .C. O. R. Or. 10th year. Resolutions and decisions of the security concil, 1955,pp. 3-4.

1- Heikal, Cairo Documents, op. cit. pp. 55-56.

ويرى المور جاكسون نفس الراي ويضيف أن واشنطن قررت ان تقرن بتمويل مشروع السد العالى جهدا مركزا لتحريك عملية السلام بين مصر واسرائيل انظر:

Jackson, op. cit . p. 80-93.

2- Jackson Ibid. . 92.

(٣) ويشير جاكسون أن أندرسون من اصدقاء ايزنهاور المقربين وكان يعمل نائبا سابقا لوزير الدفاع، كما يقول إن مقترحات بيان دالاس فى اغسطس ١٩٥٥ كانت بمثابة جدول اعمال اندرسون وانه قد اعطيت له تعليمات لان يعرض مع تمويل السد العالي ضمانا امريكيا بحدود متفق عليها ومعونة اقتصادية كبري لاسرائيل لدفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين - انظر:

Jackson, op. cit. p. 92.

المعونة المادية لهما وأنهما على اقتناع أنه لن يخدم مصلحة الولايات المتحدة محاولة تسليح إحدى الدولتين ضد الأخرى «وأنه سوف يكون مأسويا لو بدأ الاتحاد السوفيتى تسليح دولة منها وتولت الولايات المتحدة الدفاع عن الأخرى بالدعم العسكرى والمالى» ثم يحدد ايزنهار الهدف الأميريكى بقوله «اننا مستعدون لعمل اى شيء للتقريب بينهما لبدء عملية تعاون خاصة فى الموضوعات الاقتصادية [١]

بالإضافة إلى رواية ايزنهاور وبالرجوع الى نصوص المباحثات التى اجراها ايزنهاور ودالاس مع أندرسون قبل سفره نستخلص ان الاطار الذى طرح خلال الاجتماع هو حل المشاكل المتصلة بالنزاع العربى الاسرائيلى فى اطار اشمل وقد حدده دالاس بأنه زعامة العالم العربى وحدد دالاس لمصر فى هذا الإطار دور الزعامة خاصة وانها تلقى دعما من السعودية ومن سوريا، وأن الولايات المتحدة تقف موقفا مرنا من أطماع مصر فى الزعامة على أساس أن الولايات المتحدة لم تنضم لحلف بغداد كما أنها لم تبذل جهدا لتوسيع نطاق الحلف من خلال انضمام دولة عربية أخرى، وطرح دالاس تقديراته بان عبد الناصر على استعداد لدفع الثمن للحصول على تأييد الولايات المتحدة مقابل تضييق نطاق العضوية فى حلف بغداد واقتصاره على أعضائه الحاليين مع الاحتفاظ لمصر بالزعامة على الدول العربية [٢].

كما ناقش اجتماع (ايزنهار ـ دالاس ـ اندرسون) احتمالات التسوية بين مصر اسرائيل وخلص الى أن مصر لا تستطيع التوصل لتسوية مع اسرائيل ما لم تأخذ معها فى تلك التسوية الدول العربية المجاورة لها فى الحدود مثل الأردن وسوريا ولبنان (ومن هنا تأتى أهمية مشروع جونستون لتحويل مياه الأردن خاصة وان فشل التوصل حول المشروع يعنى ان اسرائيل سوف تقوم بتمويل المياه كلها.

والعنصر الثانى الذى طرح فى الاجتماع الثلاثى قبل سفر اندرسون هو موضوع تعويض واعادة توطين اللاجئين والأموال المطلوبة لهذين الهدفين ومساهمة الولايات المتحدة فيها، وقد طرحت عدة بدائل منها: توطين ٥٠٠٠٠٠ فى اسرائيل، كما اقترح جونستون، وطرحت شبه جزيرة سيناء لاعادة التوطين، كما طرحت العراق وايران، وكان تصور الاجتماع الثلاثى أن المشكلة الحقيقية فى المشروع المطروح للتسوية هى موضوع النقب ومسألة عبور اسرائيل لخليج العقبة، وعبور مصر للأردن والسعودية، واقترح ايزنهاور شق طريق عبر خليج العقبة يربط بين شبه جزيرة سيناء بالسعودية وبحث تكاليف المشروع وامكانيات موافقة الكونجرس.

ودلالات هذه المباحثات ـ كما نستقرؤها من رواية ايزنهاور التى كتبها دالاس ـ أن التحرك الأميريكى للوساطة بين مصر واسرائيل كان يقوم على أ ن التسوية الثنائية بين مصر واسرائيل فى إطار ترتيبات اقليمية اشمل تضم مصر والسعودية والأردن واسرائيل، كما تشمل سوريا ولبنان، وتشمل عملية التعويض واعادة التوطين للاجئين الفلسطينيين فى إحدى دول المنطقة، كما ان إطار هذا التحرك الأميريكى كان يستهدف ـ كما يقول ايزنهاور ـ اغلاق الباب أمام النفوذ السوفيتى من خلال تسليحه لمصر أو إحدى الدول العربية، وكان سبيل التحرك الأميريكى فى ذلك هو تحريك عملية التفاوض والوساطة بين عبد الناصر وبن جوريون لاهميتها فى إطار التسوية الإقليمية.

1- D.D.E.Diary Box (9) 1955-1956. 1/11/56 pp. 3-4,D.d. E.Library.

2- personal and private, the secretary, Jan 11, 1956 Memo of conversation at the White House J.F.D.papers 1952 -1959. Box (4)Meeting with the president.

وقد حمل ايزنهاور (اندرسون) رسالتين، احداهما إلى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل لمناقشة بعض المشكلات الإقليمية الخطيرة التى تواجه اسرائيل وجيرانها والعالم غير الشيوعى بشكل عام [١]، كما حمله رسالة مماثلة إلى عبدالناصر، وان كان قد طلب من اندرسون أن يبحث مع عبدالناصر العديد من المشكلات الخطيرة فى المنطقة «التى تواجهكم» (لم يذكر مصر) كما حدث فى رسالته لبن جوريون حين قال المشكلات التى تواجه (اسرائيل)[٢].

ويروى هيكل أن اندرسون عقد سلسلة من الاجتماعات مع عبدالناصر حيث طرح عليه عبدالناصر رده على الاقتراح الأميريكى (تحقيق السلام بين مصر واسرائيل) بأن اساس المناقشة يجب ان يكون خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧[٣]. وتتضمن رسالة عبد الناصر الى ايزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٦ تفاصيل موقف مصر على النحو التالى:[٤]

- أن مصر أعلنت دائما وسعت فى كل مناسبة اثبات رغبتها فى السلام وتصميمها على تنمية مواردها من أجل مصلحة الشعب المصرى، ويعنى ذلك أن مصر لا تضمر نوايا عدوانية تجاه اى دولة ولن تكون طرفا فى اى حرب عدوانية.
- ان مصر جزء من منطقة الشرق الأوسط معنية بالاستقرار فى المنطقة وأن أى اضطراب فى الشرق الأوسط سوف يستتبع بالضرورة أثارا عميقة على القدرة المصرية لانتهاج سياسة التطور السلمى.
- ان قيام اسرائيل فى فلسطين كان أخطر تحد يمكن تصوره لمصالح الشعب المصرى والعربى إلا أنه برغم الاحساس بالظلم الذى اسفر عنه هذا التطور، فإنه من أجل السلام تدرك مصر ضرورة السعى لازالة التوتر بين الدول العربية واسرائيل، وفى نفس الوقت فإن مصر تؤكد رغبتها المستمرة فى احترام الحقوق الأساسية والتطلعات للشعب العربى وترى امكان تحقيق ذلك[٥].

وتكمن قيمة رسالة عبد الناصر الي ايزنهاور تعليقا على مهمة اندرسون للوساطة بين مصر واسرائيل انها تؤكد الاقتران بين النهجين المصرى والأميريكى فى التوصل الى تسوية سلمية، فقد ذكر عبد الناصر بوضوح كامل أن إقامة إسرائيل فى فلسطين هى اخطر تحد يواجه الاهتمامات السلمية لمصر والعرب (يلاحظ انه لم يذكر الخطر أو التحدى السوفيتى الاقليمى كما تقرؤه الخارجية الأميريكية) الا أنه ربما كان لقول عبد الناصر ان مصر تدرك أهمية السعى لازالة التوتر بين العرب واسرائيل ما شجع ايزنهاور على ايفاد مبعوثه روبرت اندرسون مرة اخرى الى القاهرة والقدس.

---

(١) رسالة ايزنهاور الي بن جوريون فى ٩ يناير ١٩٥٦:

Letter of D.D.E. to Ben Gurion 1/9/56, D.D. E. papers 1953 - 1961. Ann whitman file, international series Box (8) file Israel.

(٢) رسالة ايزنهاور الي عبد الناصر في ٩ يناير ١٩٥٦:

Letter of D.D.E. to Nasser, D.D. E. papers 1953-1961, Ann whitman file, international series Box (29) file Egypt.

3- Heikal, op. cit. p. 55-56.

(٤) رسالة عبد الناصر الي ايزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٦:

Letter from Nasser to D.D.E, D.D.E. papers Box (8) 2-6-56.

(٥) نص رسالة عبد الناصر الى ايزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٦.

وفى الرسالة الثانية من ايزنهاور لعبد الناصر فى السابع والعشرين من فبراير يشير ايزنهاور إلى أنه بحث مع اندرسون ودالاس الخطوات التى قد تتخذ فى السعى من أجل التسوية السلمية، ويؤكد ايزنهاور فى رسالته لعبد الناصر أن الوقت الحاضر يتيح أفضل فرصة للتوصل للتسوية مما يمكن الولايات المتحدة من تقديم مساعدة متزايدة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية [1]، وفى نفس الرسالة يخطر ايزنهاور عبد الناصر اهتمامه بمتابعة مفاوضات تشييد السد العالى وأنه سعيد لاحراز تقدم ويقول ايزنهاور إن «السد العالى يمثل سياسة التنمية السلمية بأجلى معانيها»

وتحليل مضمون رسالة ايزنهاور الثانية لعبد الناصر تبرز بصفة خاصة ذلك الأرتباط الوثيق الذى شدد عليه ايزنهاور بين التوصل لتسوية سلمية وبين ما يمكن للولايات المتحدة من تقديم مساعدة متزايدة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية، وبعبارة أخرى فأيزنهاور يقول فى رسالته (المساعدة مقابل التسوية) وهذا بالتأكيد سوف يكون نهج السياسة الخارجية الأميريكية فى الشهور المقبلة حين سحبت عرض تمويلها للسد العالى بعد أن تحققت من عدم استجابة عبد الناصر لمهمة اندرسون التى فشلت، كما يفسر (هيكل) اساسا لأن الاسرائيليين لم يكن لديهم النية للتخلى عن الحدود التى وضعتها خطة التقسيم [2].

خامسا: موقف الكونجرس من جهود التسوية بين مصر واسرائيل:

وبالتوازى مع محاولات الإدارة الأميريكية تنشيط الوساطة من خلال مبعوثيها روبر اندرسون بين عبد الناصر وبن جوريون كان ثمة تيار قوى يسود مجلس النواب الأميريكى يدعو لعقد اتفاق سلام بين اسرائيل والدول العربية خاصة فى ضوء ما يقدرون انه اختلال فى التوازن العسكرى فى المنطقة (بعد صفقة السلاح التشيكية) ورغبة حكومة اسرائيل فى شراء أسلحة دفاعية، وقد طالب الأعضاء بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب [3].

ويوضح تحرك النواب فى مجلس النواب الأميريكى الضغوط التى يمارسونها على الإدارة بعد صفقة الأسلحة التشيكية لدفع الإدارة لبذل الجهود لتحقيق اتفاقية سلام بالمفاوضات المباشرة وعدم الاكتفاء بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥١.

وقد ادت هذه التيارات داخل مجلس النواب الأميريكى إلى تفكير دالاس لطرح سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على الكونجرس الأميريكى فاعد مشروع بيان عن علاقات اسرائيل بالدول العربية ناقشه مع الرئيس ايزنهاور الذى ادخل عليه عدة تعديلات هامة [4].

ويهمنا فى سياق مشروع البيان الذى اقترحه دالاس على ايزنهاور ان دالاس كان يبرز أهمية الإطار الإقليمى للتسوية بين العرب واسرائيل وهو امتداد للخط الذى طرحه فى بيانه فى اغسطس ١٩٥٥ وامتداد تطبيقى لمشروع أو خطة (الفا).

1- Letter of D.D.E. to Nasser 2/27/56.

2- Heikal, op. cit. p. 55-56 .

3 - U.S. Dept. of state, bulletin vol XXXIV, no 869, Feb. 20, 1956.

وانظر كذلك نص الرسائل المتبادلة بين دالاس ومجموعة النواب الأميريكيين في ٦ فبراير ١٩٥٦ فى نفس النشرة وفى نفس العدد والتاريخ ص ص ٢٨٥ الى ٢٨٨

4- White House, Memo series, Box (8) Meetings with the president, D.D.E. Library statementby the secretary, Draft, corrections by the president, feb., 1956.

وفى مشروع البيان كان دالاس يعزو استمرار التوتر فى المنطقة لانعدام وجود حدود دائمة محددة ويؤكد استعداد الولايات المتحدة للمساهمة فى مساعدة الأطراف فى استبدال خطوط الهدنة بحدود دائمة مع الاستعداد للاسهام فى ضمانات دولية للحدود المتفق عليها، فالمنهج الأميريكى الذى يطرحه دالاس - إقليمى فى جوهره - يقوم على أساس الاستعاضة عن خطوط الهدنة بحدود دائمة تساهم الولايات المتحدة فى تقديم ضمانات دولية لها، اما بالنسبة للمعونة الاقتصادية فإن دالاس يحدد إطارها بأنها تستهدف تقديم المعونة الاقتصادية بهدف دعم (الأمم الحرة) ويربط دالاس بين المعونة الاقتصادية الثنائية وتحقيق الاستقرار الإقليمى فهو يربط بين مشكلة اللاجئين العرب (مصدر المرارة بين العرب واسرائيل) وبين تقديم المعونات الاقتصادية من خلال تقديم قروض أميريكية لاسرائيل لتمويل التزاماتها لدفع تعويض الممتلكات، وينتقل دالاس لشرح مشروع وادى الأردن الذى يتيح اعادة توطين مئات الآلاف من اللاجئين فالارتباط واضح بين التسوية السلمية والمعونة الاقتصادية الأميريكية، ويذكر دالاس بصراحة أن مشكلات هذه المنطقة يجب أن تبحث فى إطار أوسع من نضال العالم الحر ضد الشيوعية الدولية [1].

وقد اجاب دالاس تحديدا على استفسار من أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى جلسة الاستماع فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ - حول تحقيق السلام فى المنطقة عن طريق المفاوضات لا عن طريق سباق التسلح - فقال ان الولايات المتحدة عن طريق القنوات الدبلوماسية تقوم دائما باستكشاف المشكلة، وأنه قد قابل رئيس وزراء اسرائيل مرارا، وأنه ناقش الأمر مع سفير اسرائيل فى واشنطن، وأن سفيرى الولايات المتحدة فى القاهرة وتل ابيب على اتصال مستمر بالموقف، وأن الولايات المتحدة تحاول تحريك الموقف على ضوء بيان اغسطس ١٩٥٥، بيد أنه من المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة انه كلما تحسن الموقف تدهور مرة أخرى بسبب أحداث - مثل الغارة على غزة - واستطرد دالاس فى اجابته على عضو مجلس الشيوخ بأنه لا يريد الايحاء بأن هذه الغارات بلا مبرر، ولكنه يشعر أن الغارات تجاوزت بكثير مدى الاستفزاز وادت الى تدهور الموقف ولكنى مع ذلك لم أشعر باليأس فى امكانية التوصل لتسوية دائمة [2].

وأمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميريكى طرح دالاس سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ نشوب حرب ١٩٤٨ بين العرب واسرائيل[3]. ولخص هذه السياسة بأنها تدعيم لدور الأمم المتحدة وجهودها، ثم تأكيد التزام الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا فى الاعلان الثلاثى ٢٥ مايو ١٩٥٠ الخاص بصون السلم والاستقرار فى الشرق الأدنى.

واستعرض دالاس التطورات خلال الشهور الست السابقة على بيانه وأهمها كميات الأسلحة الضخمة من الكتلة السوفيتية والتى عقدت فى رأيه المشكلات التى حاولت الأمم المتحدة حلها[2]، واشار إلى ظهور سباق التسليح بين اسرائيل والدول العربية، وتعرض لطلب اسرائل الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة، وأن

1- Ibid, idem.

وانظر تفاصيل جلسة الاستماع التى تضمنت شهادة وزير الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦.

Situation in the Middle East, Hearings before the senate committee on Foreign relations Feb, 24 , 1956, Washington U.S. senate 84 th Congress, 2 nd session p.29.

2- Ibid, idem.

3- statement by secretary of state before the senate foreign relations committee. Dept. of state for the press, no. 96 Feb. 24 , 1956, Box (100) , selected correspondence. J.E.D. papers.

تحفظ بأن خير ما يحقق أمن إسرائيل ليس مشتروات الأسلحة بل باجراءات أخرى تشمل الاعتماد على الأمم المتحدة وميثاقهاوالاعلان الثلاثى.

وحدد دالاس الموقف الأميريكى بشكل اكثر تفصيلا أنه لا يستبعد احتمال بيع الأسلحة لاسرائيل فى اى وقت إذا كانت ستحافظ على السلم، كما أنه لم يستبعد مبيعات الأسلحة للدول العربية الأخرى.

ثم حدد دالاس ان المشكلة الملحة هى الحاجة للتسوية بين اسرائيل وجيرانها العرب وان حل هذا الصراع المرير العميق هو المفتاح لرخاء المنطقة، واستذكر دالاس بيان ٢٦ اغسطس ١٩٥٥ الذى حدد ثلاث مشكلات:

- مأساة اللاجئين.
- الشعور بالخوف السائد بين العرب واسرائيل.
- عدم وجود حدود دائمة بين اسرائيل وجيرانها العرب.

ويخلص دالاس فى بيانه أمام لجنة العلاقات الخارجية إلى أنه فى ضوء حل المشكلات الأخرى المتصلة فإن ايزنهاور على استعداد للتوصية بأن تنضم الولايات المتحدة لارتباطات فى اتفاقيات رسمية لمنع أو ردع أى جهة من أى طرف لتغيير الحدود بالقوة بين العرب وجيرانها

وينتهى دالاس فى بيانه الى أن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط كان يشغل مباحثاته مع رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) خلال زيارته الأخيرة الى واشنطن فى يناير ١٩٥٦، وأن الحكومتين مستعدتان لتقديم مساعدة مالية لحل مشكلة اللاجئين وضمان الحدود المتفق عليها، وأن الأمن الدائم لدول المنطقة وسلامتها ورخائها لا يعتمد على السلاح أولا بل على سيادتة القانون الدولى وانشاء علاقات ودية بين الدول المتجاورة[1].

يستوقف النظر فى قراءة مشروع بيان دالاس الذى طرحه على الرئيس ايزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٦، ثم اجابة دالاس على استفسارات أعضاء مجلس النواب الذين طالبوا بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل وردود دالاس على استفسارات أعضاء مجلس الشيوخ فى جلسة الاستماع الخاصة بلجنة العلاقات الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ التى القى فيها دالاس بيانه الشامل - الذى استعرضنا أهم نقاطه منذ قليل - يستوقفنا عدة ملاحظات:

إن بيان دالاس أمام لجنة العلاقات الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ جاء فى اعقاب مقابلة للرئيس ايزنهاور فى ٦ فبراير والمقارنة بين مشروع الاعلان، والاعلان ذاته يشير الى أن دالاس حذف جزء غير قليل من بيانه بعد عرضه على الرئيس ايزنهاور، ثانيا أن بيان دالاس كان فى الواقع لاحقا لاجتماعه مع الرئيس ايزنهاور وروبرت اندرسون قبيل زيارته الثانية للشرق الأوسط والذى ناقش فيه احتمالات التسوية بين العرب واسرائيل فى اطار مشروع إقليمى للتنمية. والواضح أن ما طرحه دالاس فى اجتماعه مع ايزنهاور فى ١١ يناير ١٩٥٦ ثم فى مشروع بيانه الذى طرحه على ايزنهاور فى ٦ فبراير يعكس البعد الجديد فى أزمة العلاقات المصرية الأميريكية وهى صفقة الأسلحة السوفيتية التى يقول دالاس «إنها عقدة الحل الذى تسعى الأمم المتحدة فى التوصل اليه»، على أن عنصر دخول الاتحاد السوفيتى فى تسليح إحدى دول المنطقة (مصر) كان لاشك - فى تقديرنا - مبررا لهذا التحرك الأميريكى المكثف وللاجتماعات المتلاحقة فى ١١ يناير، ٦ فبراير ثم لالقاء البيان الشامل فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وقد فسر دالاس فى إضافة على البيان قبل

---

(١) نفس المصدر

الاجابة على اسئلة الصحفيين بقوله: «إننا نعالج مشكلة على قدر كبير من الدقة والتعبير وأنه ماداما، السلام بين اسرائيل والدول العربية مفتقدا فإن ثمة أخطار بعيدة المدى تصل الى العالم الإسلامى وافريقيا كلهاوأن الإدارة مصممة على تناول المشكلة من زاوية ما يخدم المصالح الأميريكية على أساس الحياد الودى importiality بين الاسرائيليين والعرب وانه ما لم يتحقق ذلك فإن المصالح الكبرى للولايات المتحدة ولحلفائنا ولاسرائيل تتعرض للتهديد [1].»

سادسا: التقييم الأميريكى لنتائج جهود الوساطة بين مصر واسرائيل:

أوشكت الدبلوماسية الأميريكية خلال الربع الأول من عام ١٩٥٦ أن تصل إلى خلاصة تقييمها لمحاولات الوساطة بين مصر وإسرائيل من خلال المهمة السرية لروبرت اندرسون ورسائله التى حملها إلى كل من عبد الناصر وبن جوريون فى زيارتين للمنطقة فى يناير وفبراير.

ففى أعقاب عودة اندرسون من الشرق الأوسط عقد اجتماع هام بين ايزنهاور وهربرت هوفر وزير الخارجية بالنيابة وروبرت اندرسون بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٥٦ بهدف تقييم الموقف الأميريكى من مصر واسرائيل والوساطة لتحقيق التسوية الشاملة [2].

يشير ايزنهاور إلى أن مبعوثه اندرسون قد ذهب إلى الشرق الأوسط لمحاولة «تحقيق قدر من التقارب بين مصر واسرائيل [3]» وأن هذه هى ثانى رحلة لاندرسون إلى المنطقة، ويصف نتائج رحلته الى مصر فيقول ايزنهاور: «إن اندرسون لم يحرز أى تقدم على الاطلاق نحو هدفنا الاساسى فى ترتيب نوع من اللقاء بين المسؤولين المصريين والمسؤولين الاسرائيليين، وان عبد الناصر - بعبارة ايزنهاور - قد اثبت أنه عقبة كؤود بمعنى الكلمة ومن الواضح أنه يسعى ليعترف به باعتباره الزعيم السياسى للعالم العربى»

ويحلل ايزنهاور دوافع عبد الناصر فى تطلعه الى هذا الهدف فيقول: «ان عبد الناصر لديه بعض المخاوف أولها انه يخشى من الزمرة العسكرية التى وضعته فى السلطة لأنها متطرفة فى موقفها ضد إسرائيل»، وثانيا: أنه يخشى خلق عداء ضده فى صفوف الشعب وأنه يريد أن يكون أكثر الشخصيات شعبية فى العالم العربى قاطبة وانه حريص على مراعاة الرأى العام فى كل الدول الأخرى، والنتيجة - كما يقول ايزنهاور: - انه انتهى إلى ضرورة عدم اتخاذ أى خطوة وأن يكتفى بالخطب وكلها تحدى لاسرائيل» [4].

ومن ناحية أخرى يحلل ايزنهاور الموقف الاسرائيلى فيقول: «إن المسؤولين الاسرائيليين يتلهفون على التباحث مع مصر لكنهم فى نفس الوقت يصرون على موقفهم بعدم تقديم تنازلات مهما كانت للحصول على السلام وأن شعارهم العام هو (لا بوصة واحدة من الأرض) وأن طلبهم الملح هو طلب السلاح» وان الإسرائيليين يريدون السلاح من الولايات المتحدة وأنهم فى هذه الحالة يكونوا قد حولونا إلى (حليف) فى اى مشكلة يواجهونها فى المنطقة.

ويعقب ايزنهاور، أن الرأى العام فى الجانبين مصر واسرائيل مشتعل وأن الفرص لتحقيق تسوية سلمية بعيدة [5].

---

(١) نفس المصدر

2 - secret D.D.E. Diary, March 13, 1956, Box. no. (9) pp. 1-2 D.D.E. Library.

3 - Ibid, idem.

(٤) نفس المصدر

(٥) نفس المصدر

أما الموقف الأميريكى فيلخصه ايزنهاور بقوله: «إن اندرسون عرض على بن جوريون وعبد الناصر كل تعهد بالمساعدة يمكن ان تقدمها الولايات المتحدة مقابل جهد صادق من كليهما لتحقيق السلام».

ثم يلخص ايزنهاور الموقف الأميريكى فى ثلاث عناصر اساسية:

ـ أهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة.

ـ أن انهيار الاقتصاد الأوروبى (بسبب قطع امدادات البترول) سوف يضع الولايات المتحدة فى موقف صعب.

ـ أهمية العالم العربى بالنسبة للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا.

وينتقل ايزنهاور لتحديد الهدف الأميريكى فى ضوء هذا التحليل للموقف بأنه «الحيلولة دون اتخاذ عمل منسق من جانب الدول العربية» والسبيل إلى ذلك كما يرى ايزنهاور توثيق علاقات الولايات المتحدة مع كل من ليبيا والسعودية بحيث يتعذر على مصر الاستمرار فى الارتباط بالسوفيت أو أن تظل تعتبر نفسها زعيمة للعالم العربى [1]».

وتحليل آراء ايزنهاور التى طرحها خلال اجتماعه الهام مع هربرت همفرى وزير الخارجية بالنيابة وروبرت اندرسون (المبعوث الخاص لايزنهار) لتقييم نتائج وساطته تدل على أن ايزنهاور قد أرجع فشل اندرسون فى مهمته بين مصرواسرائيل إلى تعنت عبد الناصر الذى يتطلع ـ فى رأى ايزنهاور ـ الى زعامة العالم العربى، ويخشى من تطرف العسكريين فى مصر، والرأى العام العربى خارج مصر. كما يدرك ايزنهاور تعنت اسرائيل بسبب رفضها تقديم أى تنازلات أو أى بوصة من الأرض مع اصرارها على طلب السلاح من الولايات المتحدة للزج بها كحليف فى أى خلاف مقبل.

وبرغم وضوح كل هذه العوامل أمام ايزنهاور فقد ظلت الإدارة الأميريكية تسير على نهج أدى بها فى نهاية المطاف إلى أن عرضت امدادات البترول للتوقف خلال أزمة تأميم قناة السويس وحرب السويس فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦، من خلال سحبها لعرض تمويل السد العالى، ومحاولة عزل مصر دوليا وعدم التزامها بسياسة (عدم التحيز) فى المنطقة كما وصفها ايزنهاور. وفى السادس عشر من مارس ١٩٥٦ اى بعد ثلاثة ايام من اجتماع ايزنهاور هم هوفر واندرسون التقى مرة ثانية مع هوفر ليستعرض تقييم الموقف الاسرائيلى فى ضوء مقابلة هوفر بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة مع (ايبان) السفير الاسرائيلى فى واشنطن[2].

وقد طرح هوفر عناصر الموقف الاسرائيلى فى النقاط التالية:

ـ أن الإسرائيليين يمارسون ضغوط كبيرة على الإدارة الأميريكية للحصول على أسلحة مع إجراء مساع لدى أعضاء الحكومة أو البيت الأبيض.

ـ طلب عدد من الطائرات من فرنسا ومن الولايات المتحدة مع أسلحة مضادة للدبابات.

ـ أن الإسرائيليين لم يسبق أن طالبوا الولايات المتحدة بأسلحة دفاعية أو هجومية.

ويعلل هوفر بأن «الضغط الذى يمارسه الإسرائيليون يرجع إلي الرغبة فى خلق إلتزام أدبي علي الولايات المتحدة لتزويدهم بالسلاح لاغراضهم فى التعامل مع العرب».

---

(١) نفس المصدر.

2 - Memo for the secretary from Herbert, Hoover Jr. March 16, 1956, White House Memo Series Box (8) Meetings with the President, D.D.E . Library. J.F.D. papers.

و يوصى (هوفر) الرئيس ايزنهاور بتزويد الاسرائيليين بكميات محددة للغاية من الأسلحة (معدات رادار بدلا من الطائرات، وأسلحة مضادة للدبابات) وفى نفس الوقت تنفيذ بعض طلبات السعودية التى تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية حيالها.

ويقدر وكيل الخارجية فى مذكرته خلال الاجتماع مع ايزنهاور «أن عبدالناصر أصبح يشكل تهديدا متزايدا وأن على الولايات المتحدة أن تسعى للتفرقة بين السعوديين والمصريين وخلق صلات أقوى مع الليبيين لتقليل خطر التغلغل الروسى [1] فى مصر».

ونستخلص من مذكرة وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة عدة ملاحظات فى التناول الأميريكى للعلاقات بين اسرائيل (ومصر) والدول العربية:

١- اتجاه إسرائيل بطلب أسلحة من الولايات المتحدة بدلا من الدول الأوروبية بقصد خلق التزام أدبى أميريكى تجاه اسرائيل.

٢ ـ تردد الولايات المتحدة ـ حتى تلك الفترة ـ فى تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية مع الأستعداد للاستجابة لمطلبها لأسلحة دفاعية محدودة، وهو تطور له دلالاته.

٣ - بدء الاستعداد للمواجهة مع عبدالناصر الذى وصفه (هربرت هوفر) بأنه يمثل (خطرا متزايدا) .

٤ ـ بداية التفكير الأميريكى لخلق محور سعودى أميريكى فى مواجهة مصر ودعم ليبيا وتعزيز الوجود الأميريكى فى ليبيا (حقوق القواعد فى ليبيا) لتحقيق هدفين:

أ ـ محاولة عزل عبدالناصر أو التأثير والضغط عليه.

ب ـ التقليل من خطر التغلغل السوفيتى واحتوائه.

فى أعقاب هذين الاجتماعين الهامين مع الرئيس ايزنهاور فى الثانى عشر من مارس مع (دالاس) و(هوفر) و (اندرسون)، ثم فى السادس عشر من مارس بين ايزنهاور وهوفر والتى أبلغها هوفر فى مذكرة تفصيلية لدالاس كان أمام السياسة الخارجية واجب بلورة سياستها فى الشر - الأدنى عامة وتجاه مصر بصفة خاصة. وبالفعل أعد دالاس مذكرة للعرض على الرئيس ايزنهاور فى ٢٨ مارس ١٩٥٦[2] يقدم فيها خطة سياسية للتعامل مع مصر وعبدالناصر فى ضوء فشل محاولات الولايات المتحدة فى الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٦ ممارسة وساطتها السرية بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية للنزاع الإقليمى فى الشرق الأوسط ككل وفيما بين الدولتين بصفة خاصة.

يطرح دالاس فى مذكرته الخاصة بخطة التعامل مع مصر وعبدالناصر مايلى:

«أنه فى ضوء النتيجةالسلبية لجهودنا فى حث عبدالناصر على انتهاج سياسة المصالحة تجاه إسرائيل فإننا يجب فى أعتقادى تعديل بعض سياساتنا فى الشرق الأدنى على النحو الموضح فيما بعد».

---

(١) نفس المصدر

2- Memo for the president, top secret, the secret of state, Washington, March 28, 1956 Box (5) file Dulles, J. F. Dulles - Herter, Series, D. D. E. papers, Ann whitman file sub; Near Eastern policies (4 pages).

وتمضى مذكرة دالاس التى تقول «إن الهدف الرئيسى هو جعل عبدالناصر يدرك أنه لايستطيع أن يتعاون، كما يفعل الآن، مع الاتحاد السوفيتى وأن يتمتع فى نفس الوقت بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة.

وتقول المذكرة «إننا نريد أن نتجنب حاليا أى شقاق علنى يدفع بعبدالناصر إلى غير رجعة إلى وضع الدولة التابعة للسوفيت حيث أننا نريد أن نترك معبرا لعبدالناصر يعود فوقه إلى علاقات طيبة مع الغرب إذا أراد»، ويصف دالاس أن الولايات المتحدة سوف تنسق سياساتها مع المملكة المتحدة.

بالنسبة لمصر:

١ ـ استمرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى حرمان مصر من كافة تراخيص التصدير التى تشمل شحنات الأسلحة سواء من مصادر حكومية أو أهلية.

٢ ـ تستمر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى تأخير إبرام المفاوضات الجارية حول السد العالى.

٣ ـ تستمر الولايات المتحدة فى تعطيل اتخاذ إجراء حول الطلبات المصرية المعلقة الخاصة بالحبوب والنفط بموجب الفصل الأول من القانون العام ٤٨٠.

٤ ـ توقف الولايات المتحدة أى قرار حول برنامج المعونة لمصر لعام ١٩٥٦. (بلغ برنامج العام السابق ٤٠ مليون دولار، كذلك فان البرنامج التقريبى المقترح للعام ١٩٥٦ يتوقع معونة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار)

وتمضى مذكرة دالاس التى تقترح سياسات للشرق الأدنى فى ضوء رفض مصر الصلح مع اسرائيل واصرارها على التعامل مع السوفيت فى طرح مجموعة من الاجراءات المماثلة مع دول عربية أخرى مثل ليبيا بدعم الموقف الداخلى فيها، وبالنسبة للأردن للحيلولة دون حدوث انقلاب موال لمصر(١).

كما يوصى دالاس بدعم حلف بغداد دون الانضمام إليه رسميا أو إعلان النية فى ذلك، وبالاضافة إلى زيادة المعونة لدول الحلف، كما يقول دالاس فإن الدعم سوف يتألف «من تعديل طبيعة مشاركتنا فى اللجنة العسكرية للحلف بتعيين ضباط على مستوى عال للمشاركة بفعالية أكثر فى المناقشات من المراقبين المشتركين حاليا مع ابداء مزيد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للحلف بتنسيق معونتنا مع البرامج الاقتصادية للحلف وبايفاد ضباط على مستوى عالى لتمثيل الولايات المتحدة فى اجتماعات الحلف.

ـ ويوصى دالاس باتخاذ الخطوات الكفيلة للتصدى للنفوذ المصرى السوفيتى فى اليمن وذلك بطلب مساعدة الملك سعود.

ـ وقد أوصى دالاس بحث الاسرائيليين على عدم اتخاذ خطوات من شأنها اشعال الاشتباكات وبالتالى تهديد مكانه الغرب فى الشرق الأدنى وبما يعود بالفائدة على السوفيت.

ـ ويقترح دالاس استمرار الولايات المتحدة لفترة غير محدودة فى حرمان اسرائيل وكذلك الدول العربية المجاورة من تراخيص تصدير أى مواد عسكرية رئيسة (باستثناء السعودية والعراق).

---

(١) نفس المصدر

على أن الولايات المتحدة - كما يرى دالاس - سوف تتعاطف إذا رغبت دول غربية أخرى فى بيع كميات محددة من الأسلحة الدفاعية لإسرائيل، كما توصى المذكرة بدعم العناصر الموالية للغرب فى لبنان ودعم الوجود الأميريكى فى السعودية [1].

انتهى التقييم الأميريكى إذن فى مطلع عام ١٩٥٦ بعد شهور ثلاثة من محاولات الوساطة بين مصر واسرائيل إلى ضرورة تعديل سياستها نحو مصر بشكل خاص ونحو الشرق الأدنى بشكل عام على ما فصل دالاس فى مذكرته للرئيس ايزنهاور.

والواقع أن الاجراءات التى اقترحها دالاس من حرمان مصر من تراخيص السلاح، وتعطيل مفاوضات السد العالى، وتعطيل الاستجابة لطلب مصر من الحبوب ليست فى الحقيقة سوى تدابير عقابية لتأديب مصر وعبدالناصر جزاء رفضه الصلح مع اسرائيل ولتلقينه درسا بأنه لا يستطيع التعامل مع السوفيت وأن يحصل فى نفس الوقت على معاملة تفضيلية من الولايات المتحدة أى فى الواقع العملى دفع عبدالناصر للاختيار بين الأتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة.

ولم تكف هذه التدابير العقابية دالاس بل وضع خطة متكاملة لمطاردة مصر وتعقيب النفوذ المصرى فى الدول العربية (لبنان - العراق - السعودية - اليمن) واتجه لدعم حلف بغداد اقتصاديا وعسكريا.

ولا شك أن هذه السياسة المعدلة الواضحة الهدف والدافع، تفسر أن نوايا سحب عرض تمويل السد العالى كانت مبكرة وراسخة فى التفكير الأميريكى قبل يونيو ١٩٥٦.

ونقدر أنه بالتقييم السلبى الذى قدمه دالاس لايزنهاور فى أواخر مارس ١٩٥٦ لعلاقات الولايات المتحدة مع مصر فى ضوء نكسة جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل، تكون ظاهرة التحول فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر قد اكتملت لاتنتهج فقط منهجا سلبيا فى تعاملها مع مصر بل لتبدأ فى السير فى طريق سوف ينتهى بالصدام مع مصر عند اعلان سحب عرض تمويل السد العالى.

والخلاصة أنه منذ قيام الثورة فى مصر وحتى ربيع عام ١٩٥٦، كان العامل الاسرائيلى من أهم العوامل المؤثرة فى توجه السياسة الخارجية نحو مصر لحرصها على تسوية النزاع بين مصر واسرائيل كهدف من اهدافها الثابتة، وفى نفس الوقت وسيلة لطرقها لتحقيق الأمن الاقليمى والدفاع عن الشرق الأوسط بعد التغلب على العقبتين الكؤودتين، النزاع المصرى الإنجليزى بتوقيع اتفاقية قاعدة القناة، وبتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل من خلال مواقف مستمرة فى الأمم المتحدة لاحتواء مظاهر هذا النزاع مثل إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام السفن المتجهة من وإلى اسرائيل أم احتواء الأزمات الناتجة عن حوادث الحدود المتكررة على طول خط الهدنة مع اسرائيل، واخيرا من خلال جهود الوساطة الثنائية التى تعثرت وأدت فى النهاية الى التحول فى مواقف السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر منذ الربع الأول لعام ١٩٥٦.

---

(١) نفس المصدر